جامعـــــــــــــــــــــــــــــــة الزاويـــــــــــــــــــــــــــــــة

إدارة الدراسات العليا والتدريب والمعيدين

كليـــــة الاقتصاد/الزاوية

قسم الاقتصاد

رسالة ماجستير بعنوان:

السياسة المالية وتأثيرها على عرض النقود

(دراسة تحليلية للاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1990-2022م)

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في الاقتصاد

إعداد الطالبة:

بشرى أبو بكر أبو القاسم بشنة

إشراف:

أ.د. موسى بلقاسم الطويل

العام الجامعي: 2025-2026م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة، الآية (11)

الإهـداء

إلى والدي رحمه الله..

الذي غاب جسداً وبقي في الروح أثراً، إلى الروح التي غادرتني وما زال طيفها يمسك بيدي عند كل سطر وعثرة، إلى المعلم الأول والسند الأوفى الذي تمنيت لو كان بجانبي ليهدينا القدر ثمرة نجاحي معاً.

إلى أمي الغالية..

إلى بطلة قصة نجاحي، أهديك ثمرة جهدي وفاءً لقلبك الذي احتوى طموحاتي، ولعينيك التي سهرت تحرس أحلامي في عتمة الليالي، ما كنت لأصل لولا أنك كنت خلفي وأمامي، وفي أعماق قلبي.

إلى زوجي العزيز..

رفيق الدرب وشريك الكفاح، إليك أهدي هذا النجاح.

إلى أبنائي الأعزاء..

أهديكم هذا الإنجاز ليكون لكم فخراً في مستقبلكم، ولتعلموا أن العلم هو السلاح الأسمى الذي تعلو به القمم.

إلى إخوتي وأخواتي..

إلى من كانوا لي يداً تمتد بالعون وصدراً يفيض بالتشجيع شكراً لوجودكم بجانبي في كل خطوة، فأنتم السند والزهد.

✍.. الباحثة

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والحمد لله الذي أنار لنا درب العلم ووفقنا لإتمام هذا العمل.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور موسى الطويل الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، فكان نعم الموجه والمعلم ولم يبخل عليّ بوقته وعلمه الوافر، فجزاه الله عني خير الجزاء، كما يمتد شكري إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم قراءة هذه الرسالة وتقويمها، الذين سأستفيد من ملاحظاتهم القيمة لتصويب هذا البحث وتجويده، كما أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذتي الكرام الذين نهلت من علمهم طيلة سنوات الدراسة.

كما أخص بالشكر والامتنان السادة الموظفين في مكتبة مصرف ليبيا المركزي على حسن استقبالهم وتعاونهم غير المحدود في تسهيل سبل البحث وإتمام جوانبه العلمية.

✍.. الباحثة

المستخلص

تناول هذه الدراسة تحليل أثر أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام والضرائب) وأثر المتغيرات المالية المرتبطة بها (العجز المالي والدين العام) على عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2022). تنبع إشكالية الدراسة من الحاجة إلى تبيان طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية، حيث يمثل العجز المالي والدين العام متغيرات اقتصادية ناتجة عن السياسة المالية عندما تتجاوز النفقات الإيرادات العامة، وهو ما يؤثر على عرض النقود في ظل حالة الهيمنة المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية مستقرة وطويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية، والمتغيرات المالية (العجز والدين العام)، وعرض النقود، حيث تبين وجود علاقة طردية (موجبة) بين السياسة المالية وعرض النقود؛ إذ إن عجز الموازنة العامة يعد متغيراً حاسماً في التأثير، حيث تؤدي زيادة نسبة العجز بنسبة 1% إلى زيادة في عرض النقود بنسبة 1.34% في المدى الطويل. كما كشفت النتائج عن طبيعة الروابط بين الأصول الأجنبية المرتبطة بعائدات النفط والسيولة المحلية، حيث يؤدي تزايد هذه الأصول إلى توسع في السيولة المحلية عبر الإنفاق الحكومي، مع تأكيد وجود آلية تصحيح خطأ تشير إلى سرعة تعديل تتجاوز النصف خلال عام واحد، مما يعكس هيمنة مالية واضحة للمالية العامة على القرار النقدي. وتوصي الدراسة بضرورة إرساء إطار للانضباط المالي عبر تبني "قواعد مالية" تربط الإنفاق بالإيرادات غير النفطية، وتطوير سوق الدين العام كبديل غير تضخمي لتمويل العجز، مع تعزيز الاستقلالية القانونية للمصرف المركزي، والتي تُفهم إجرائياً بتمتعه بالصلاحيات التشريعية الكاملة في رسم السياسة النقدية ومنعه من التمويل المباشر لعجز الموازنة؛ وذلك لضمان حيادية السياسة النقدية عن ضغوط التمويل المالي، مما يجعل "استقرار الأسعار" هو الأولوية المطلقة والهدف الأساسي للمصرف، وصولاً إلى تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد المفرط على قطاع النفط وتحقيق الاستقرار الاستراتيجي.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
المستخلص	د
الفصل التمهيدي	
المقدمة.	2
أولاً: مشكلة الدراسة	3
ثانياً: فرضيات الدراسة	3
ثالثاً: أهداف الدراسة	3
رابعاً: أهمية الدراسة	3
خامساً: منهجية الدراسة	4
سادساً– حدود الدراسة	4
سابعا: الدراسات السابقة	5
ثامنا: تقسيم الدراسة	9
الفصل الأول **الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة المالية**	
تمهيد	11
المبحث الأول: السياسة: المالية المفهوم، الأهداف، والأدوات	12
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وموقف المدارس الاقتصادية	12
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية	18
المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية	21
المبحث الثاني: عجز الموازنة العامة (المفهوم، الأشكال والأسباب)	26

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول- مفهوم عجز الموازنة وأشكالها	27
المطلب الثاني: أسباب عجز الموازنة الحكومية	32
الفصل الثاني **الإطار المفاهيمي والنظري لعرض النقود**	
التمهيد	40
المبحث الأول: مفهوم عرض النقود ومكوناته وقياسه	41
المطلب الأول: مفهوم عرض النقود	41
المطلب الثاني: مكونات عرض النقد	42
المطلب الثالث: مقاييس عرض النقد	43
المبحث الثاني: السياسة النقدية والمالية وعلاقتهما بعرض النقود	47
المطلب الأول: السياسة النقدية والتحكم في عرض النقد	47
المطلب الثاني: قنوات انتقال السياسة المالية في عرض النقد M2	48
الفصل الثالث: **التحليل الوصفي للاقتصاد الليبي للفترة 1990-2022م**	
تمهيد	55
المبحث الأول: ملامح الاقتصاد الليبي في ظل تحديات التسعينات وبداية الالفينات (1990، 1994)	56
المطلب الأول: ملامح الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990- 1994	56
المطلب الثاني: ملامح الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1995- 1999	59
المطلب الثالث: ملامح الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000- 2004	60
المبحث الثاني: ملامح الاقتصاد الليبي في مرحلة الطفرة النفطية (2005-2014)	63
المطلب الأول: ملامح الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2005- 2009	63
المطلب الثاني: ملامح الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010- 2014	65

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: ملامح الاقتصاد الليبي في مرحلة الاضطرابات وعدم الاستقرار (2015-2022).	67
المطلب الأول: ملامح الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2015- 2019	67
المطلب الثاني: ملامح الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2020- 2022	69
الفصل الرابع **أثر السياسة المالية على عرض النقود في ليبيا**	
تمهيد	73
المبحث الأول: العلاقة بين الإيرادات العامة وعرض النقد	74
المطلب الأول: حقبة التحديات والهيكلية (1990–2004)	74
المطلب الثاني: حقبة الطفرة النفطية وتوسع الانفاق (2005–2014)	77
المطلب الثالث: حقبة الاضطرابات والأزمات الاقتصادية (2015–2022)	80
المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقد خلال فترة الدراسة	84
المطلب الاول: مرجلة الاعتماد علي الدين المحلي كأداة تمويل (1990–2004)	84
المطلب الثاني: مرحلة تقلبات الدين المحلي وتداعياتها النقدية (2005–2014)	92
المطلب الثالث: مرحلة الاستقرار او التحديات المالية (2015–2022)	99
المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود	107
المطلب الأول: دور السياسة الضريبية في إدارة السيولة النقدية (1999–2004)	112
المطلب الثاني: السياسة الضريبية في ظل المتغيرات الاقتصادية (2005–2014)	114
المطلب الثالث: كفاءة السياسة الضريبية كأداة للتحكم في عرض النقود(2015–2022)	116
الفصل الخامس **النموذج القياسي لقياس تأثير السياسة المالية على عرض النقود في الاقتصاد الليبي (1990–2022)**	

الموضوع	الصفحة
تمهيد	121
المبحث الأول: الإطار النظري، وصياغة النموذج	123
المطلب الأول: العلاقة النظرية بين السياسة المالية، وعرض النقود	123
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة، وتحديد النموذج	124
المبحث الثاني: منهجية الدراسة والبيانات، والاختبارات التمهيدية	128
المطلب الأول: البيانات ومصادرها.	128
المطلب الثاني: منهجية التقدير	128
المطلب الثالث: اختبارات جذر الوحدة	129
المبحث الثالث: تقدير النموذج، ومناقشة النتائج	132
المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)	133
المطلب الثاني: تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل	134
المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ، ومعالم النموذج في الأجل القصير	135
المطلب الرابع: الاختبارات التشخيصية	139
المطلب الخامس: مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات الاقتصادية لموضوع الدراسة	142
الفصل السادس **الخاتمة والتوصيات**	
تمهيد	145
أولاً: ملخص النتائج	145
ثانياً: التوصيات	146
ثالثاً: آفاق البحث المستقبلية	148
قائمة المصادر والمراجع	149
الملاحـــق	159
Abstract	165

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1)	العوامل المؤثرة على القاعدة (الأساس النقدي)	51
(2)	ملامح الاقتصاد الليبي للفترة 1990– 1994 – بالمليون دينار	56
(3)	ملامح الاقتصاد الليبي للفترة 1995– 1996 – بالمليون دينار	58
(4)	ملامح الاقتصاد الليبي للفترة 2000– 2004 – بالمليون دينار	60
(5)	ملامح الاقتصاد الليبي للفترة 2005– 2009 – بالمليون دينار	63
(6)	ملامح الاقتصاد الليبي للفترة 2010– 2014 – بالمليون دينار	65
(7)	ملامح الاقتصاد الليبي للفترة 2015– 2019 – بالمليون دينار	67
(8)	ملامح الاقتصاد الليبي للفترة 2020– 2022 – بالمليون دينار	69
(9)	العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد للفترة 1990– 1994 – بالمليون دينار	74
(10)	العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد للفترة 1995– 1999 – بالمليون دينار	75
(11)	العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد للفترة 2000– 2004 – بالمليون دينار	76
(12)	العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد للفترة 2005– 2009 – بالمليون دينار	77
(13)	العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد للفترة 2010– 2014 – بالمليون دينار	79
(14)	العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد للفترة 2015– 2019 – بالمليون دينار	80

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(15)	العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد للفترة 2020– 2022 – بالمليون دينار	82
(16)	الدين المحلي، وعرض النقد للفترة 1990– 1994 – بالمليون دينار	84
(17)	الدين المحلي، وعرض النقد للفترة 1995– 1999 – بالمليون دينار	86
(18)	الدين المحلي، وعرض النقد للفترة 2000– 2004 – بالمليون دينار	89
(19)	الدين المحلي، وعرض النقد للفترة 2005– 2009 – بالمليون دينار	92
(20)	الدين المحلي، وعرض النقد للفترة 2010– 2014 – بالمليون دينار	95
(21)	الدين المحلي، وعرض النقد للفترة 2015– 2019 – بالمليون دينار	99
(22)	الدين المحلي، وعرض النقد للفترة 2020– 2022 – بالمليون دينار	102
(23)	الضرائب، وعرض النقود للفترة 1990– 1994 – بالمليون دينار	107
(24)	الضرائب، وعرض النقود للفترة 1995– 1999 – بالمليون دينار	109
(25)	الضرائب، وعرض النقود للفترة 2000– 2004 – بالمليون دينار	110
(26)	الضرائب، وعرض النقود للفترة 2005– 2009 – بالمليون دينار	112
(27)	الضرائب، وعرض النقود للفترة 2010– 2014 – بالمليون دينار	114
(28)	الضرائب، وعرض النقود للفترة 2015– 2019 – بالمليون دينار	116
(29)	الضرائب، وعرض النقود للفترة 2020– 2022 – بالمليون دينار	118
(30)	تعريف المتغيرات، ومصادر البيانات92	128
(31)	نتائج اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF)	131
(32)	نتائج اختبار F-statistics وF-bounds test لنموذج ARDL للفترة (1990–2022)	134
(33)	معاملات الأجل الطويل (ARDL)	134

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(34)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ، ومعالم النموذج في الأجل القصير (UECM)	136
(35)	نتائج اختبار "بروش–جودفري" (Breusch – Godfrey) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي.	140
(36)	نتائج اختبار "بروش–باجان–جودفري" (Breusch–Pagan–Godfrey) للكشف عن مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.	140
(37)	نتائج اختبار "رامسي" (Ramsey RESET) للتأكد من جودة وتوصيف الصيغة الهيكلية للنموذج.	140

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1)	توضيحي يبين المفاهيم المختلفة لقياس عرض النقد	46
(2)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 1990- 1994	75
(3)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 1995- 1999	76
(4)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2000- 2004	77
(5)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2005- 2009	79
(6)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2010- 2014	80
(7)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2015- 2019	82
(8)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2020-2022	83
(9)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود في ليبيا للفترة 1990 – 1994	86
(10)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود في ليبيا للفترة 1995 – 1999	89
(11)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود في ليبيا للفترة 2000- 2004	92

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(12)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود في ليبيا للفترة 2005- 2009	95
(13)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود في ليبيا للفترة 2010-2014	99
(14)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود في ليبيا للفترة 2015- 2019	102
(15)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود في ليبيا للفترة 2020 – 2022	106
(16)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 1990 – 1994	108
(17)	بياني يوضح العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 1995- 1999	110
(18)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2000- 2004	112
(19)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2005- 2009	114
(20)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2010- 2014	116
(21)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2015- 2019	118
(22)	رسم بياني يوضح العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2020- 2022	119

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(23)	المدرج التكراري وتوزيع البواقي واختبار جارك بيرا (Jarque – Bera) للتوزيع الطبيعي.	139
(24)	نتائج اختبار مجموع المربعات التراكمية للبواقي (CUSUM) لقياس استقرار معاملات النموذج.	141
(25)	نتائج اختبار مجموع المربعات التراكمية لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) لقياس استقرار تباين النموذج.	141

الفصل التمهيدي

المقدمـــــة

تُعد السياسة المالية الركيزة الأساسية التي تستند إليها الدولة في إدارة مواردها وتوجيه مسارات النشاط الاقتصادي. وتكتسب هذه السياسة أهميتها الاستراتيجية في الاقتصاد الليبي من خلال دورها المحوري في التأثير على المتغيرات النقدية الكلية، خاصة في ظل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، وهو ما يخلق ترابطاً وثيقاً بين القرارات المالية والسيولة المحلية المتداولة.

إن طبيعة الاقتصاد الليبي تجعل من أدوات السياسة المالية – المتمثلة في الإنفاق العام والضرائب – المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي وتوسع عرض النقود، مما يثير تساؤلات جوهرية حول مدى استقلالية السياسة النقدية عن ضغوط التمويل المالي لعجز الموازنة العامة. ومع تزايد الارتباط بين تقلبات الإنفاق الحكومي ومستويات السيولة، تبرز إشكالية الدراسة في تحديد حجم الأثر الذي تتركه أدوات السياسة المالية على عرض النقود، وما إذا كان هذا التأثير يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي أم يؤدي إلى اختلالات نقدية هيكلية.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه الديناميكيات المالية والنقدية، وتحليل أثرها على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990–2022)، مقدمةً إطاراً تحليلياً يربط بين هيكل الإنفاق العام وتوجهات السياسة النقدية، وصولاً إلى فهم أعمق للارتباط الوظيفي بينهما.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تعد السياسة المالية والسياسة النقدية الركيزتين الأساسيتين، اللتين تستند إليهما الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومع ذلك فإن نجاح أي منهما في تحقيق أهدافه يعتمد بشكل كبير على طبيعة التداخل والارتباط الوثيق بينهما، ومن أكثر القضايا جدلاً في الفكر الاقتصادي هي مدى تأثير التغيرات في الإنفاق العام، والعجز المالي على حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد، ففي ظل السعي لتحقيق التوازن بين السيطرة على التضخم وتحفيز النمو، تبرز الحالة الملحة لفهم اتجاه العلاقة السببية بين هذين المتغيرين، وهو ما يسعى هذا البحث إلى استقصائه، وتكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

- إلى أي مدى تؤثر السياسة المالية (الإنفاق العام، العجز، الدين العام) على عرض النقود في الاقتصاد الليبي؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام، وعرض النقود؟

2- هل يؤدي العجز المالي إلى توسع نقدي؟

3- ما دور تمويل العجز (الاقتراض من المصرف المركزي أو الجهاز المصرفي) في زيادة عرض النقود؟

ثانياً: فرضية الدراسة:

1- يوجد أثر للسياسة المالية على عرض النقود؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

1- التعرف على فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد الليبي.

2- تحديد ومعرفة ما إذا كان لأدوات السياسة المالية أثر على عرض النقود.

3- التطورات التي شهدتها السياسة المالية في ظل عرض النقود

رابعاً: أهمية الدراسة:

1. الأهمية العلمية:

- إثراء الأدبيات المتعلقة بعلاقة السياسة المالية بعرض النقود.

- تقديم تحليل تطبيقي لحالة ليبيا في ظل التقلبات الاقتصادية.

2. الأهمية العملية:

- مساعدة صناع القرار في مصرف ليبيا المركزي، ووزارة المالية الليبية على تنسيق السياسات.
- دعم جهود تحقيق الاستقرار النقدي، والحد من التضخم.

خامساً: منهجية الدراسة:

تُعد السياسة المالية الركيزة الأساسية التي تستند إليها الدولة في إدارة مواردها وتوجيه مسارات النشاط الاقتصادي. وتكتسب هذه السياسة أهميتها الاستراتيجية في الاقتصاد الليبي من خلال دورها المحوري في التأثير على المتغيرات النقدية الكلية، خاصة في ظل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، وهو ما يخلق ترابطاً وثيقاً بين القرارات المالية والسيولة المحلية المتداولة.

إن طبيعة الاقتصاد الليبي تجعل من أدوات السياسة المالية – المتمثلة في الإنفاق العام والضرائب – المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي وتوسع عرض النقود، مما يثير تساؤلات جوهرية حول مدى استقلالية السياسة النقدية عن ضغوط التمويل المالي لعجز الموازنة العامة. ومع تزايد الارتباط بين تقلبات الإنفاق الحكومي ومستويات السيولة، تبرز إشكالية الدراسة في تحديد حجم الأثر الذي تتركه أدوات السياسة المالية على عرض النقود، وما إذا كان هذا التأثير يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي أم يؤدي إلى اختلالات نقدية هيكلية.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه الديناميكيات المالية والنقدية، وتحليل أثرها على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990–2022)، مقدمةً إطاراً تحليلياً يربط بين هيكل الإنفاق العام وتوجهات السياسة النقدية، وصولاً إلى فهم أعمق للارتباط الوظيفي بينهما.

سادساً- حدود الدراسة:

يرتكز موضوع الدراسة على دراسة تغيرات السياسة المالية وأثرها على عرض النقود، أما الحدود الزمنية شملت الفترة (1990 إلى 2022) والحدود المكانية فهي دراسة الظاهرة على مستوى الاقتصاد الليبي.

سابعا: الدراسات السابقة:

1. تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2008 (الصويعي، 1995، جامعة ناصر الأممية)

وخلصت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة تطبيقات السياسة المالية، ومدى فعاليتها في تحقيق استقرار الاقتصاد الليبي، وتقديم بعض المقترحات.

وذلك لأجل رفع كفاءة السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي في ليبيا، وأن أهمية الدراسة تتلخص فيما تصنفه هذه الدراسة للمعرفة وما تتوصل إليه من نتائج، وما تقدمه من توصيات لواضعي السياسة المالية في ليبيا، لأجل تحسين الاقتصاد الوطني واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي للبيانات الاقتصادية، مدعوماً بالجانب القياسي من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط بين عرض النقود بمفهومه الواسع (2MS)، وسعر الصرف، ومعدل التضخم. كما كشفت نتائج اختبارات السببية عن وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين سعر الصرف ومعدل التضخم، وعلاقة سببية ذات اتجاه واحد تمتد من عرض النقود إلى معدل التضخم، مما يشير إلى أن التغيرات في عرض النقود وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي تلعب دوراً محورياً في تفسير تقلبات معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

2. السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة 1970-2003 (زيادة، 2005، جامعة طرابلس)

وخلصت الدراسة إلى أنها استخدمت منهجية جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل والقصير، دل اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وقد أوضح اختبار السببية المبني على نموذج تصحيح الخطأ وجود سببية ذات اتجاهين، وذلك بين متغيري سعر الصرف، ومعدل التضخم (CPI) كما أن اختبار السببية دل على وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد، وذلك من عرض النقود بمفهومية الواسع (M2) إلى كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) ممثلاً لمعدل

التضخم، وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي (E) وبناء على نتيجة اختبارات السببية تستنتج الدراسة أن المتغيرات في نمو عرض النقود بمفهومية الواسع (MS_2) وكذلك في نمو سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي (خفض قيمة) تساعد في تفسير التغيرات في نمو معدل التضخم في الأجلين القصير والطويل.

3. السياسة المالية وأثرها في عرض النقود للمدة 1990 – 2014 (القتلاوي، 2017، جامعة القادسية)

وخلصت الدراسة إلى معرفة أهم التطورات السياسية المالية في الاقتصاد العراقي وتقويم تأثيرها وصفيا وقياسيًا على متغير عرض النقد Ms_2 وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها إن السياسة المالية في العراق ذات تأثير على متغير عرض النقد Ms_2، وهذا التأثير يعزز نتائج إيجابية أو سلبية على الاقتصاد كل في ظل الظروف المختلفة التي يمر بها الاقتصاد العراقي.

4. أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2015 (بوعلام، 2016، معارف مجلة علمية محكمة).

خلصت هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970–2015). ومن الناحية المنهجية، اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي في تأصيل الجانب النظري، والأسلوب القياسي عبر بناء نموذج الانحدار الذاتي (VAR) وتحليل السببية لتقدير أثر المتغيرات. وقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين النفقات العامة ومعدل التضخم، كما أظهرت أن التوسع في عرض النقود والنفقات العامة لم يقابله توسع مماثل في الجهاز الإنتاجي المحلي، مما ساهم في انتشار ظاهرة التضخم نتيجة للاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية. كما استنتجت الدراسة أن النمو الاقتصادي في الجزائر تأثر إيجابياً بالاستثمار العام، بينما كان تأثير الاستهلاك الحكومي سلبياً على النمو في الأجل الطويل، وأوصت بضرورة ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه نحو المشاريع الإنتاجية لتعزيز النمو وضبط معدلات التضخم.

5. فاعلية أدوات السياسة النقدية في تحكم في العرض النقدي دراسة حالة الجزائر فترة 2010–2020 (مقدم وعبد القادر، 2022، جامعة قاصدي مرباح ورقلة).

وخلصت الدراسة إلى أبراز أهمية كل من السياسة النقدية والعرض النقدي، لجعل كمية النقود متلائمة مع إمكانية الإنتاجية الحقيقية، وكيفية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها النهائية من خلال تحقيق مستوي العام لأسعار والتوازن في ميزان المدفوعات، وكذلك التشغيل الكامل وقد تم إسقاط هذه الجوانب على حالة الجزائر واستنتجنا بأن البنك المركزي تمكن ن مواكبة الاتجاهات الحديثة في إدارة السياسة النقدية، وذلك من خلال قيامة بتحول نحو استخدام الأدوات غير المباشرة كسياسة احتياطي القانوني، واسترجاع السيولة كما تميز عرض النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة بالنمو المتزايد ومستوي معدلاته مع ارتباط هذا النمو والتغير بمعادلات الكتلة النقدية وبأخص الموجودات الخارجية التي احتلت الصدارة في إشادة النقود في الجزائر.

6. فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية (مسعود ومحمد، 2019، جامعة سرت، مجلة الدراسات الاقتصادية)..

وخلصت الدراسة إلى إبراز أهمية السياسة النقدية وأهمية السيطرة على الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار الكمي على الاقتصاد الليبي للفترة 1990–2010 وتوصلت الدراسة إلى أن معظم فتراتها أتسمت فيها معدلات التضخم بالارتفاع بسبب السياسة النقدية التي ينهجها صانعو القرار الاقتصادي، التي لم تكن مجدية في تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي وأن السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي كانت سياسة متذبذبة كما توصلت أيضاً إلى عدم وجود علاقة بين متغيرات الدراسة في المدي الطويل، وأشارت إلى وجود علاقة عكسية، وذات دلالة إحصائية بين متغير الاحتياطي القانوني والتضخمي في المدي القصير.

7. العلاقة السببية بين عرض النقود، والتضخم في ليبيا باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR). دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2020 (الديغة وشادي، 2022، مجلة البيان العلمية المحكمة).

وخلصت الدراسة إلى إختيار وتحليل العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990–2020 وذلك باستخدام منهجية VAR وقد تم إدراج عدد

من المتغيرات الخارجية (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP، الحصار الاقتصادي BLO، الوضع الأمني REV، نسبة الثروة النقدية إلى إجمالي الثروة k) التي يتوقع أن تؤثر على طبيعة العلاقة بين متغيري عرض النقود والتضخم بالاقتصاد الليبي، وقد أفرزت نتائج اختبار التكامل المشترك الجوهانسون عدم وجود علاقة سببية بين عرض النقد ومعدل التضخم في الأجل الطويل بينما أشار اختبار Wald Test إلى وجود سببية ثنائية الاتجاه بالآجل القصير بين القيم المتباطئة لكل متغير والقيم الحالية للمتغير الآخر، وتوصي الدراسة بضرورة انتهاج مصرف ليبيا المركزي سياسة نقدية مرنة تجاه عرض النقود، وتجريد المصارف التجارية من قدرتها على التأثير في ذلك العرض بسن تشريعات تحد من قدرتها على منح الائتمان إلا من خلال مدخرات المودعين، وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

تعد هذه الدراسة استكمالاً وتطويراً للدراسات السابقة التي تناولت أثر السياسة المالية على عرض النقود، حيث تركز على تحليل هذه العلاقة في الاقتصاد الليبي باستخدام منهجية قياسية تحليلية. وتتميز هذه الدراسة عن سابقاتها بعدة جوانب:

- **الفترة الزمنية:**

اعتمدت الدراسة على بيانات سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة من عام 1990 إلى 2022، وهي فترة أطول وأحدث من الدراسات السابقة، مما يسمح بالتقاط التغيرات الهيكلية الأخيرة في الاقتصاد الليبي.

- **توسيع نموذج التحليل:**

تم إدراج متغيرات تحليلية شاملة لسد الفجوة التي تركتها الدراسات السابقة، وتشمل هذه المتغيرات: (متغير العرض النقدي، متغير الإنفاق الحكومي، متغير عجز المحلي الإجمالي الحقيقي، متغير صافي الأصول الأجنبية، متغير معدل التضخم).

- **المساهمة العلمية:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في قدرتها على سد الفجوات البحثية السابقة من خلال توفير تحليل قياسي حديث يدعم فهم التداخل بين السياستين المالية والنقدية.

ثامنا: تقسيمات الدراسة:

الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة المالية.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري لعرض النقود.

الفصل الثالث: التحليل الوصفي للاقتصاد الليبي للفترة 1990-2022.

الفصل الرابع: أثر السياسة المالية على عرض النقود في ليبيا.

الفصل الخامس: النموذج القياسي لقياس تأثير السياسة المالية على عرض النقود في الاقتصاد الليبي (1990-2022).

الفصل السادس: الخاتمة والتوصيات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة المالية

تمهيد:

تعد السياسة المالية ركيزة أساسية في الفكر الاقتصادي الحديث حيث استحوذت على اهتمام واسع من مختلف التيارات والمدارس الاقتصادية، وتنبثق أهميتها من دورها أداة حيوية وفعالة لإدارة الاقتصاد الكلي والنهوض بالأهداف التنموية والاجتماعية والقطاعية ومن هذا المنطق تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم السياسة المالية، واستعراض أدواتها المتنوعة وأهدافها، وذلك من خلال مبحثين خصص الأول منها للتناول محتوى السياسة المالية وعجز الموازنة، ومفهوم عرض النقد، وخصص المبحث الثاني تناول قنوات انتقال أثر السياسة المالية على عرض النقد.

المبحث الأول

السياسة المالية: المفهوم، الأهداف، والأدوات

اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية (Fisc) وتعني حافظة النقود أو الخزانة[1]، وعلى ذلك فإن المصطلح كان يجب أن يكون مرادفاً لمصطلح المالية العامة[2]، كما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين، ولكن من الاستخدام الحديث، فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار، أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي[3].

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية، وموقف المدارس الاقتصادية :

اختلفت تعريفات السياسة المالية باختلاف المرحلة الزمنية وظروفها الفكرية، والاقتصادية والاجتماعية، والسياسية ويقصد بالسياسة المالية (الطريق الذى تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها)[4] وهى دراسة تحليلية للأدوات والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة وهى تتضمن فيما تتضمنه، تحليلا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وتحليلا نوعيا لأوجه الإنفاق ومصادر تلك الإيرادات[5] بهدف المحافظة على مستوى الطلب الذى يؤدي إلى تخفيض حدة تذبذبات الناتج المحلي الإجمالي حول الناتج الذى يحقق التشغيل الكامل[6]، كما يمكن تعريف السياسة المالية بأنها عبارة عن إجراءات ينصب اهتمامها على دراسة النشاط

---

(1) طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص201.

(2) لمالية العامة: العلم الذي يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة وتوجيهها من خلال برنامج معين يوضح لفترة محددة بهدف تحقيق أغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

(3) محمد حلمي الطوابي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة – دراسة مقارنة – دارا الفكر الجامعى... الإسكندرية – مصر – الطبعة الأولى 2007، ص8.

(4) هشام محمد صفوت العمري، المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الثاني، بغداد، 1988، ص 443.

(5) عوف محمود اكفراول، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأول 1997، ص 144.

(6) البشير عبد الكريم، أثر السياسية المالية والنقدية على النمو الاستخدام في الجزائر، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان ص 3.

المالي للدولة[1]، وكذلك تعرف السياسة المالية بأنها، تلك السياسة التي تتبعها الدولة في استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق الأهداف الاقتصادية[2].

ويمكن تعريف السياسة المالية أيضاً بأنها تلك الجهود والمحاولات الحكومية المعتمد عليها في تحديد مصادر الإيرادات العامة، وتحديد الأهمية النسبية لكل منها، وكذلك تحديد الكيفية التي تستعمل بها هذه الإيرادات العامة لغرض تمويل الإنفاق العام، وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة ولا سيما تحقيق الاستقرار الاقتصادي[3].

بصفة عامة: ومن مجمل التعريفات السابقة يمكن القول إن السياسة المالية هي استخدام السلطات العامة للأدوات التي يمكن للسياسة المالية أن تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، التي تتمثل في مصادر الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم والقرض العام) وكذلك الإنفاق العام، وهنا تأتي الميزانية العامة الدولة لتضم كافة هذه الإيرادات والنفقات العامة ولتشكل برنامجا متكاملا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والاجتماعية[4] وانا كباحثة اعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من الإجراءات والقرارات الاقتصادية التي تتبناها الدولة وتطبقها عبر ادواتها المتمثلة في الايرادات العامة (الضرائب والرسوم) والأنفاق العام، وذلك بهدف التأثير المباشر على التغيرات الاقتصادية الكلية، لعرض النقود، والناتج المحلي، ومعدلات التضخم، وصولا الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وخاصة هدف الاستقرار الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل.

موقف المدارس الاقتصادية من السياسة المالية:

1- رأي المدرسة الكلاسيكية في السياسة المالية:

يرى المذهب الكلاسيكي (التقليدي) إلى ضرورة إخضاع السياسة المالية لقيود شديدة بحيث لا يتعارض النشاط الاقتصادي العام مع مبادئ الاقتصاد الخاص، لأن

---

(1) محمد جمال ذنيبات (المالية العامة والتشريح المالي)، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر وتوزيع، عمان، 2003م، ص42.

(2) هزاع داود سلمان السياسة المالية ودورها من الإصلاح الاقتصادي، (مصر حالة دراسة)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2009، ص10.

(3) د. سامي خليل، اقتصاديات النقود والسوك – الكتاب الثاني – النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر وترجمة والتوزيع، الكويت، 1982، ص 693.

(4) عماري الياقوت، أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، جامعة أوكلي منحد أولحاج، البويرة، الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، 2014 / 2015، ص 15.

أصحاب هذا المذهب يعتقدون إن النشاط الخاص كفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي عند الاستخدام التام.

اما فيما يخص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[1] فتري المدرسة الكلاسكية انه يعد عائقاً امام تحقيق التوازن الاقتصادي وتصنفه كنشاط غير منتج او منخفض الانتاجية وبناء على ذلك تنادي هذه المدرسة بضرورة حيادية الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية، انطلاقاً من اعتقادها بتفوق كفاءة نشاط الافراد على نشاط الدولة وتقتصر رؤية الكلاسيك لدور الدولة في هذا السياق على المجالات التقليدية المعهودة والمتمثلة في الدفاع الخارجي، والأمن الداخلي، والقضاء، وضمان المرافق العامة تبديد وضياع جزء من الموارد الاقتصادية لهذه الأسباب آمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ (الحياد المالي) في ظل مفهوم الدولة الحارسة.

ومن الطبيعي كي يضمن الاقتصاديون الكلاسيك تحقيق مبدأ (الحياد المالي) لا بد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية في الحصول على الإيرادات لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة فضلاً عن ذلك أكدوا على ضرورة المحافظة على توازن الموازنة، وهذا يعني أن السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكن أن تحدث أي تغير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة[2]. وكان الاقتصاديون القدامى أمثال دافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل والفريد مارشال، يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما، كما ظهر قانون ساي Say وهو من دعائم الفكر التقليدي ويبني على أن "العرض يخلق الطلب عليه " ويوجد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق وأن كل زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة مساوية لها في الدخل النقدي حيث إن النقود وفقا لهاذا الفكر هي وسيط للتبادل فحسب وأن أي زيادة في الدخول النقدية تتحول للإنفاق على السلع والخدمات فكل زيادة في الإنتاج تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق "الطلب" لشراء لهاذا الإنتاج الجديد "العرض"[3].

---

(1) سعيد علي محمد العبيدي، (اقتصاديات المالية العامة)، ط1، دار دجلة، عمان، 2011، ص226.

(2) عباس كاظيم الدعمي، السياسة المالية والنقدية وأداء سوق الأوراق المالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص50.

(3) محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997، ص 150.

وكـان الكلاسـيكيون يرفضـون مسـألة اللجـوء إلـى القـروض العامـة، وفـي الوقـت ذاتـه يرفضون مسألة العجز في الموازنة بشكل أشد من الفائض فيها؛ لأن وجود العجز يتطلب المزيد من الضرائب لسد العجز، الأمر الذي يتنافى مع الفروض الكلاسيكية، إذ أن المزيد من الضرائب يكـون علـى حسـاب مـدخرات الأفـراد، ومـن ثـم علـى الاسـتثمار الخـاص الـذي يعدونـه المحـرك الرئيسي للأنشطة، وكذلك وجود فائض يعني أن الدولة قد تمادت في فرض الضرائب، لذا لم يكن للموازنـة أي أهميـة اقتصـادية إذ كـان التسـاوي الحسـابي الـدقيق بـين النفقـات العامـة والإيـرادات العامة قاعدة مهمة جداً في المالية التقليدية التي تعرف بقاعدة توازن الموازنة[1].

2- رأي المدرسة الكينزية في السياسة المالية:

لقد أثبت الكساد العالمي الكبير 1929م عدم إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي وأوضح بجلاء أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في إحداث التوازن الاقتصادي الكلي أو نتيجة لذلك فقد اتخذت السياسة المالية معنى أوسع فلم يعد من الممكن أن تظل هذه السياسة ذات طـابع حيـادي ويعتبـر هذا التطـور نتيجـة للفكـر الكينـزي الـذي ينبـع مـن نظريـة كينـز حيـث عارض أفكار الكلاسيك، وفي كتابيه الكبيرين "تحليله للعملة" 1930" و"النظرية العامة للتشغيل والفائـدة" 1936 والتـي انتقد فيهـا قـانون سـاي للأسـواق لتجاهلـه دور الطلـب فـي تحديـد الإنتـاج والدخل ومستوى التوظيف وأكد عجز الأساليب والسياسات التي افترض الكلاسيك قدرتها على العودة دائماً بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظيف وأثبت براهين قطعيه تستبعد أي إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظيف الكامل[2].

وإن الاستثمار لا يعتمد على سعر الفائدة، وإنما يتحدد بالدور المزدوج للكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وقرارات الاستثمار تختلف عن قرارات الادخار، لأن قرارات الاستثمار تتخذ من قبل رجال الأعمال وأصحاب المشروعات وقرارات الادخار تتخذ من قبل الأفراد. وعندما يمتنع الأفراد عن إنفاق جزء من دخولهم يحدث اختلال في التوازن التلقائي، مما يؤدي إلى حدوث نقص في الطلب الكلي، الذي يكون مكافئاً للعرض الكلي ويرى كينز إمكانية إصلاح هذا الخلل من خلال تحفيز الطلب الكلي، عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك

---

(1) عباس كاظم الدعمي، المصدر نفسه، ص 51.

(2) رويش سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، 2014/2000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة البويرة، الجزائر، 2014-2015م، ص6، 7.

بزيادة الإنفاق العام، وإعطاء السياسة المالية دوراً في تحفيز الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل وذلك عن طريق جملة من السياسات ومنها السياسة المالية إذ تقوم الدولة بالعمل على خفض الضرائب، وزيادة الإنفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العامة. ومن هنا سيبدأ عمل المضاعف (Multipliers) لكي يتسنى تعويض النقص في الطلب الكلي حتى لو أدى ذلك إلى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة. فإن كينز أكد على سياسة التمويل بالعجز (Defici financing) ودافع عن هذه الفكرة بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد وقد دعا إلى سياسة مالية توسعية في سنوات الركود الاقتصادي[1]، وهنا يلقي كينز على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسات المالية بصفة خاصة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية كما أوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الدولة، بل والأهم من ذلك توازن ميزانية الاقتصاد كله ولو أدى ذلك إلى عدم توازن ميزانية الدولة في المدى القصير على الأقل وهو ما يعرف بنظرية العجز المنظم[2].

ويتضح من ذلك أن كينز قد أخرج المالية العامة من حيادها (المالية المحايدة) إلى مفهوم جديد المتمثل في (المالية الوظيفية) وأصبحت أداة رئيسة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي[3].

3- رأي مدرسة اقتصادي جانب العرض من السياسة المالية:

تؤكد مدرسة اقتصادي جانب العرض على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي العرض الإجمالي بدلا من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال، والتوظيف عن طريق الإنفاق حسب رؤية المدرسة الكينزية إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب، والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأسعار والأجور لتفعيل آلية السوق الحرة أداة لتخصيص الامثل للموارد، وليس عن طريق تدفقات الدخل والإنفاق فمعدلات الضريبة تؤثر في الأسعار النسبية للسلع في العرض من اليد العاملة ورأس المال، وهاذا ما يؤكد أنصار هذه المدرسة من رفع القيمة المكافأة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل

---

(1) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، مطابع الرسالة، العدد 226 تشرين الأول، الكويت، 1997، ص 337.

(2) زويتش لسمية، مصدر سابق، ص7.

(3) رفعت المحجوب، الطلب الفعلي دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص 10-16.

العمل والادخار والاستثمار، مقارنة بوقت الفراغ والاستهلاك. ومن جهة أخرى يتمثل تحليل التغيير في الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق والادخار فخفض الضرائب مثلاً عن العمل أو الفائدة أو أرباح الأسهم يسهم بشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار الذي ينعكس بدوره بصورة إيجابية على العرض الكلي ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

ولعل أهم الأسس للسياسة المالية التي استندت إليها هذه المدرسة هي:

- إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة وفي هاذا الخصوص يولى أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض المعدلات الحدية للضرائب على رأس المال، والضرائب على الدخل.
- أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدية أي الحد وبشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة.
- أن يكون الحد من الضرائب مصحوبا بتخفيض الإنفاق الحكومي.
- أن يصمم النظام الضريبي، بحيث يشجع الإنتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي[1].

وفي أواخر السبعينات من القرن الماضي انتشرت آراء مدرسة اقتصادي جانب العرض وبصورة خاصة في عدد من الدول الرأسمالية بفضل كتابات الباحثين مثل (جورج جيلدر، كريستول، وأنسكي) وغيرهم الذين أسهموا في النقد الموجه للمدرسة الكينزية وآرائها بشأن التدخل الحكومي التي قادها انصار المدرسة النقدية ومن مقدمتهم (ملتون فريدمان). وقد اشتهرت أفكار هذه المدرسة أكثر عندما استطاع أنصارها أن يقفوا وراء صياغة البرنامج الاقتصادي للرئيس الأمريكي (ريغن) خلال حملته الانتخابية عام (1979) وكذلك وراء البرنامج الاقتصادي لرئيسة وزراء إنجلترا (تاتشر) قبل ذلك ويؤمن أنصار مدرسة اقتصادي جانب العرض بأن الرأسمالية نظام اجتماعي لا ينطوي على آليات داخلية لكي تعرضها إلى أزمات أفراط الإنتاج العام بسبب إيمانهم الشديد بقانون ساي للأسواق[2]. وتؤكد مدرسة اقتصاديات جانب العرض على دور

---

(1) بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970 – 2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بلقايد، الجزائر، 2013/2012، ص 58–60.

(2) جيمس جوارتيني، وريتشارد ستروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1988، ص 441.

السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي (العرض)(*).

بدلاً من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف عن طريق الإنفاق حسب رؤية المدرسة الكينزية، إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأجور والأسعار، لتفعيل عمل آلية السوق الحر لتظل هي الأداة لتحقيق الموارد المثلى(1). ورداً على اعتراضات عدد من الاقتصاديين النقوديين لثورة الثمانينات المالية، وخاصة مسألة التخفيضات الضريبية المبالغ فيها، فإن تلك التخفيضات التي نادى بها أنصار جانب العرض اختفت حيث إن للتخفيضات الضريبية تأثيراً سلبياً في الإيرادات السيادية للحكومة وستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة، ونجد أن رد أنصار اقتصادي جانب العرض على ذلك بالاستناد إلى منحنى لأفر (Laffer cutve) الشهير، ويؤكدون أن خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة هذه الإيرادات ومن ثم يسهم في العمل على توازن الموازنة العامة. والفكرة الأساسية هنا تتلخص في أن تخفيض معدلات الضريبة لما تمثله من حوافز لإنعاش الاقتصاد القومي، سيؤدي إلى اتساع القاعدة الضريبية، ومن ثم حصيلة ضريبية أكبر غزارة(2).

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية:

تسعى السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة من بينها ما يلي:

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تمثل السياسة المالية عاملاً أساسياً في الوصول للاستقرار الاقتصادي واستدامته من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة والبطالة من جهة أخرى، وهذا بفضل الأدوات

(*) يمثل جانب العرض بالنسبة لأفكار هذه المدرسة المحرك الأساسي للاقتصاد وهو أهم عنصر في التحليل الاقتصادي إذ لا ترى هذه المدرسة إمكانية حدوث فائض في العرض الكلي إيماناً منها بقانون (ساي) للأسواق، ينظر في ذلك: رمزي زكي، التضخم والتكييف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996، ص 59-60.

(1) محمد عبد الشفيع عيسى، أزمة النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 17، العدد 4، الكويت، 1989، ص 175.

(2) عباس كاظم الدعمي، مصدر سبق ذكره، ص 60-61.

المتاحة لها المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام[1]. وإن أزمة الكساد العظيم عام (1929) قد ألقت بظلالها على الاقتصاديات المتقدمة، التي برهنت بصورة لا تقبل الجدل، فشل قانون ساي للأسواق وأثبتت قوى السوق عجزها عن سحب الاقتصاد المنكمش من هوة الكساد باتجاه الانتعاش. ورأى المفكرون الكلاسيك الهيكل البراق للبناء الكلاسيكي النظري يتداعى وفي هذه الحالة لابد من أداة لإنقاذ الاقتصاد من محنته التي كانت قوى السوق نفسها سبباً فيها ومن ذلك الحين أخذت السياسة المالية دورها الذي تؤديه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم أركانه. والمقصود بالاستقرار تجنب بطالة الموارد في حالة الكساد وفيضها في حالة الرواج وبذلك فإن السياسة المالية تحاول عن طريق ذلك تحقيق الاستخدام شبه الكامل للموارد الاقتصادية، لذلك فإن السياسة المالية تمارس تأثيرها في حالتي الكساد والتضخم ففي حالة الكساد تستخدم سياسة مالية توسعية فتلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق الحكومي، أو تخفيض الضرائب أو كليهما.

أما في حالة التضخم على النقيض تستخدم الدولة سياسة مالية انكماشية تعمل على خفض الإنفاق الحكومي، أو زيادة الضرائب أو كليهما[2].

وإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب تحقيق أربعة أهداف المتمثلة في تحقيق نمو اقتصادي مقبول وتحقيق التشغيل التام، وكذلك استقرار الأسعار بالإضافة إلى الاستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي. ومن الواضح أن هذه الأهداف متداخلة ومترابطة فبدون العمالة الكاملة فإن الناتج المحتمل في الاقتصاد لن يتحقق بصفة كلية كما أن تقلبات الأسعار تؤدي إلى سيطرة حالة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي[3].

2- تحقيق التنمية الاقتصادية:

إذا كانت وظيفة الضريبة في المالية التقليدية تنحصر في تمويل إيرادات الخزينة العمومية، فإنه مع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية أصبحت الضريبة تلعب وظائف هامة

---

(1) عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1986، ص 235.

(2) داود عبد الجبار أحمد، دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجاً مختار حالة دراسة العراق 1990-2007، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق، 2010، ص 12-13.

(3) جيمس جوارتيني، ريتشارت الستروب، مرجع سبق ذكره، ص195.

ومتعددة في المالية المعاصرة، وقد أصبحت أداة رئيسة للتحكم من خلالها في النشاط الاقتصادي لدرجة أن السياسة الضريبية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية تتكامل وتندمج مع السياسة الاقتصادية[1]. كما يسهم الإنفاق العام في تمويل التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

وهذه الوظيفة المالية التقليدية مثلت الدور الأساسي للدولة المتدخلة، وهي الأساس لبرامج الأعمال الكبرى المنفذة خلال القرن التاسع عشر من أوروبا الغربية، أما في القرن العشرين فقد شهدت هذه الوظيفة طفرة كبيرة من خلال النمو الهائل للنفقات الاستثمارية، وكذلك النفقات التحويلية والنفقات الخدمية الموجهة لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية.

3- تحقيق التوظف الكامل:

يعد التوظيف الكامل للقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، ففي المجتمعات المتقدمة ذات النظام الرأسمالي المتقدم تبرز أهمية دور الاستثمارات الخاصة كأحد العوامل المحركة لموازنة الاقتصاد الوطني. ويقتصر دور السياسة المالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص وترقيته، من أجل خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وتشغيل الموارد المعطلة الإسهام في مستوى المعيشة. ومن جهة أخرى، أن زيادة الإنفاق العام عن الإيراد العام يهدف إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي بفضل خلق قوة شرائية تؤدي إلى زيادة الطلب الذي بدوره يدفع إلى زيادة العرض من السلع والخدمات وما يقابله من ارتفاع مستوى العمالة[2].

4- العدالة في توزيع الدخول:

إن قوى السوق القائمة على الملكية الخاصة تعمل على توزيع الدخل بصورة تتصرف بعيداً عن عدالة التوزيع، وأن هذه الصورة من التوزيع ذات آثار واضحة في التقلبات الاقتصادية بحجة أن بعض الاقتصاديين يعزو الأزمات الاقتصادية إلى نقص الطلب الكلي الفعال المترتب على هذا التوزيع، وتستخدم السياسة المالية وسائلها المتعددة المتمثلة بالإنفاق والضرائب لتقليل

---

(1) السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 12.

(2) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972، ص 34.

التفاوت. كما أن السياسة المالية لا بد أن تؤثر في رغبات الأفراد في الاستهلاك والادخار والاستثمار؛ في حال توقعهم أن ضرائب عالية سوف تصيب أرباحهم وأموالهم، كما أن حجم الاستهلاك والادخار سيتأثر عن طريق التغير في السياسة. فإذا كان هدف واضعي السياسة المالية إعادة توزيع الدخل بشكل يحقق عدالة أكبر لصالح ذوي الدخول المنخفضة وتخفيف حد التفاوت من توزيع الدخول، فإن حجم الاستهلاك سيرتفع وسينخفض حجم الاستثمار حتماً؛ إذ أن المجتمع في هذه الحالة سينفق نسبة كبيرة من دخله لغرض إنتاج حاجاته الاستهلاكية، مما يؤدي إلى هبوط حجم الادخار الكلي. وقد يكون تخفيض الادخار بسبب زيادة الاستهلاك طردياً في حالة ما إذا كانت فرص الاستثمار المربح معدومة، ولهذا فإن إعادة توزيع الدخل تساعد على النمو الاقتصادي، كما يمكن التخلص من فائض الإنتاج الذي يميز الرأسمالية المعاصرة بواسطة خلق طلب فعال أكثر[1].

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية:

لا تخلو السياسة المالية من أدوات تستطيع بواسطتها تنفيذ الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها[2]، وهي الوسائل التي تنفذها الحكومة للتأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية فتؤدي إلى الأهداف المنشودة، أو بتعبير أدق هي مجموعة الوسائل المالية التي يمكن أن تؤثر على حالة النشاط الاقتصادي، وتؤدي لتحقيق الأهداف العامة. وأن هذا التعريف الشامل يوضح أن الأدوات المالية متنوعة وكثيرة وتختلف من بلد إلى آخر[3]، وتتألف الأدوات المالية من:

أ- النفقات العامة:

يعد الإنفاق العام إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية والمالية، حيث إنها تعكس جميع الأنشطة العامة وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل اعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد سعياً وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن[4]. حيث أدى تطور دور الدولة إلى تطور مفهوم النفقة العامة؛

---

(1) داود عبد الجبار أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 12-13.

(2) د. طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1990، ص9.

(3) علي كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، 2009، ص 323.

(4) عادل أحمد حشيش، دار النهضة العربية، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، 1992م، ص46.

فقد كانت النفقة العامة في الإطار التقليدي ذات طبيعة واحدة نتيجة لوحدة أهدافها التي تنحصر في تحقيق الوظائف التقليدية للدولة (الدفاع والأمن والأشغال)، تلك النفقات التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع، وبالتالي حرمان الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومع تطور مفهوم الدولة من (الحارسة) إلى (المتدخلة) ثم إلى الدولة (المنتجة) تطورت النفقات العامة تطوراً هاماً وذلك تحت تأثير الاعتبارات الآتية[1]:

1- تعد أغراض النفقات العامة؛ فلم تعد تلك الأغراض مقصورة على تمويل وظائف الدولة بل أصبحت إحدى أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في البلدان النامية.

2- اتسمت الزيادة في النفقات العامة بالاستمرار وشكلت نسبة مهمة من الدخل القومي.

3- توسع دور الإيرادات العامة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وعدم اقتصارها على تمويل النفقات العامة[2].

إن السياسة التي تقوم بواسطتها الحكومة بالإنفاق على الأوجه المختلفة تسمى بـ النفقة العامة، والتي يمكن تعريفها بأنها (مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام)[3]. ومن خلال التعريف نلاحظ أن النفقة العامة تتكون من ثلاثة عناصر رئيسة هي[4]: كون النفقة العامة مبلغاً من النقود إذ يجب أن تكون النفقة العامة مبلغاً من النقود حيث إن شيوع النظام النقدي والتخلي عن نظام المقايضة أصبح للدولة دور في إنفاق المبالغ النقدية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإشباع الحاجات العامة، يقوم بها شخص عام فإذا ما لم تقم الدولة أو إحدى هيئاتها العامة بتنفيذ هذه النفقة فلا تعد نفقة عامة؛ وقيام شخص ما ببناء مدرسة أو مستشفى لغرض تحقيق نفع عام فلا يعد من قبيل هذا الإنفاق إنفاقاً عاماً وإنما هو إنفاق خاص. ويعد من قبيل الإنفاق العام قيام الدولة بتقديم الخدمات العامة مثل الدفاع والتعليم والأمن والقضاء وبناء المشاريع الاقتصادية، وكذلك التحويلات الحكومية كالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية[5]. أما العنصر الثالث والأخير فهو يتمثل بالغرض من الإنفاق فلكي تكون النفقة عامة يجب أن يكون

---

(1) داود عبد الجبار أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

(2) علي كنعان، الاقتصاد المالي، مصدر سابق، ص 326.

(3) د. عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، جامعة الموصل، 1988، ص 90.

(4) د. طاهر الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 57-60.

(5) عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، جامعة الموصل، 1988، ص 90.

الغرض من إنفاقها تحقيق منفعة عامة، وهذا المفهوم الأخير يتحدد باعتبارات عديدة منها سياسية واجتماعية أكثر من كونها مالية أو اقتصادية، إذ إن هذا المفهوم يتحدد من قبل السلطة السياسية[1].

ويعد التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة من أهم التقسيمات، الذي يشمل: النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية.

النفقات الحقيقية: تتمثل بالنفقات التي تؤديها الدولة وتحصل على مقابل نظير هذه النفقات، سواء كان عملاً أو سلعة أو خدمة كالأجور والرواتب، وكذلك النفقات الاستثمارية.

النفقات التحويلية أو التوزيعية: تتمثل بالنفقات التي تؤديها الدولة ولا تحصل نظير إنفاقها على مقابل، والهدف من ذلك تحويل القوة الشرائية بين طبقات المجتمع أو الاحتفاظ بثبات الدخل القومي مثل الدعم الحكومي والمنح والإعانات[2].

ب- الضرائب:

تلعب الضريبة دوراً مهماً في التأثير على مستويات النشاط الاقتصادي عن طريق توجيه عناصر الإنتاج والاستثمارات بالاتجاه المرغوب، عن طريق فرض ضرائب مختلفة بنسب تصاعدية تتناسب عكسياً مع مشاريع الاستثمار الموجهة. وإذا تم رفع قيمة الضرائب في السلع الترفيهية مثلاً، فإن أسعارها سترتفع ومن ثم يقل الطلب عليها وكذلك إنتاجها، ونتيجة لذلك فإن عوامل الإنتاج المشتركة في تصنيع مثل هذه السلع غير المرغوبة اجتماعياً تتغير إلى إنتاج سلع أخرى مرغوبة اجتماعياً[3].

كما يمكن أن تكون الضريبة محفزة للاستثمار الخاص ولزيادة التشغيل في الاقتصاد عن طريق التخفيض العام للعبء الضريبي، الذي يؤدي إلى زيادة المقدرة الشرائية وتنمية حجم المعاملات، وهذا شرط أساسي لتحفيز الاستثمار الخاص ومن ثم زيادة التشغيل[4].

وتتمثل السياسة الضريبية في مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي، التي تتعلق أساساً بتنظيم حصيلة الضرائب من الاقتصاد، من أجل تغطية نفقات التدخلات العمومية من

---

(1) سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 234.

(2) حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999، ص 181.

(3) M.L. Jhihan, Money, Banking, International Trade, and Public Finance, Konark Publishers put Ltd, Delhi, 1996, p. 93.

(4) عبد المنعم فوزي وآخرون، المالية العامة، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع، بيروت، 1970، ص 295.

جهة، والتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حسب إرادة الدولة من جهة أخرى. وتعد الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة وأقدمها، وذلك للدور الذي تلعبه لتحقيق أغراض السياسة المالية، كما تعد أيضاً أداة مهمة تستعملها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية[1].

وتعد الضرائب من أهم الإيرادات الاعتيادية للدولة الحديثة والقديمة كما أنها من أقدم الوسائل المالية التي لجأت إليها الدولة لتمويل نفقاتها وكانت الضريبة، ولا تزال تؤدي دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي، فهي تمثل الشق الثاني من أدوات السياسة المالية وتحتل أهمية خاصة في الدراسات المالية، وتتمثل هذه الأهمية بالدور الفعال في إداء الوظائف المالية والاقتصادية والاجتماعية وليس لمجرد كونها فقط مصدر للإيرادات[2] وازدادت أهمية الضرائب نتيجة التطور الذي أدى إلى تغير دور الدولة وأهدافها وبعد أن اقتصر نشاطها المالي من الفكر التقليدي في توفير الموارد اللازمة للخزينة للقيام بالنفقات المحدودة ومنع التدخل في النشاط الاقتصادي وسيادة مبدأ حيادية الضريبة وعدم تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[3].

ج- الدين العام:

يمثل الدين العام القائم وفي مدة معينة حجم الاقتراض السابق لتلك المدة الذي لم يسدد بعد وينشأ الدين العام نتيجة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالاقتراض وتقترض الحكومات محلياً من المصرف المركزي أو المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية وغير المالية فضلاً من الجمهور، وتقترض الحكومات من الخارج أيضاً من خلال الأسواق الدولية من المؤسسات الخاصة أو العامة أو الإقليمية أو الدولية ويترتب على الاقتراض سواء كان محلياً أو خارجياً تكلفة يتحدد مقدارها بسعر الفائدة وحجم الاقتراض وعادة ما يكون حجم الاقتراض بمقدار تمويل العجز في الموازنة، ويأتي هاذا العجز مصاحباً التوسع النفقات العامة بأكثر من الإيرادات العامة ويأتي هذا العجز مصاحبا للتوسع في النفقات العامة لتتجاوز الايرادات، الأمر الذي يضطر الدولة للجوء الى الاصدار النقدي الجديد عبر البنك المركزي لتغطية الفجوة المالية، مما يؤدي

---

(1) محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص 89.

(2) حامد عبد المجيد دراز، مصدر سبق ذكره، ص181.

(3) عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص151.

الـى زيـادة عـرض الوقـود فـي الاقتصـاد، وهـو مـا يجسـد العلاقـة المباشـرة بـين السياسـة الماليـة والسياسة النقدية[1].

كما أن الدين العام والخارجي قد يفيد الاقتصاد من حديث المساهمة من تمويل التنمية إذ كـان الاقتصـاد قـادراً علـى تحمـل أعبـاء هـاذا الـدين وذلـك بتحقيـق عائـد مـن اسـتثمار المـوارد المقترضة يزيد عن تكلفة الاقتراض ويوفر في مدة لاحقه الموارد المطلوبة لسداد الأعباء الناجمة عن الاقتراض، وقد يؤدي الدين العام إلى مصاعب اقتصادية في مراحل لاحقة إذا لم يتمكن الاقتصاد من تحمل أعباء المديونية العامة[2].

(1) حسين القاضي، ود. رضوان العمار، تطوير دور مصرف سورية المركزي لرفع كفاءة محاسبة الدين العام، مجلة جامعة تشرين الدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد 25، العدد 5، 2003، ص1.

(2) علي التوفيق الصادق، ود. نبيل عبد الوهاب لطيفة، سياسية وإدارة الدين العام من البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، العدد الرابع، 1988، ص 5.

المبحث الثاني

عجز الموازنة العامة: (المفهوم، الأشكال والأسباب)

لقد شهد الفكر الاقتصادي تحولاً جذرياً في النظرة إلى العجز الموازنة العامة؛ فقد تبنى أنصار المدرسة الكلاسيكية مبدأ التوازن المالي، معتبرين أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يجب أن يظل في أضيق الحدود لضمان حيادية الموازنة. وفي المقابل، قدم الاقتصادي الإنجليزي جون ماينارد كينز رؤية مغايرة، خاصة في أعقاب الأزمات الاقتصادية؛ إذ رأى كينز أن زيادة الإنفاق الحكومي تعد أداة جوهرية لتحفيز الطلب الكلي، حتى وإن ترتب على ذلك عجز في الموازنة العامة[1]، وأن حدوث اختلال سواء كان فائضاً أو عجز أمر اعتيادي وغير خطير لأنه قد يكون السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الحاصلة في الاقتصاد فعندما تزداد الإيرادات العامة للدولة على نفقاتها خلال سنة مالية يكون هناك فائض في الموازنة (Budget Surplus). أما عجز الموازنة (Budget difeint) يحدث مهما تزداد نفقات الدولة على إيراداتها أما إذا تساوى كل من النفقات والإيرادات تكون الموازنة في حالة توازن، واحتدم الجدل وتباينت الآراء حول عجز الموازنة العامة للدولة.

ويصدق ذلك على صعيد كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فجميع الدول تقريباً تعاني عجزاً في موازنتها العامة، وإن كانت بدرجات متفاوتة.

وبصورة عامة حدد العجز في الموازنة بأنه الإنفاق الحكومي مطروحاً منه الإيرادات الحكومية والعجز يكون سالباً وإذا كان موجبا فإنه يمثل حالة الفائض[2] وسنعرض الآن كل من مفهوم عجز الموازنة العامة وأسبابه ومعالجته كالاتي:

---

(1) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقيمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص201.

(2) أكلي، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، ترجمة: عطيه مهدي سلمان، مطبعة التعليم العالي، الجامعة المستنصرية، الجزء الأول، 1984، ص 286.

المطلب الأول- مفهوم وأشكال عجز الموازنة:

لقد تطور مفهوم العجز الموازي مع تطور النظريات الاقتصادية كما تعددت أسبابه بتطور دول الدولة وتزايد تدخلها في النشاط الاقتصادي.

مفهومه: يعبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة وهو سمه تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية. وقد يكون هاذا العجز غير مقصود نظراً لضعف الدولة في تحصيلها لبعض إيرادها وقد يكون مقصوداً نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية وهاذا ما يعرف بسياسة العجر الميزانية[1].

ويقصد بعجز الموازنة (هي وثيقة تحوى أرقاماً وكلمات وتقترح بنوداً معينة أو سلسلة من الأهداف لها تكاليف محددة، أوهى أداة للاختيار بين بدائل الإنفاق أو كخطة أو عقد بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية) في حين عرفها قانون الموازنة الفرنسي (هو القانون المالي السنوي الذي يقرر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع إيراداتها وأعبائها) وعرفها قانون الموازنة الأمريكي (بانها صكاً فيه نفقات السنة التالية وإيراداتها بموجب القوانين المعمول بها عند تقديم اقتراحات الجباية المبسوطة فيها، وقانون أصول المحاسبات العامة العراقي رقم 28 لسنة 1940 المعدل الفقرة (1) من المادة الثانية لسنة 2007 عرفها بأنها (هي الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين من قانون الميزانية[2].

يقصد بالعجز انخفاض حجم الإيرادات العامة عن تحويل النفقات العامة.

المخططة في الموازنة العامة للدولة مما يستدعي الاقتراض لتسير المصالح العامة الدولة)[3].

كذلك العجز هو (مقدار ما تنفقه الحكومة كل سنة بما يفوق ما تفرضه من رسوم وضرائب وإيرادات تحصل عليها) [4].

---

(1) عبدالمجيد قدري، مرجع سبق ذكره، ص201.

(2) حسين عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهاني، الموازنة العامة للدولة بين الأعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 64، 2007، ص 95.

(3) علي كنعان، الاقتصاد المالي، مرجع سبق ذكره، ص326.

(4) David Rosen, (Understanding The Federal Debt and Deficit) , Federal Reserve Bank of New York, public Infor mation Depart ment, New York. 1994, p1.

صنف كثير من الاقتصاديين العجز المالي إلى عجز مؤقت، وعجز ضعف، وعجز قوة فالأول يعني عدم توافق الإيرادات العامة مع النفقات العامة زمنياً، أما عجز الضعف فينجم عن ضعف جانب آخر، أما عجز القوة فينجم عن المساعدات التي تقدمها الدولة إلى الدول الأخرى بصيغة إعانات اقتصادية واجتماعية، لتحقيق أهداف معينة، وبشكل عام فإن العجز عبر عن توسع الموقف المالي للحكومة في حين تعبر نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي عن تأثير القطاع الحكومي على الاقتصاد القومي[1].

واقد اختلف الاقتصاديون في نظرية التمويل بالعجز، حيث ظهرت ثلاثة اتجاهات رئيسة هي[2]:

1- **الاتجاه المؤيد لنظرية التمويل بالعجز:** يعتقد أصحاب هذه النظرية أن هذا التمويل يحقق ما يلي:

أ- تشجيع الاستثمار وتسريع معدلات النمو الاقتصادي.

ب- خلق كتلة سلعية في المستقبل تكفي لإعادة امتصاص الكتلة النقدية الجديدة مصدر التمويل.

ج- التمويل بالعجز يساعد على توزيع أعباء التنمية بين أجيال الحاضر والمستقبل.

2- **الاتجاه المعارض لنظرية التمويل بالعجز:**

وحججهم عن ذلك: أن هذا التمويل يؤدي إلى تضخم نقدي حاد نظراً لأن البلدان التي تلجأ إليه غالباً ما يكون جهازها الإنتاجي ضعيفاً، والميل الحدي للاستهلاك لدى أفرادها مرتفعاً. وما يترتب عن هذا التضخم من تشجيع المضاربة وضعف الادخار وتردي مستوى المعيشة لأصحاب الدخول الضعيفة (المحدودة)، ومنه زيادة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع. وعلى هذا الأساس نادى أصحاب هذا الاتجاه بضغط النفقات العامة ومحاربة الدعم السلعي؛ لأن ذلك يؤدي إلى ظهور السوق السوداء التي تعبر عن الواقع الفعلي لأسعار السلع المدعومة وتزيد من بؤس الطبقات الفقيرة.

---

(1) سالم عبدالحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003، 2012) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، مجلد 18، العدد 68، ص295.

(2) الفارسي عبدالرزاق، الحكومة والفقر والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997م، ص18.

3- الاتجاه المعتدل لنظرية التمويل بالعجز:

يرى هؤلاء الاقتصاديون أن التمويل بالعجز يجب أن يكون ضمن حدود معينة، وأن يوجه نحو المشاريع الإنتاجية ذات مردود سريع تستطيع من خلال الطلب على إنتاجها امتصاص الكتلة النقدية الزائدة. كما يجب أن يترجم التمويل بالعجز إلى سلع وخدمات منتجة تكافئ الكتلة النقدية الفائضة كما أن نسبة التمويل بالعجز لا تتعدى معدل زيادة الناتج[1].

وهناك عدة أشكال لعجز الموازنة الحكومية يمكن تناولها كالآتي:

1- العجز الهيكلي:

ويعبر عن العجز الشامل مصححاً بإزالة العوامل الظرفية المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (الإيرادات والنفقات) دون أن تعكس حقيقة في المدى الطويل. كما يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره مالم تتخذ الحكومة إجراءات التغلب عليه[2]. وهو الفرق بين العجز الشامل والعجز الصافي، وهو ذلك العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة للتغلب عليه[3]. ويحدث هذا النوع من العجز بسبب قلة مصادر الإيرادات العامة عندما لا تتمكن الإيرادات العامة من تغطية النفقات العامة بصفة مستمرة. ويرجع هذا الوضع في العادة إلى زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد القومي أي مقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، وهو ما يبني بوجه عام على كل خلل في هيكل الاقتصاد القومي، إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجاً إنتاجاً كافياً، والواقع أن علاج مثل هذا العجز يعد من أدق الأمور وإذا حاولنا ذلك بوسائل مالية ليضف إلى العوامل المالية عوامل اقتصادية متعددة وبالإمكان التخفيف من العجز الهيكلي بوسيلتين أساسيتين هما[4]:

الوسيلة الأولى: تخفيض الإنفاق العام

بحيث يجب على الدولة أن تتخلى عن الخدمات التي يمكن أن تتركها للقطاع الخاص وكذلك العمل على رفع كفاءة المؤسسات العمومية بخصوص الخدمات التي لا يمكن إيكالها إلى

---

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 223.

(2) عبد المجيد القدي – المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 208.

(3) الفارس عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(4) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق، ص 348.

القطاع الخاص (مشاريع البنية التحتية، الخدمات الاجتماعية... إلخ). وتمس هذه التخفيضات في النفقات العمومية خاصة "الأجور"، وذلك بتخفيض الكتلة الأجرية عن طريق الضغط على التوظيف العمومي، بحيث تخفض الإعانات والتحويلات والنفقات العسكرية. وفي هذا الإطار نجد أن اعتماد برامج التصحيح المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي أدت إلى إجبار السلطات العمومية على تخفيضات من الإنفاق الحكومي. فلقد انخفض الإنفاق الحكومي الحقيقي للحكومات المركزية في 15 بلداً عالية المديونية في المتوسط بمعدل يزيد عن 18% في أوائل الثمانينات من القرن العشرين، حيث عرف الإنفاق الاستثماري انخفاضاً يتجاوز 35% في حين عرف الإنفاق الجاري انخفاضاً قدره 8%، وهذه الإجراءات كانت تهدف إلى التقليص من عجز الموازنة التي كانت تشهد عجزاً كبيراً، والتقليص من حجم المديونية وتسييرها كما أن كل هذه الإجراءات تندرج ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة، ولكن دون المغالاة في سياسة التقشف فتصبح آثار هذه السياسة سلبية[1].

الوسيلة الثانية: زيادة الإيرادات العامة

تعد هذه الوسيلة النتيجة الحتمية للنتائج الناشئة من تخفيض الإنفاق العام، ويترتب على ذلك زيادة إنتاجية الإنفاق العام وزيادة الدخل القومي وزيادة في الجزء المقتطع من الدخل لتغطية الإنفاق العام. قد يكون أقل إنتاجية أحياناً من الإنفاق الخاص نتيجة الخلل في التنظيم وتدني مستوى الوسائل الفنية عن مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي مما يقتضي الأمر تخفيض الضرائب لوضع جزء أكبر من الدخل القومي تحت تصرف القطاع الخاص ليكون عاملاً تشجيعياً بشرط عدم إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

ويتضح أن العجز الهيكلي يحدث بسبب عدم كفاية الإيرادات العامة والنفقات العامة بصورة دائمة نتيجة الاختلال الهيكلي الحاصل في الاقتصاد الوطني ويكون من الصعب علاجه ولكن توجد وسيلتان تقللان منه وهما كما ذكرنا سابقاً تخفيض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة[2].

---

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 192.

(2) عادل أحمد حشيش، مصدر سبق ذكره، ص 346.

2- العجز التشغيلي:

يعبر العجز التشغيلي عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلافي آثار التضخم، حيث يطالب الدائنون عادة بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار، ومثل هذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد القروض وأقساطها المستحقة ومنه يرتفع حجم العجز إذا استخدم صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد (العجز الجاري) مما يجعل بعضهم يدعو إلى استبعاد هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار وكذلك الفوائد الحقيقية من متطلبات القطاع الحكومي من القروض[1]. ويقيس هذا المفهوم العجز في ظروف التضخم ويمثل العجز في ضوء هذا متطلبات الاقتراض للحكومة ناقصاً منه الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم من خلال معامل تصحيح نقدي، إذ يتضمن سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءاً من النقود لتعويضهم عن الخسائر التي تلحق بهم من جراء ارتفاع الأسعار[2].

3- العجز الجاري:

ويعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد الذي يجب تمويله بالاقتراض[3]، ويقيس الفرق بين المصروفات الجارية والإيرادات الجارية. وإن هذا المفهوم يعد ضيقاً لأنه يهمل الإنفاق العام والإيراد العام، وإنما ينحصر فقط في نفقات وإيرادات الحكومة المركزية المتمثلة بمشترياتها من السلع والخدمات. وهذا يعني أن الحكومة تستخدم جزءاً من مدخرات القطاع الخاص المتمثلة بالضرائب لمواجهة متطلبات الإنفاق الجاري[4].

4- العجز المقصود:

يعد العجز المقصود من أهم أشكال العجز، وهو إجراء تقوم به الحكومة عند تعرض الاقتصاد إلى أزمة، وعند حدوث كساد بسبب تدهور حجم الطلب الكلي الفعال وتراجع القوة الشرائية للسلع والخدمات عند ذلك تكون الحكومة أمام ثلاثة خيارات: إما تعمل على زيادة

---

(1) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 206.

(2) رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سيناء للنشر، ط1، 1992، ص105-107.

(3) رمزي زكي، المرجع نفسه، ص105.

(4) عبدالمجيد قدري، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، المرجع نفسه، ص206.

الإنفاق أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معاً واللذان يؤديان بدورهما إلى زيادة الدخل، ومن ثم الطلب الكلي الفعال والإنتاج والاستخدام زيادة الدخل مرة أخرى وذلك عن طريق إحداث عجز مقصود في موازنتها العامة[1].

4- العجز المؤقت (العجز المجالي):

يمثل العجز المؤقت الذي يرتبط بحركة مستوى النشاط الاقتصادي في التقلبات الاقتصادية التي تطرأ عليها. فالموازنة المتوازنة توازناً سابقاً توازن نفقاتها العامة مع إيراداتها العامة قد ينتج عن تنفيذها عجزاً ناتجاً لا عن خطأ من التقدير، ولكن عن انكماش في حجم الموارد العامة المحصلة نتيجة لانكماش في الدخل القومي، وهذا العجز قد يمكن قبوله بصفة مؤقتة ولفترة قصيرة إذا تم في نطاق سياسة مالية محددة ومرسومة تبعاً لتوازن مجموع الاقتصاد القومي وإن كان من الأفضل السعي لمعالجته إما من خلال تخفيض الإنفاق العام، وإما زيادة الموارد المالية أو اللجوء إلى تلكما الوسيلتين معاً ولكل وسيلة سبب خاص بها[2].

المطلب الثاني: أسباب عجز الموازنة الحكومية:

ويمكن تحديد أسباب العجز من خلال نقطتين أساسيتين هما:

السبب الأول: تزايد حجم النفقات العامة:

ومن بين العوامل التي تساعد على تزايد النفقات العامة ما يلي:

1. **الأخذ بنظرية العجز المنظم:** التي مفادها أن زيادة النفقات العامة في أوقات الكساد يحدث تأثيراً مباشراً على زيادة الإنتاج والدخل.
2. **اتساع نطاق الدولة:** حيث تزداد النفقات العامة للعديد من المشروعات الصناعية الكبرى التي يحجم عنها الخواص، وهي ذات أهمية لعملية التنمية مما يستدعي تمويلها من طرف الدولة حيث يزداد الوزن النسبي للإنفاق الاستثماري.

---

(1) علي العربي، وعبد العاطي عساف، إدارة المالية العامة، الكويت، بدون تاريخ، ص 348.

(2) عادل حشيش، مصدر سبق ذكره، ص 346.

3. **تدهور قيمة العملة:** انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يستدعي زيادة النفقات العامة التي تكون في شكل زيادة في الدخول الاسمية وليس الحقيقية.
4. **تزايد الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية:** وهذا استجابة لضغوط الطلب المحلي الناتج عن التمركز السكاني في العواصم خاصة في الدول التي ينتشر فيها مجانية التعليم والصحة.
5. **زيادة عدد السكان:** هذه الزيادة تقابلها الدولة بزيادة في النفقات الاجتماعية.
6. **زيادة النفقات العسكرية:** حيث يزداد هذا النوع من النفقات في ظل تفاقم الصراع في العالم خاصة في الدول النامية التي تبتلى بحروب أهلية والتسابق نحو التسليح[1].

حيث يقود تزايد النفقات العامة إلى حدوث عجز في الموازنة العامة مع ثبات الإيرادات العامة، وقد تكون الزيادة دافعاً لتسيير الأنشطة الاقتصادية التي تسمح بأن يكون للدولة دور بالتدخل في النشاط الاقتصادي في كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية [2]، وأن الأخذ بنظرية العجز الموازي أي العجز المنظم التي نعني بها مجموعة الأفكار لكل من كينز، ليندر – إلخ وتقضي هذه النظرية بأن زيادة النفقات في ظروف الأزمات الاقتصادية خاصة في حالة الكساد الاقتصادي، تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي، كون الجهاز الإنتاجي يتميز بالمرونة التي تسمح بزيادة عرض السلع والخدمات خاصة في ظل توفر أو وجود وسائل إنتاج عاطلة سواء كانت موارد طبيعية أو يد بشرية عاطلة[3].

إن تزايد النفقات العامة للدولة يمكن إرجاعه إلى سببين هما:

أ- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

تتمثل في تلك الزيادة التي تحصل في النفقات العامة دون أن يرافقها أي زيادة كمية أو نوعية في نصيب الفرد من الخدمات المقدمة من قبل الدولة[4]، ويمكن تحديد أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة إما: بانخفاض قيمة النقد ونتيجة لهذا الانخفاض تزداد عدد الوحدات

---

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 205.

(2) رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

(3) عبد المجيد قدي، مرجع سابق ص 211.

(4) سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة، عمان، 2011، ص 88.

النقدية التي تدفع إلى الحصول على سلعة أو خدمة معينة فتتضخم أرقام النفقات العامة رغم عدم تغير حجم السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة لإشباع الحاجات العامة ويلاحظ أن الانخفاض في قيمة النقد لا يؤدي في بعض الحالات المحددة إلى زيادة في الإنفاق الحكومي بل إلى تخفيض من عبء هذا الإنفاق ومثال ذلك سداد القروض العامة ودفع أقساطها بنقود تدهورت قيمتها إلا أن ضآلة نسبة هذا النوع من الإنفاق إلى إجمالي النفقات العامة لا يغير من أهمية الزيادة في الإنفاق الكلي وتوجد علاقة طردية ما بين الأسعار والنفقات العامة فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة النفقات العامة الذي يعني انخفاض قيمة النقود[1].

أم بتغير أساليب المحاسبة الحكومية: بحيث ترتب على تغير النظم المالية خلال القرن الماضي وشيوع استخدام الأسلوب النقدي في الإنفاق العام أن تزايد حجم هذا الإنفاق ظاهرياً وعلى سبيل المثال فإن الدول كانت تلجأ للسخرة لتنفيذ بعض من الأشغال العامة ومن ثم كانت هذه الأشغال لا تحمل الموازنة العامة أعباء معينة، أما الآن وقد ألغيت السخرة فإن تنفيذ هذه الأشغال يستوجب تخصيص الاعتمادات الملائمة لها ما يعني منطقياً تزايد حجم النفقات العامة ظاهرياً وبالإضافة إلى ذلك فقد ترتب على تغير طرق إعداد حسابات الموازنة ازدياد آخر صورياً في حجم هذه النفقات، وفي الماضي كانت الموازنات العامة تحضر طبقاً لمبدأ الناتج الصافي أي أن نفقات المرافق العامة كانت لا تسجل في الموازنة إلا بعد استنزال حصيلة إيراداتها منها مما كان يؤدي لتخفيض حجم الإنفاق المعلن، فأما الآن فإن الموازنات العامة تحضر طبقاً لمبدأ الناتج الإجمالي الذي تقيد بمقتضاه في الميزانيات كافة نفقات المرافق وإيراداتها دون إجراء أي مقاصة بينها وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى تزايد حجم النفقات المعلنة بصورة ظاهرية[2].

اتساع الرقعة الجغرافية للدولة وزيادة السكان:

عندما تزداد مساحة الدولة تزداد معها الخدمات المقدمة، وتزداد النفقات العامة تبعاً لذلك، يحدث هذا في حالة اتحاد دولتين أو تحرير أرض محتلة. كما أن زيادة السكان تتطلب من الدولة تقديم خدماتها للزيادة السكانية بالحجم والنوع نفسيهما الذين يقدمان للسكان قبل حصول الزيادة. كما أن هيكل السكان يؤثر في حجم النفقات العامة؛ فعند زيادة نسبة الأطفال في سن

---

(1) عادل فليح علي، وطلال محمود كداوي، مرجع سبق ذكره، ص 152.

(2) مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعية الجديدة، جامعة الإسكندرية، 2004، ص 219، 220.

التعليم يقود إلى زيادة في الإنفاق على التعليم، وزيادة عدد كبار السن يزيد الرواتب التقاعدية. فضلاً عن ذلك، فإن ارتفاع معدل العمر يقود إلى زيادة في العوائد المتوقع من الاستثمار في التعليم ومن هنا يمكن تدبير الزيادة الحاصلة في النفقات العامة من هذا المجال. هنا يمكن تبرير الزيادة الحاصلة في النفقات العامة في هذا المجال[1].

- اتساع نطاق الأعمال الحكومية:

تقوم الحكومات في الوقت الحاضر بإدارة بعض المشروعات ذات الإيراد. فقد قامت حكومة جمهورية مصر في السنوات الأخيرة بتأمين البنوك وشركات التأمين وكثير من الهيئات والشركات الصناعية في البلاد. وفي هذه الحالة نرى زيادة ظاهرية في النفقات العامة ولا نرى زيادة في عبء التكاليف الحقيقي، بل تغذي هذه المشروعات الخزانة العامة بجزء من الإيرادات[2].

ب- الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:

تشمل أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة ما يلي:

1- الأسباب السياسية:

أدى تطور الدول ومؤسساتها وأحزابها والبلديات وجميع الأجهزة المحلية إلى زيادة حجم الإنفاق على هذه المؤسسات، لذا يستفيد المواطن من تطور هذه الأجهزة وخدماتها. وهكذا تفرعت الأسباب السياسية لتشمل المجالات التالية:

أ- إن وجود الأحزاب وانتظام المواطنين فيها سوف يسهم في رفع مستوى الوعي السياسي وسوف يسهل عمليات الانتخاب لاختيار الرئيس والوزراء والأجهزة الإدارية الأخرى، لذا فإن هذه الأحزاب تحتاج إلى مساعدة من قبل الدولة سنوياً.

ب-كما أن نشوء منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها مثل منظمة الصحة الدولية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة المرأة والطفل... إلخ، والمنظمات المالية الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية أدى إلى زيادة الإنفاق. حيث

---

(1) سعيد علي العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص: 88-89.

(2) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، جامعة الإسكندرية، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان، 1971، ص 46.

تقدم المنظمات الخبرات والاستشارات للدول وأحياناً المساعدات المادية والمعنوية، فينعكس ذلك إيجاباً على حياة المواطنين، لذلك الإنفاق عليها سوف يكون إنفاقاً حقيقياً.

ج- زيادة حجم التمثيل الدبلوماسي في الدول الأجنبية وذلك لخدمة الرعايا المقيمين أو العاملين في الخارج. وقد تقوم بعض الدول التي لها رعايا كثيرون في بلدان أجنبية بعقد مؤتمرات وندوات لتوثيق الروابط بين المغتربين والموطن الأم، وذلك لما فيه من خدمة للرعاية والوطن في آن واحد وهذا إجراء رتب نفقات جديدة لم تكن موجودة سابقاً.

2- الأسباب الاقتصادية:

أ- إقامة مشاريع البنى التحتية الاقتصادية من طرقات، جسور، مرافق، مطارات، سكك الحديد، الماء، الكهرباء، الاتصالات، الصرف الصحي، الحدائق العامة وغيرها. وجميع هذه المرافق حيوية وضرورية للاقتصاد الوطني ولا تستطيع الدولة الاستغناء عنها.

ب- إقامة المشاريع الاقتصادية العامة أو المشاركة مع تطور القطاع الخاص في إقامة بعض المنشآت الصناعية الكبرى، فقد قامت دول شرق آسيا بهذه المشاريع لتنمية وتطوير البلاد.

ج- إن محاربة الركود يفرض على الدولة الإنفاق لزيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي في الاقتصاد، وذلك إلى الحد الذي يستطيع من خلاله تحريك عجلة الإنتاج. وقد دعت المدرسة الكينزية، لزيادة الإنفاق العام في حالة الركود بهدف زيادة الطلب الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج، وهو ما يسهم في إخراج الاقتصاد من حالة الركود.

3- الأسباب الاجتماعية:

أ- زيادة حجم الإنفاق العام على قطاع الصحة، التعليم، الثقافة، الرياضة، حماية التراث وتطوير المعارف عامة. وهذه المجالات واسعة وتتطلب العديد من القوى العاملة والخبرات والمواد والسلع. وهي بطبيعتها قطاعات غير منتجة (أي ليس لها أي مورد) وجميع نفقاتها ستكون من الموازنة العامة للدولة، وقد يصل ترتيب الإنفاق عليها في المراتب الأولى بين القطاعات.

ب- الضمان الاجتماعي الصحي: إن إنتاج أكثر الدول أنظمة متطورة في الضمان الاجتماعي قد فرض على الجميع تعميم التأمين الصحي والاجتماعي لتضمن الدولة

سلامة عمالها وموظفيها أثناء العمل وفي سن التقاعد. وهذا ما يفرض على الدولة دعم الضمان الاجتماعي والصحي بمبالغ كبيرة جداً وذلك لتحسين ظروف المعيشة.

ج- زيادة عدد السكان: إن زيادة هذا الأخير يفرض على الدولة التوسع في خدمات الصحة والتعليم والثقافة والطفولة وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

د- محاربة البطالة: إن محاربة البطالة مسؤولية وطنية تشترك فيها الدولة مع القطاع الخاص ومنظمات العمل المدني، حيث يسعى الجميع إلى تخفيض عدد العاطلين عن العمل. لذلك على الدولة تقديم إعانات للعاطلين عن العمل أو تأمين فرص عمل التي تكلف بطبيعتها مبالغ كبيرة لم تكن موجودة في السابق[1].

السبب الثاني: انخفاض حجم الإيرادات العامة:

يمكن حصر هذه العوامل بشكل خاص في تراجع الإيرادات الضريبية للدولة، وهذه الميزة تخص الدول النامية بشكل خاص، حيث تتميز هذه الدول بضعف الطاقة الضريبية بسبب ضعف الدخل القومي والفردي في هذه الدول [2]، وانخفاض الإيرادات العامة يمكن أن يحدث نتيجة:

1- ضالة الجهد الضريبي: أي انخفاض الطاقة الضريبية التي تعني نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي الوطني، وهذا نتيجة انخفاض متوسط دخل الفرد وانتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وانخفاض الوعي الضريبي.

2- الاعتماد على الضرائب غير المباشرة: تعتمد الدول النامية على هذا النوع من الضرائب في الحالات التي تكون وفرة في حصيلتها. ومن جهة أخرى، يعمل هذا النوع من الضرائب على زيادة العجز الموازني لأنه يعمل على زيادة المستوى العام للأسعار.

3- الاعتماد على ضرائب قطاع التجارة: حيث تذبذب حصيلة هذا النوع من الضرائب في الحالات التي تكون أسعار المواد الأولية المصدرة غير مستقرة نتيجة لتغير معدلات الطلب عليها في الأسواق العالمية[3].

---

(1) بلوافي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 91-92-93-94-95.

(2) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 211.

(3) عبد المجيد قدي، مرجع نفسه، ص 205.

إن انخفاض الضرائب قد لا يولد عجزاً في الموازنة؛ ففي الواقع إن العجز يتولد من خلال الاختلال بين الإيرادات العامة والنفقات العامة. فإذا قام منفذو السياسة المالية بتخفيض الإنفاق وبالمقابل كانت الانخفاضات في الضرائب أكبر عندها، سيحدث العجز الذي يكون موجبة بالإنفاق لأن الإنفاق لن يتجاوز الإيرادات. وبموجب هذه الفكرة، فإن الدولة تستطيع أن تخفض الضرائب سنة بعد أخرى أو حتى إزالتها بشكل كلي وبذلك ستبقى العجوزات موجهة بالإنفاق بدلاً عن الانخفاض المفرط في الضرائب[1].

(1) Richard Kogan, (The Causes and Significance of The New Deficit figures) , center on Budget and policy priorities, Washington, July 15, 2003, P3.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي والنظري لعرض النقود

تمهيد:

تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية، وهو ما يستدعي تتبع السلطة النقدية (البنك المركزي) لعرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بزيادة حجمه أو تقليله[1].

ويعد عرض النقود من العوامل الأساسية للسياسة النقدية التي لها دور أساسي في التأثير في المتغيرات الاقتصادية، ويحدد نمط معاملة الدولة لعرض النقد نمط السياسة النقدية فيما إذا كانت توسعية أو إنكماشية من خلال زيادة عرض النقد أو تخفيضه[2].

(1) على صارى، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000 – 2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 07، 2014، ص 24.

(2) عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990، ص 106.

المبحث الأول

مفهوم عرض النقود ومكوناته وقياسه

المطلب الأول: مفهوم عرض النقود:

لقد فرضت عملية التطور الاقتصادي في المجتمعات بخاصة في ظل انتشار التخصص وتقسيم العمل إلى التفكير في إيجاد وسيط من المبادلات السلعية والخدمية، فكان هذا الوسيط متمثلاً في شيء تمت تسميته بـ (النقود) التي يمكن تعريفها بأنها (كل شيء يستخدم وسيلة مبادلة ومقياس للقيمة ومستودع للثروة ووسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة) وهذا التعريف مستمد من الوظائف الأساسية للنقود، ولم تظهر النقود في بادئ الأمر بالشكل الذي تراها عليه الآن فقد مرت بأطوار مختلفة أدت إلى وجود أشكال مختلفة لها، ومن ثم أنواع مختلفة كانت أولها النقود (السلعية، المعدنية) وثانيها: النقود الورقية، وثالثها النقود الائتمانية، ورابعها: النقود الإلكترونية فضلاً عن أشباه النقود[1].

ويمكن تعريف عرض النقود بالكتلة النقدية على أنه تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة التي تحدد عادة من قبل السلطات النقدية أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها ويتم تحديد العرض النقدي (كمية النقود).

من جانب السلطات النقدية وفقاً لعدة عوامل منها أثر كمية النقود على المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) ومرحلة الدورة الاقتصادية، أي حالة النشاط الاقتصادي ومعدل النمو ومستوى الرفاهية الاقتصادية، لذلك يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم العرض النقدي من خلال عدة أدوات أهمها الاحتياطي النقدي القانوني، سياسة السوق المفتوحة، معدل الخصم، الإقناع الأدبي... الخ [2]، ويقصد بعرض النقود أيضاً تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة التي تحدد عادة من قبل السلطات النقدية أو هو الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها[3]. ويتمثل عرض النقود في كمية وسائل الدفع في

---

(1) عدنان مناني صالح، النقود والمصارف، مطبعة الكتاب، الطبعة الثانية بغداد، 2014، ص 14.

(2) غريبي أحمد، بوشريط أسامة، تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 05، 2016، ص 188-189.

(3) بن علي بلعوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص49.

المجتمع التي تستخدم لتسوية المدفوعات [1]، وبالرغم من أن كمية النقود في التداول يمكن أن تقاس بعدة مقاييس مثل ($M_3 - M_2 - M_1$) فإن هناك من يعرف المعروض النقدي بأنه عبارة عن العملة المتداولة + ودائع مصرفية بأنواعها [2].

المطلب الثاني: مكونات عرض النقد:

يتكون عرض النقد من النقود القانونية أو الإلزامية بنوعيها الورقي والمعدني التي يصدرها البنك المركزي والنقود المصرفية أو نقود الودائع[3]، وتحظى النقود الإلزامية (القانونية) بالقبول العام لقوة إبرائها القانونية، ولا يحق لأي شخص في المجتمع الامتناع عن قبولها وسيلة لإيفاء بالديون ولا يمكن إبطائها إلا بموجب القانون، وأما نقود الودائع فتخلقها المصارف التجارية من خلال دورها في قبول "الودائع" ومنح "الائتمان" وتعد وظيفة خلق النقود (نقود الودائع) الخصوصية التي ميزت المصارف التجارية عن غيرها من المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى[4]، ويمكن تقسيم الودائع إلى الأنواع الآتية:

1- **الودائع الجارية أو تحت الطلب:** هو مبلغ من المال يتم توديعه في مصرف معين مقابل التزام هذا المصرف بالسداد عند طلب المودع بواسطة الشيكات، ولا يتم دفع الفوائد على هذه الودائع إلا بشروط معينة كأن تكون مثلاً ذات مبلغ كبير من المال أو بعملة أجنبية فالودائع الجارية تشكل أهمية نسبية كبيرة من إجمالي الودائع لدى المصارف فهي تحدد قدرة المصارف على منح الإئتمان[5].

2- الودائع الادخارية:

وتشمل ودائع التوفير والودائع الثابتة (ودائع الأجل) وتكون هذه الوسائل غير قابلة للتداول لأن استخدامها يقتصر على صاحب الوديعة، ويتم السحب من هذه الودائع باستخدام دفاتر التوفير أو "شهادات الإيداع" [6].

---

(1) مصطفى يوسف عبد الكافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص318.

(2) وفاء رمضاني، عقبة ريمي، أثر تغيرات العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية لفترة 1990-2017 - مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلد 12، عدد 02، 2019، ص637.

(3) عوض فاضل إسماعيل الدليمي، البنوك والنقود، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر الموصل، 1990، ص 581.

(4) وداد يونس يحيى، النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2001، ص 39.

(5) محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص33.

(6) وداد يونس يحي، مرجع سابق، ص 40.

ج- ودائـع التـوفير: هـي الودائـع التـي لا تقبلهـا المصـارف فقـط، وإنمـا المؤسسـات الادخاريـة الأخرى وغالبًا ما تدفع عليها فوائد وتسحب مبالغها بصورة شخصية، وليس على شكل شيكات كما في الودائع الجارية [1].

د- ودائع الأجل أو الودائع الثابتة: وهي اتفاق بين المصرف من جهة والمودع من جهة أخرى على أن لا يتم سحب جزء من المبلغ أو كله إلا بعد انقضاء الفترة، وكلما ازدادت الفترة وازداد مبلغ الإيداع ازدادت الفائدة [2].

المطلب الثالث: مقاييس عرض النقد:

1- العملة في التداول (M_0):

يقصد بها العملة في أيدي الجمهور أو العملة خارج الجهاز المصرفي، ويمكن اعتبارها واحدة من مقاييس عرض النقد كونها تشكل جزءًا مهمًا منه، ولها تأثير مباشر عليه إذ يزداد عرض النقد بزيادة العملة في التداول، وينخفض نتيجة انخفاضها[3].

M_0 = القاعدة النقدية ..... (1)

2- عرض النقود بالمفهوم الضيق (M_1):

ويمثل مختلف وسائل الدفع أو المتاحات النقدية، وهو يشمل مجموع النقود القانونية التي يحوزها الجمهور غير المصرفي (المؤسسات أو الأفراد) إضافة إلى ودائع تحت الطلب، ولذلك فعند حساب المعروض النقدي يجب طرح:

أ- الودائع لدى البنوك التجارية.

ب-ودائع البنك المركزي، وودائع الحكومة لدى الخزينة العمومية.

ج- النقود المطبوعة التي لم توزع بعد.

ويلاحظ بشكل عام في النظريات الاقتصادية النقدية أن عرض النقود بالمعنى الضيق يتمتع بسيولة عالية جداً[4].

---

(1) ميرد علول رزق، نقود وبنوك، جامعة بنها كلية التجارة، مصر، 2009، ص69.

(2) فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، الأردن. 2006، ص239.

(3) سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر، الكويت، 1982، ص57.

(4) عليه عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر خلال فترة 2000 - 2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي بالوادي 2010-2011، ص 14.

وتمثل الحسابات التجارية دينًا على نظام وحقوق الجمهور وهو الدين الذي يجب تغطيته من خلال الوصول إلى القيمة المتساوية للدين، ويمثل الأصول المتاحة لدى الجهاز المصرفي مقابل الدعم المالي. هذا هو نتاج الأنشطة الاقتصادية الحقيقية للوحدات الاقتصادية، ويجب أن يكون لكل التزام أو دين حق ملازم له القيمة نفسها[1].

توضح المعادلة مكونات عرض النقد الضيق [2]:

$$M1= C + DD \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

إذ أن: (M_1) عرض النقد الضيق.

(C) العملة في التداول.

(DD) الودائع الجارية.

ويعتقد S. Sethi أن مفهوم عرض النقد بالمعنى الضيق هو المناسب لتحديد عرض النقد كونه يشمل العملة في التداول، والودائع تحت الطلب التي تستعمل في الإنفاق الفوري، أما ودائع الأجل والتوفير المملوكة من قبل الجمهور، فهي ليست جزءًا من عرض النقد والسبب في ذلك، لأنها ليست مقبولة للدفع إلا بعد تحويلها إلى عملة أو ودائع جارية[3].

3- عرض النقود بالمفهوم الواسع (M_2):

يعرف هذا المفهوم عادة بمصطلح السيولة المحلية أو الداخلية، وبدأ يحظى بالاهتمام منذ السبعينات، ويتناول في تحديده لعرض النقد إجمالي وسائل الدفع M_1 مضافًا إليها الودائع الزمنية (الآجلة) وودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية[4]. جرى الركون إلى هذا المفهوم بناءً على طروحات ملتون فريدمان Milton Friedman وآنا شوارتز Anna Schwartz، إذ أن المفهوم الضيق لعرض النقد، لا يعبر بدقة عن الكميات النقدية المتاحة داخل الاقتصاد، وأن المفهوم الواسع هو الذي يمنح الإطار المناسب للحجم الكلي للنقود وحجتهم في ذلك أن التطور في الهيكل المالي قد أدى إلى ظهور أدوات استثمارية جديدة لايمكن تجاهلها عند قياس عرض

---

(1) عبد الحسين جليل الغالبي، كاظم سعد الأعرجي، النقود والبنوك – النقود – البنوك التجارية – البنوك المركزية (العملة والجهاز المصرفي في دول الخليج)، ط1، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، 2021، ص92.

(2) ضرار العتيبي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص310.

(3) T.T. Sethi, Monetary Economics, New Delhi, chanal and Company Ltd, 1996, p. 44.

(4) عوض فاضل إسماعيل الدليمي، مرجع سبق ذكره. ص111.

النقود وتتميز الهياكل المالية في الاقتصاديات المتقدمة بتنوع كبير في الأصول المالية التي يمكن تحويلها بسهولة إلى وسائل دفع بوقت قصير، وهو ما يبرز الاعتماد على مفهوم النقد الواسع (M_2) في تحديد حجم السيولة المحلية وحجتهم في ذلك أن التطور المالي قد أدى إلى ظهور أدوات استثمارية جديدة لايمكن تجاهلها عند قياس عرض النقود[1]، ويمكن توضيح هذا المفهوم بالمعادلة الآتية[2]:

$$M_2 = M_1 + TD \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

إذ أن : (M_2) عرض النقد الواسع

(M_1) عرض النقد الضيق

(TD) الودائع لأجل.

4- المفهوم الأوسع لعرض النقد (M_3):

يتضمن هذا المفهوم تعريفاً أوسع لعرض النقد على أساس السيولة المحلية (M_2) فضلاً عن المدخرات المودعة خارج البنوك التجارية في مؤسسات الادخار، وجمعيات وصناديق الادخار، بمعنى آخر يشمل المعروض النقدي الالتزامات النقدية وغير النقدية في المؤسسات المالية الوسيطة التي تتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية فضلاً عن التزامات المؤسسات المالية الوسيطة وغير النقدية ومؤسسات الادخار الأخرى [3].

ويرجع الأخذ بمفهوم عرض النقد الأوسع إلى توسع تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وجعل المؤسسات المالية العامة تمارس نشاطاً لا يختلف عن نشاط القطاع الخاص، ويمكن استخراج عرض النقد الأوسع حسب المعادلة الآتية[4]:

$$M_3 = M_2 + R_4 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

إذ أن: (M_3) النقد بالمعنى الأوسع.

(R_4) الودائع الأخرى.

5- مفاهيم عرض النقود الموسعة (M_4) و(M_5):

لقد تم تصميم هاذين المفهومين لعروض النقد لإرضاء الذين يشكون في حكمة استبعاد

---

(1) عبد الحسين جليل الغالبي، كاظم سعد الأعرجي، أساسيات النقود والبنوك، ط1، دار الضياء للنشر، النجف، 2016، ص 93.

(2) الأخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 2014، ص50

(3) الحسين جليل الغالبي، كاظم سعد الأعرجي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

(4) وداد يونس يحيى، النظرية النقدية، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، 2001، ص41.

شهادات الإيداع الكبيرة من تعريف الرصيد النقدي، حيث يشتمل مفهوم M_4 على M_2 زائداً لشهادات الإيداع الكبيرة، التي يرمز لها بالرمز CDs واتفاقيات إعادة الشراء التي تزيد مدة استحقاقها ليلة واحدة التي تصدرها البنوك التجارية ومؤسسات الادخار، وتشتمل M_5 على M_3 زائداً شهادات الإيداع، وهناك قليل من الاقتصاديين الذين يستعملون M_4 وM_5 في تحليلهم للتحركات النقدية [1].

ويبقى تقسيم المعروض النقدي إلى هذه العناصر يختلف من بلد إلى آخر، وذلك حسب تطور النظامين المالي والمصرفي فيه خاصة وتطور الاقتصاد عامة، فهناك بعض الدول تقسم المعروض النقدي إلى مجمعين فقط M_1 وM_2 وهي عادة الدول المتخلفة، وهناك دول أخرى تصل بها حتى إلى M_5 وتمثل الدول المتقدمة[2].

والشكل التالي يوضح المفاهيم المختلفة لقياس عرض النقد:

الشكل (1) هيكل مفاهيم قياس عرض النقد

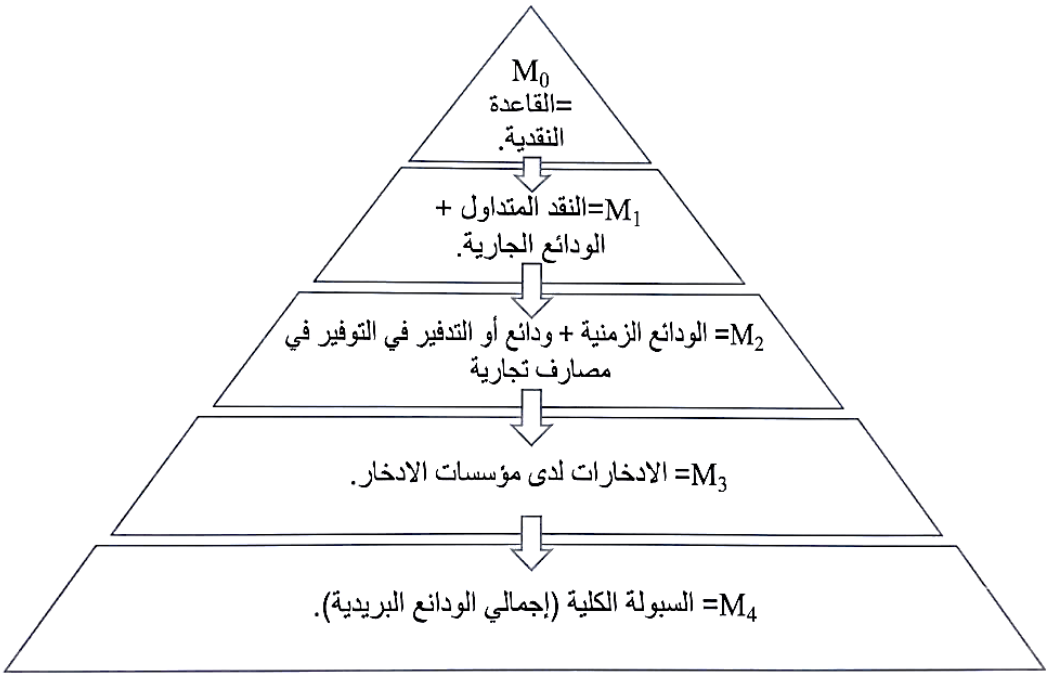

Source: Pospisil ،Richard ،the monetary Aggregates & current objectives ،Faculty of Arts ،Palacky University of Olomouc ،Czech Republic ،2017 ،p353.

(1) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: د. طه عبد الله منصور ود. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1987، ص 48.

(2) عليه عبد الباسط عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

المبحث الثاني

السياسة النقدية والمالية وعلاقتهما بعرض النقود

المطلب الأول: السياسة النقدية والتحكم في عرض النقد:

يتم التحكم في عرض النقد من خلال سياسات البنك المركزي المنسجمة مع السياسات المالية للدولة، وفي هذه الحالة على البنك المركزي أن يحدد كمية وحجم النقود المتداولة في أرجاء الدولة الواحدة وذلك بإحداث توسع أو انكماش نقدي.

ويتحكم البنك المركزي في عرض النقود باعتباره البنك الذي يخلق النقود القانونية، ويؤثر في قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع، وهذا التحكم يؤثر على وظائف النقود، وقد يؤثر التغير في كمية النقود في الدخل القومي، والأسعار والتوزيع أي في النشاط الاقتصادي كله.

إن التحكم في كمية النقود من قبل البنك المركزي إنما هو تنفيذ للسياسة النقدية التي تضعها السلطة التنفيذية ويوجد أمامنا ثلاثة اتجاهات:

1- عندما تلاحظ السلطة التنفيذية أنه يوجد معدل تضخمي مرتفع وزيادة في الأسعار تقابلها المطالبة بزيادة الأجور، فتسعى لتغيير الإنفاق، ويعمل البنك المركزي على الإقلال من حجم وسائل الدفع، وتغيير الائتمان في محاولة لتثبيت الأجور والأسعار، ويقوم أيضاً برفع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار والإقلال من حجم الاستهلاك.

2- التغير في قيمة النقود يجب أن يتجه نحو تحقيق زيادة النشاط الاقتصادي، حتى لو كان ذلك نتيجة معدل تضخمي يؤدي بالطبع إلى زيادة معينة في الأسعار، إلا أنه في نفس الوقت يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية والطلب الاستثماري، وتحقيق التشغيل الكامل، ويحدث هذا عندما يقوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع وتشجيع الائتمان وخفض سعر الفائدة.

3- ما يتعلق بالدول النامية: فهي تعتمد دائماً على الاقتصاد الموسمي أو الزراعي على محصول واحد وتصدير المواد الأولية للخارج، وفي هذا المجال تدور السياسة النقدية حيث يزيد البنك المركزي من حجم وسائل الدفع عند بدء الزراعة، ويقلل من حجم هذه الوسائل عند بيع المحصول في محاولة لحصر آثار التضخم وارتباط حجم وسائل الدفع

مع التغيرات الموسمية، وقد ترتبط السياسة النقدية مع سياسة التنمية الاقتصادية القائمة على أساس تجميع المدخرات، وتحويل الإنتاج وتحديد حجم النقود [1].

المطلب الثاني: قنوات انتقال السياسة المالية في عرض النقد M2

تؤدي أدوات السياسة المالية دوراً محورياً في توجيه المسار الاقتصادي الكلي، حيث لا يتوقف أثرها عند المتغيرات المالية فحسب، بل يمتد ليشمل النظام النقدي عبر قنوات مباشرة مثل (الاقتراض المباشر من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة) وغير مباشرة مثل (التأثير على أسعار الفائدة في السوق، وما يتبعه من تغير في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص). ويتوقف هذا التأثير النقدي بشكل أساسي على وضع الموازنة العامة، سواء كانت تعاني عجزاً أو تحقق فائضاً. ففي حالة العجز، تلجأ الدولة لخيارات تمويلية تؤثر حتماً في السياسة النقدية؛ فعلى سبيل المثال، يؤدي اتباع سياسة مالية توسعية ممولة عبر الاقتراض إلى رفع معدلات الفائدة، مما يسفر عن تراجع في مستويات الإنفاق الخاص والاستثمار (أثر المزاحمة)، وهو ما قد يؤثر في نهاية المطاف على هيكل عرض النقود وحجمها بمفهومه الواسع M_2[2].

وتعتمد استجابة عرض النقود للسياسات التوسعية المالية على طبيعة تمويل العجز العام ومصدره. فبينما يؤدي الاقتراض الحكومي من السلطة النقدية (البنك المركزي) إلى توليد احتياطات نقدية فائضة ترفع من مستويات المعروض النقدي نتيجة زيادة الإنفاق العام، نجد أن تمويل العجز عبر قنوات القطاع الخاص، والأسواق المالية لا يترتب عليه أثر توسعي في الكتلة النقدية نظراً لغياب خلق احتياطات نقدية[3].

وتتجسد الآثار النقدية للسياسة المالية في قدرة الحكومة على التأثير في حجم الأصول المالية وهيكلها التي يحوزها المجتمع، وذلك عبر قناتي عجز وفائض الموازنة العامة. ففي حالة التوسع المالي، يسهم أسلوب تمويل العجز دوراً محورياً في تحديد مستوى عرض النقود؛ فإذا لجأت الدولة إلى الاقتراض من البنك المركزي، فإن ذلك يؤدي مباشرة إلى خلق احتياطات نقدية

---

(1) طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 222-223.

(2) Rudiger Dornbusch and stwen fisher, Macroeconomics, 7th edition, (New York: Irwin McGraw-Hill, 1998), p259-260.

(3) باري سيجل، البنوك والنقود والاقتصاد: وجهة نظر النقوديون، ترجمة عبد الله منصور ود. عبد الفتاح عبد الرحيم، تقديم سلطان محمد سلطان، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1986م، ص480.

فائضة نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي الممول بهذا الاقتراض، مما يترتب عليه اتساع الكتلة النقدية. أما إذا تم التمويل عبر طرح السندات للقطاع الخاص (المصرفي وغير المصرفي)، فإن العملية تقتصر على انتقال السيولة من المستثمرين إلى الحكومة دون توليد احتياطات جديدة، ويظل عرض النقود دون تغيير[1].

أولاً- العجز المالي في الموازنة العامة وأثره في عرض النقد:

في نهاية الستينات، لم تكن تلك الآثار النقدية الناجمة عن العجز في الموازنة العامة تلقى نصيباً مهماً في البحث الأكاديمي، بل ركزت معظم الأدبيات الاقتصادية في تلك الحقبة بشكل أساسي على آثاره التخصيصية والتوزيعية[2]. وشهد مطلع الثمانينات من القرن العشرين تحولاً بارزاً في الفكر الاقتصادي تجاه تقييم السياسات المالية، لاسيما مع تزايد حدة الأزمات الاقتصادية المتمثلة في الارتفاع المطرد لمعدلات التضخم، وتراكم الديون الخارجية، وتفاقم العجز في موازين المدفوعات.

وقد وجهت أصابع الاتهام بشكل مباشر إلى التوجهات التوسعية في السياسة المالية التي تبنتها الدول النامية خلال عقود التنمية المتعاقبة سبباً رئيسياً لهذه الاختلالات. ونتيجة لهذا الواقع، تصاعد الزخم البحثي والأكاديمي لدراسة التداعيات النقدية المترتبة على آليات تمويل العجز المالي، وتركز هذا الاهتمام على رصد تأثير تلك السياسات في عدة متغيرات جوهرية، شملت مستويات السيولة المحلية، وتحركات أسعار الفائدة، وتقلبات أسعار الصرف الحقيقية للعملات، وصولاً إلى أثرها النهائي في استقرار أوضاع موازين المدفوعات في تلك الاقتصاديات.

ويعزى نشوء عجز الموازنة العامة بصفة أساسية إلى عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية بنود الإنفاق الحكومي؛ حيث تمثل الضرائب تياراً نقدياً يتدفق من القطاع الخاص والجمهور باتجاه الخزانة العامة، وفي المقابل تمثل النفقات العامة تياراً نقدياً عكسياً ينساب من الخزانة العامة باتجاه آحاد المجتمع. وتتخذ هذه التدفقات شكل مشتريات حكومية واسعة النطاق من السلع والخدمات بالإضافة إلى المدفوعات التحويلية. وعند تقابل هذين التيارين (الإيرادات

---

(1) عبد المنعم السيد علي، ود. نزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، عمان: دار حامد للنشر، 2003، ص385.

(2) محمود أبو العيون، "التشابك المالي والنقدي وفعالية السياسة الاقتصادية في مصر"، مجلة مصر المعاصرة، العددان 415-416، يناير/أبريل 1989، ص 302.

والنفقات) تظهر وضعية الموازنة العامة؛ فالتساوي بينهما يعني حالة التوازن، بينما يؤدي تفوق تيار النفقات على تيار الإيرادات إلى ظهور عجز مالي، وهو الوضع الذي يترك انعكاسات متباينة على الكتلة النقدية المعروضة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر[1].

ثانياً- الفائض وكيفية استخدامه وأثره في عرض النقود:

تتوقف طبيعة الأثر الواقع على مستويات السيولة المحلية بشكل جوهري على المنهجية المتبعة في تمويل عجز الموازنة، إذ تتباين هذه الآثار بين الإيجاب والسلب وفقاً للأداة التمويلية المستخدمة. وفي المقابل، يمكن أن يؤثر فائض الموازنة، وطرق استخدامه على مناسيب السيولة في الاقتصاد، وكذلك تكون له أيضاً آثار بين الإيجاب والسلب.

وتتوقف المحصلة النهائية للآثار النقدية الناجمة عن فائض الموازنة العامة، وبالأخص التغيرات التي تطرأ على حجم عرض النقود؛ فالفائض في حد ذاته لا يؤدي إلى أثر نقدي تلقائي، بل يعتمد ذلك على كيفية توجيه هذه الموارد المالية عبر عدة مسارات محتملة (الإيداع لدى البنك المركزي، الإيداع في المصارف التجارية، تسديد الدين العام). ويمكن التعرف على ذلك عن طريق معادلة الأساس النقدي من خلال ميزانية البنك المركزي وكما يأتي[2]:

الأساس النقدي = الأصول لدى البنك المركزي – المطلوبات على البنك المركزي

حيث يتكون الأساس النقدي من:

- العملة في التداول لدى الجمهور.
- الاحتياطات النقدية المصرفية الكلية.

وتتمثل مصادر الأساس النقدي (الأصول) فتتمثل في:

- ائتمان البنك المركزي للحكومة والمصارف التجارية.
- استثمارات البنك المركزي في السندات الحكومية.
- الذهب والعملات الأجنبية.

---

(1) Bernard Laurens & dela dela, "Coordination of Monetary and Fiscal Policies", IMF Working Paper No. 98/25, March 1998, pp. 5-6.

(2) عبد الرحمن عبيد جمعة، ود. حالوب كاظم معلة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9، 2012، ص36.

أما مطلوبات البنك المركزي فتتمثل في:

- الودائع لدى البنك المركزي (ودائع المصارف، أو ودائع حكومية، أو أجنبية).
- صافي الحسابات الأخرى.
- رأس المال والاحتياطي.

وبناءً على ما تقدم، فإن العناصر المكونة لمصادر، ومطلوبات البنك المركزي تؤدي دوراً حاسماً ومباشراً في صياغة الأساس النقدي؛ إذ ينعكس أي تغير في جانب الأصول (المصادر) بالزيادة أو النقصان على حجم القاعدة النقدية لدى الجهاز المصرفي أو زيادة حجم النقد المتداول لدى الجمهور.

وفي المقابل، تؤدي التغيرات في جانب المطلوبات لدى البنك المركزي إلى أثر انكماشي في الأساس النقدي (القاعدة النقدية).

جدول (1) العوامل المؤثرة على القاعدة (الأساس النقدي)

العامل	اتجاه تغير العامل	اتجاه تغير القاعدة النقدية
أ – العوامل التي تزيد القاعدة النقدية:	↑	↑
1– الأوراق المالية: الأوراق المالية الحكومية وأوراق المؤسسات العامة والقبول المصرفي	↑	↑
2– قروض الخصم	↑	↑
3– حسابات الذهب، وشهادات حقوق السحب الخاصة	↑	↑
4– فائض تمويل تحصيل الأوراق المالية	↑	↑
5– أصول البنك المركزي الأخرى	↑	↑
6– عملات وزارة المالية	↑	↑
إجمالي (أ) النقدية		
ب – العوامل التي تخفض القاعدة النقدية:		
1– ودائع وزارة المالية في البنك المركزي	↑	↓
2– الودائع الأجنبية وغيرها مع البنك المركزي	↑	↓
3– خصوم البنك المركزي الأخرى، وحسابات رأس المال	↑	↓
إجمالي (ب) النقدية		
القاعدة النقدية:		
إجمالي (أ) – إجمالي (ب)		

المصدر: يوسف بن عبدالله الزامل وآخرون، النقود والبنوك والأسواق المالية وجهة نظر شمولية، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، الإصدار الثامن عشر، 2001، ص145.

ترتبط القاعدة النقدية بعلاقة إيجابية مع العوامل الستة الأولى، بحيث يترتب على نمو هذه العوامل توسع في عرض القاعدة النقدية. وعلى النقيض من ذلك، تسهم الزيادة في العوامل الثلاثة الأخيرة في استنزاف القاعدة النقدية، مما يفضي بالضرورة إلى انخفاض المعروض من السيولة النقدية والتأثير على التوازن النقدي العام ويبدو فإن هناك أربع حالات لاستخدام الفائض من الميزانية يمكن حصرها كالاتي[1]:

أ- يمكن توظيف الفائض المحقق في الموازنة العامة لتعزيز رصيد الخزينة من النقد والودائع لدى البنك المركزي، أو لتسوية التزاماتها المديونية تجاهه. وفي كلتا الحالتين، تؤول هذه الإجراءات إلى تقليص القاعدة النقدية نتيجة سحب السيولة من النظام المصرفي، مما يؤدي إلى انخفاض الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، ويترتب على ذلك بالضرورة تراجع في قدرة المصارف على خلق الائتمان وارتفاع تكاليفه (أسعار الفائدة)، وهو ما قد يستدعي تدخل البنك المركزي عبر تبني سياسة نقدية توسعية (متساهلة) للتخفيف من حدة الانكماش.

ب- في حالة توجيه فائض الموازنة نحو تعزيز ودائع الحكومة لدى المصارف التجارية يترتب على ذلك زيادة في إجمالي متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني. ورغم أن هذا الإجراء يؤدي بنيوياً إلى تقليص عرض النقد، إلا أن حدة هذا الانكماش تكون أقل وطأة مقارنة بالحالة الأولى (الإيداع لدى البنك المركزي). ويرجع ذلك إلى أن المصارف التجارية لا تفقد احتياطياتها النقدية بالكامل في هذه الحالة، مما يجعل التأثير المقيد للقاعدة الائتمانية وقدرة البنوك على الإقراض محدودة نسبياً.

جـ - حالة توجيه الفائض المالي لإطفاء السندات الحكومية التي تحتفظ بها المصارف التجارية يؤدي ذلك إلى رفع مستوى احتياطياتها النقدية، إذ يعمل إطفاء السندات عاملاً تعويضياً يعيد الاحتياطيات إلى سابق عهدها بعد انخفاضها جراء الفائض. ورغم الأثر الانكماشي الأولي للفائض على عرض النقد، إلا أن استرداد قيمة السندات يعزز من الملاءة المالية للبنوك، مما يتيح لها التوسع في الإقراض بمقادير تعادل قيمة الأوراق الحكومية المسددة مضروبة في مضاعف الائتمان (الذي يمثله مقلوب نسبة الاحتياطي النقدي القانوني).

---

(1) عبد المنعم السيد علي، ود. نزار سعد الدين عيسى، مصدر سبق ذكره، ص 387-388.

د- حالة توجيه فائض الموازنة العامة نحو إطفاء الديون والسندات الحكومية الحائز عليها الجمهور (الأفراد والمؤسسات غير المصرفية): فإن هذا الإجراء بالحياد تجاه الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية وقاعدتها الائتمانية. ويعزى ذلك إلى أن الأموال المسحوبة من الجمهور في صورة ضرائب (الفائض) تُعاد إليهم مرة أخرى مدفوعات مقابل استرداد السندات. يؤدي ذلك إلى زيادة ودائع الجمهور لدى البنوك التجارية بنفس قدر الانخفاض الأولي، ومن ثم يظل عرض النقد بمفهومه الواسع دون تغيير جوهري؛ نظراً لعودة الفائض إلى التداول على أنه سيولة نقدية في يد الأفراد.

خلاصة القول: إن المحصلة النهائية لآثار الفائض الضريبي على النشاط الاقتصادي ترتبط بآلية توظيف هذا الفائض. إذ يؤدي استخدامه في بعض المسارات إلى انكماش المعروض النقدي، وتقليص حجم الاحتياطيات المصرفية، الأمر الذي يفضي بدوره إلى كبح الإنفاق في القطاع الخاص نتيجة تراجع وفرة الائتمان وارتفاع تكلفته.

وفي مقابل ذلك، فإن توجيه الفائض لإطفاء السندات الحكومية سواء الحائزة عليها المصارف التجارية أو المستثمرون من خارج القطاع المصرفي قد يسهم فعلياً في تعزيز القدرة الائتمانية المتاحة للقطاع الخاص، ونظراً لما تنطوي عليه السياسة المالية من تأثيرات جوهرية على عرض النقد، فإن الضرورة المنهجية تقتضي إيجاد تنسيق وثيق بين الخزينة والبنك المركزي (السلطتين المالية والنقدية)، بحيث يتجاوز هذا التعاون مجرد الاتفاق على الأهداف الكلية ليمتد إلى التوافق حول الوسائل والأدوات التنفيذية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

الفصل الثالث

التحليل الوصفي للاقتصاد الليبي

في الفترة 1990-2022م

تمهيد:-

يستهدف هذا الفصل تقديم قراءة تحليلية ووصفية لمسار الاقتصاد الليبي خلال الفترة الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2022م، وهي فترة اتسمت بتقلبات هيكلية وسياسية حادة أثرت بشكل مباشر على المتغيرات النقدية والمالية. وتكمن أهمية هذا التحليل في رصد التفاعلات بين أدوات السياسة المالية والمالية العامة من جهة، ومستويات السيولة وعرض النقود من جهة أخرى، في ظل تأثر الاقتصاد الوطني بصدمات أسعار النفط، وتداعيات العقوبات الدولية والانقسامات السياسية التي أثرت على كفاءة إدارة الموارد. ومن خلال الاعتماد على السلاسل الزمنية للبيانات المعتمدة من مصرف ليبيا المركزي والمؤسسات الرسمية، سيتم تسليط الضوء على الأداء الاقتصادي الكلي، وتحليل مسببات التغير في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم والإنفاق العام، وذلك لفهم كيفية استجابة النظام النقدي للضغوط المالية المختلفة عبر مراحل زمنية متفاوتة. ويسعى هذا الفصل في جوهره إلى تفكيك العلاقة بين قرارات الإنفاق الحكومي والتحولات في هيكل عرض (النقود) وصولاً لفهم أعمق للتحديات التي واجهت صانع السياسة النقدية في إدارة السيولة المحلية والتحكم في الأسعار خلال فترات عدم الاستقرار.

ملامح الاقتصاد الليبي

المبحث الأول: ملامح الاقتصاد الليبي في ظل تحديات التسعينات وبداية الالفينات (1990، 1994)

المطلب الأول: ملامح الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990- 1994:

جدول (2) يوضح ملامح الاقتصاد الليبي للفترة 1990- 1994 – بالمليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام	التضخم	الدين العام	سعر الصرف
1990	56.590.80	2899.5	%8.6	5545.0	0.28230
1991	63.371.01	2846	%11.7	6019.0	0.28416
1992	61.034.82	2823	%9.0	6306.5	0.29771
1993	59.424.91	3020.5	%10.0	6817.7	0.32155
1994	60.140.29	2993.0	%13.4	7777.2	0.36066

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تعد الفترة (1990 – 1994) مرحلة اقتصادية حرجة للاقتصاد الليبي حيث بدأت تشهد تداعيات تزايد العزلة الدولية، وبدء تطبيق العقوبات الدولية (خاصة بعد 1992) مما أثر بشكل مباشر على الأداء الكلي للاقتصاد ومستويات الأنفاق.

أ- الأداء الاقتصادي الكلي (الناتج المحلي الإجمالي):

- **النمو المتقلب:**

سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا في بداية الفترة (من 1990 إلى 1991) ثم إنكمش بشكل ملحوظ في عام1992 وعام 1993 قبل أن يعود للنمو بشكل طفيف في عام 1994 وهذا التذبذب يعكس بشكل كبير تأثر القطاع النفطي بالظروف العالمية، وبداية تطبيق العقوبات التي قيدت الوصول إلى التقنيات والأسواق.

- **التباطؤ الهيكلي:**

على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي في عام 1994 (60,140.21) كان أعلى بقليل من مستواه في عام 1990 (56,59080) فإن النمو الإجمالي خلال السنوات الخمس لم

يكن قويا وعند أخذ التضخم المرتفع بعين اعتبار فإن النمو الحقيقي (المعدل بالتضخم) كان على الأرجح سلبيًا أو ضعيفًا جدًا وتم التوصل لهذه النتيجة من خلال طرح معدل التضخم السنوي من معدل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وذلك لعزل اثر ارتفاع الأسعار عن النمو الفعلي الإنتاج. وبما ان معدلات التضخم خلال هذه الفترة (1990، 1994) كانت مرتفعة وتتراوح بين (8.6%الى 13.4) بينما التغير في الناتج المحلي الاسمي لم يتجاوز ذلك النسب فقد كانت النتيجة الحقيقة للنمو هي (الانكماش أو نمو سالب).

ب- السياسة المالية (الأنفاق العام والدين العام):

- **ثبات الإنفاق:**

ظل الأنفاق العام شبه ثابت على مستوى منخفض نسبياً مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي باستثناء سنة 1993 حيث ارتفع إلى 3.020.5، وهذا الثبات قد يعكس ترشيدا أو انكماشا قسريا في النفقات الرأسمالية والتنموية نتيجة تراجع الإيرادات النفطية الفعلية، أو صعوبة نقل الأموال بسبب العقوبات.

- **تفاقم الدين العام:**

شهد الدين العام نموًا مطردًا سنويًا، حيث ارتفع من 5545.0 في عام 1990 إلى 7777.0 في عام 1994 وهذا الارتفاع المستمر في الدين العام على الرغم من ثبات الإنفاق يشير إلى فجوة تمويلية متزايدة ناجمة عن عدم قدرة الإيرادات (المتأثرة بالعقوبات وأسعار النفط) على تغطية النفقات، مما دفع الدولة نحو الاستدانة الداخلية أو الخارجية.

ج- المؤشرات النقدية والأسعار (التضخم وسعر الصرف):

- **التضخم المرتفع والمتقلب:**

كانت معدلات التضخم مرتفعة خلال الفترة بأكملها تراوحت بين 8.6% و13.4% وهذا التضخم يشير إلى خلل في التوازن النقدي والسلعي وقد يكون ناتجًا عن:

- زيادة عرض النقود (لتمويل الدين العام).
- نقص المعروض من السلع المستورة بسبب القيود على التجارة الدولية.
- تغير سعر الصرف (قوة الدينار): شهد سعر الصرف قيمة الدولار مقابل الدينار ارتفاعًا طفيفا، حيث زاد من 0.28230 في عام 1990 إلى 0.36066 في عام 1994.

- **الدلالة:**

بما أن هذا السعر يعبر عن الدولار مقابل الدينار فإن زيادة الرقم تعني أن الدينار الواحد أصبح يشتري كمية أكبر من الدولارات، وهذا يشير إلى تحسن اسمى في قوة الدينار الليبي مقابل الدولار خلال هذه الفترة وقد يكون هذا التحسن ناتجًا عن تدخلات إدارية قوية من المصرف المركزي للحفاظ على سعر الصرف الرسمي في مواجهة الضغوط الاقتصادية، وهو ما يختلف غالبًا عن سعر الصرف في السوق الموازية.

الخلاصة:

تظهر الفترة 1990– 1994: أن الاقتصاد بدأ يدخل في مرحلة انكماشية هيكلية متأثرة بالعوامل الخارجية والخصائص الرئيسة وهي:

1. ركود وتذبذب في الناتج المحلي الإجمالي دون تحقيق أي زيادة تذكر.
2. نمو متسارع في الدين العام مع ثبات نسبي في الإنفاق.
3. تضخم متزايد يعكس ضغوطًا نقدية ناتجة عن توسع في عرض النقود
4. سعر صرف إداري قوي، لا يعكس بالضرورة الضغوط الاقتصادية الحقيقية التي كانت تتراكم في السوق الموازية بسبب العزلة الدولية.

وهذه الملامح تؤكد أن السياسية الاقتصادية كانت تركز على الحفاظ على الاستقرار الإسمي "سعر الصرف" على حساب الاستقرار الحقيقي "مكافحة التضخم ونمو الناتج المحلي المستدام".

المطلب الثاني: ملامح الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1995- 1999:

جدول (3) يوضح ملامح الاقتصاد الليبي للفترة 1995– 1996 – بالمليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام	التضخم	الدين العام	سعر الصرف
1995	12456.4	3230.0	%10.8	7746.0	0.35268
1996	12834.0	4096.0	%11.3	7644.4	0.36410
1997	12887.9	5090.0	%11.2	7644.0	0.38674
1998	12703.8	4955.0	%5.0	7644.0	0.45154
1999	13175.4	5055.0	%1.5	7644.0	0.46077

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تمثل الفترة (1995 – 1999) مرحلة من التكيف الاقتصادي في ظل استمرار العقوبات الدولية التي كان لها تأثير متباين على المؤشرات الكلية وأظهرت هذه السنوات محاولات الحكومة لمنح سيولة عبر الإنفاق مع تحقيق استقرار نقدي ملحوظ بحلول نهاية العقد.

أ- الأداء الاقتصادي الكلي (الناتج المحلي الإجمالي):

- **نمو إسمي محدود:** سجل الناتج المحلي الإجمالي "الإسمي" نمواً ضعيفاً ومتقطعاً مرتفعاً من 12,456.4 مليون في عام 1995 إلى 13,175.4 مليون في عام 1999 وهذا النمو الاسمي البطيء يشير إلى استمرار التباطئ الهيكلي وتأثر القطاعات غير النفطية بآثار العزلة وتقييد الاستثمار.
- **إنكماش في عام 1998:** لوحظ انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في عام 1998 (12,7038) مليون مقارنة بعام 1997 (12,887.9) مليون وهذا الإنكماش يعزي الى التراجع الحاد في العوائد النفطية نتيجة هبوط الأسعار في الأسواق العالمية خلال ذلك العام وهو ما أدى مباشرة الى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي .

ب-السياسة المالية (الإنفاق العالم والدين العام):

- **الزيادة القوية في الانفاق:** شهد الانفاق العام زيادة كبيرة ومستمرة، حيث ارتفع من 3.2300.0 مليون في عام 1995 إلى 5.090.0 مليون في عام 1997 وهذه القفزة من الإنفاق تعكس على الأرجح محاولات الحكومة لضخ الأموال في الاقتصاد المحلي لتعويض الركود الناتج عن العقوبات أو زيادة في الإنفاق الجاري (كالمرتبات).
- **استقرار الدين العام:**

بقى الدين العام ثابتًا عند 7,644.0 مليون دينار تقريباً وهذا الاستقرار رغم الزيادة في الإنفاق يشير إلى أن الحكومة نجحت في تمويل العجز عبر إيرادات أخرى (نقدية أو نفطية) دون زيادة كبيرة في الإستدانة.

ب- المؤشرات النقدية والأسعار (التضخم وسعر الصرف):

- **السيطرة على التضخم:**

كان الإنخفاض في معدلات التضخم هو التحول الأبرز والأكثر إيجابية، حيث انخفض التضخم من مستوى مرتفع بلغ 10.8% في عام 1995 إلى 1.5% في عام 1999 وهذا

التراجع الهائل يشير إلى نجاح السياسات النقدية والإدارية في السيطرة على الأسعار والحد من تأثير التمويل النقدي وربما استقرار في التوزيع.

- **تعزيز قوة الدينار عبر سياسة سعر الصرف المحدد إداريا من قبل السلطات النقدية :**

استمر سعر الصرف في الارتفاع (إزدياد قيمة الدولار مقابل الدينار) حيث ارتفع من 0.35268 إلى 0.46077، هذا الارتفاع في قيمة الدينار أسهم مباشرة في خفض تكلفة الواردات المقومة بالدينار وكان عاملاً رئيسيًا في كبح جماح التضخم.

الخلاصة:

تظهر الفترة (1995– 1999) أن الاقتصاد الليبي تمكن من تحقيق استقرار نقدي كبير في بيئة دولية اتسمت بالضغوط والتحديات الخارجية وأدى الجمع بين السيطرة الإدارية (قيام السلطات النقدية مصرف ليبيا المركزي بتحديد أسعار الصرف بشكل مباشر وتثبيت أسعار السلع الأساسية بدلا من تركها لآليات العرض والطلب) على سعر الصرف واستقرار الدين العام إلى انخفاض حاد في التضخم مما يدل على فعالية السياسات النقدية المتبعة في ذلك الوقت في إدارة الأسعار، ومع ذلك فإن بطء النمو في الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى أن هذا الاستقرار كان استقراراً إسميًا، ولم يترجم إلى نمو هيكلي مستدام في القطاعات غير النفطية، وهو التحدي الذي ظل قائمًا حتى نهاية العقد.

المطلب الثالث: ملامح الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000- 2004:

جدول (4) يوضح ملامح الاقتصاد الليبي للفترة 2000– 2004 – بالمليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام	التضخم	الدين العام	سعر الصرف
2000	14240.5	5.390.60	%-2.9	110.0	0.54340
2001	14613.6	7.193.70	%-9.1	255.0	0.64409
2002	15169.0	9.852.00	%-9.6	60.0	1.21063
2003	15736.0	12.696.00	%-2.1	60.0	1.30187
2004	16616.1	17.230.00	%1.3	-	1.24440

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تمثل هذه الفترة تحولا هيكليا في الاقتصاد الليبي وتميزت بإجراء تعديلات جذرية في سعر الصرف الرسمي (في عام 2002 تحديدًا) وبداية مرحلة تخلص من الإنكماش بعد سنوات من الاستقرار، وقد تزامنت هذه المرحلة مع تصاعد في أسعار النفط العالمية وزيادة في الإنفتاح الاقتصادي التدريجي.

أ- الأداء الاقتصادي الكلي (الناتج المحلي الإجمالي):

- **نمو مستدام:**

سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا مطردًا ومستدامًا على مدى السنوات الخمس مرتفعا من 14,240.5 مليون في عام 2000 إلى 16,616.1 مليون في عام 2004 وهذا النمو يعكس الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط بعد فترة التسعينات وزيادة في الاستثمارات والإنفاق الحكومي مما أدى إلى توسع في القاعدة الاقتصادية الإسمية.

ب- السياسة المالية (الإنفاق العام والدين العام):

- **القفزة في الإنفاق العالم:**

شهد الإنفاق العام قفزة هائلة وغير مسبوقة، حيث تضاعف تقريبًا ثلاث مرات مرتفعا من 5.390.60 مليون في عام 2000 ليصل إلى 17.23000 مليون في عام 2004، وهذه الزيادة الدراماتيكية في الانفاق الحكومي هي المؤشر الأبرز على ازدياد الإيرادات النفطية وبدء الدولة تنفيذ مشاريع واستثمارات ضخمة مما كان له دور رئيسي في نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي.

- **تراجع الدين العام:**

انخفض الدين العام بشكل ملحوظ من 110.0 مليون في عام 2000 إلى 60.0 مليون في عام 2002 وعام2003 واختفى في عام 2004 وهذا الانخفاض القوي يشير إلى أن الدولة كانت قادرة على تمويل إنفاقها المتزايد من الإيرادات الجارية بل وسداد جزء من الديون المتراكمة وهو دليل على قوة الميزان المالي للدولة.

ج- المؤشرات النقدية والأسعار (التضخم وسعر الصرف):

- **فترة الإنكماش:**

استمر الاقتصاد في تسجيل معدلات إنكماش حادة (انخفاض في الأسعار)، من عام 2000 حتى عام 2003 حيث بلغ ذروته 96- % في عام 2002 وهذا الإنكماش يعكس قوة الدينار الإدارية والتأثيرات الناتجة عن سعر الصرف الرسمي.

- **تصحيح سعر الصرف:**

شهدت سنة 2002 تعديلاً جذريًا ومفصليًا في نظام سعر الصرف، حيث ارتفع السعر من 0.64409 في عام 2001 ليقفز إلى 1.21063 في عام 2002.

- **دلالة التعديل:**

هذا التغيير يشير إلى تحول من سياسة سعر الصرف القديم إلى سعر صرف جديد ونتيجة لهذا التحول شهد الاقتصاد تحولا من الإنكماش إلى التضخم في عام 2004 "1.3%"، حيث أدى انخفاض القيمة الحقيقية الدينار إلى ارتفاع أسعار الواردات (التضخم).

- **التضخم الإيجابي:**

في عام 2004 ظهر التضخم الإيجابي (1.3%) مما يدل على أن تأثيرات تعديل سعر الصرف قد بدأت تظهر في أسعار المستهلك، وأن الاقتصاد قد خرج من حالة الإنكماش المزمنة.

الخلاصة:

تظهر الفترة 2000- 2004 أن الاقتصاد الليبي مر بمرحلة إنتقالية هامة، وهي تتلخص كالآتي:

1. **التحول من الإنكماش إلى التضخم،** ثم الخروج من حالة الإنكماش التي سادت سنوات التسعينيات مدفوعًا بتعديل سعر الصرف.
2. **السيطرة المالية:** حيث أظهرت الدولة قدرة مالية كبيرة على الإنفاق التوسعي وتمويله دون اللجوء إلى الإستدانة (تصغير الدين العام تقريبًا) بفضل إرتفاع الإيرادات النفطية.
3. **إصلاح سعر الصرف:** كان التعديل في عام 2002 بمثابة إصلاح هيكلي ضروري الذي وإن كان قد أدى إلى ظهور التضخم الإيجابي، فإنه يمثل خطوة نحو تحرير الاقتصاد وتوحيد سعر الصرف ليعكس بشكل أفضل القيمة الحقيقية للعملة.

المبحث الثاني

ملامح الاقتصاد الليبي في مرحلة الطفرة النفطية (2005-2014)

المطلب الأول: ملامح الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2005- 2009:

جدول (5) يوضح ملامح الاقتصاد الليبي للفترة 2005- 2009 – بالمليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام	التضخم	الدين العام	سعر الصرف
2005	43561.6	19.329.00	%2.6	-	1.34864
2006	46132.0	21.378.00	%1.4	-	1.28178
2007	48709.3	30.883.00	%6.2	-	1.22116
2008	51687.9	44.115.50	%10.4	-	1.24540
2009	49.854.3	35.677.30	%2.4	-	1.23400

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تعد الفترة (2005 – 2009) مرحلة إزدهار مالي، وارتفاع حاد في الإنفاق العام مدفوعة بارتفاع أسعار النفط العالمية واستمرار الاستقرار المالي للدولة، وقد انتهت هذه الفترة متأثرة بالأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2008 وعام2009 مما كشف عن هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية.

أ- **الأداء الاقتصادي الكلي (الناتج المحلي الإجمالي):**

- **نمو توسعي (2005 – 2008):** شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً قويًا ومستمراً، حيث ارتفع من 43,561.6 مليون في عام 2005 إلى ذروته في عام 2008 إلى 51,687.9 وهذا التوسع يعكس بشكل رئيسي زيادة إيرادات النفط والاستثمار في البنية التحتية والإنفاق التوسعي للحكومة.
- **تأثير الأزمة العالمية (عام2009):** انكمش الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 ليصبح 49,854.3 مليون مما يشير إلى أن الاقتصاد الليبي مايزال شديد الارتباط بأسواق النفط العالمية، حيث أدى انهيار أسعار النفط (نتيجة الأزمة المالية العالمية) إلى تراجع فوري في الإيرادات والإنتاج.

ب- السياسة المالية (الإنفاق العام والدين العام):

- **الإنفاق الحكومي التوسعي غير المسبوق:** تضاعف الإتفاق العام أكثر من مرتين في ثلاث سنوات فقط، حيث ارتفع من 19,329.00 مليون في عام 2005 إلى 44.115.50 مليون في عام 2008، وهذا التوسع الهائل يعكس سياسة مالية توسعية للغاية موجهة لزيادة الدعم الحكومي والاستثمارات، وهي سياسة كانت ممكنة بفضل الفوائض النفطية الضخمة
- **مرونة الإنفاق وتصغير الدين:** تظهر البيانات غياب الدين العام خلال هذه الفترة، مما يؤكد أن الدولة كانت تعمل بفائض مالي مستمر، ولم تكن بحاجة للاستدانة، ومع ذلك اضطرت الحكومة إلى خفض الإنفاق العام في عام 2009 إلى 35,677.30 مليون إستجابة لانخفاض الإيرادات النفطية الناتجة عن الأزمة العالمية.

ج- المؤشرات النقدية والأسعار (التضخم وسعر الصرف):

- **عودة التضخم المرتفع:** على الرغم من استقرار الأسعار في بداية الفترة (1.4% في عام 2006) قفز التضخم بشكل حاد ليبلغ 10.4% في عام 2008 وهذه الزيادة الحادة يمكن تفسيرها بـ:

➢ السيولة الزائدة: ضخ الحكومة لكميات هائلة من الإنفاق النقدي من السوق (الإنفاق التوسعي).

➢ تضخم الواردات: ارتفاع أسعار السلع المستورة عالميا.

➢ استقرار سعر الصرف: ظل سعر الصرف ثابتًا نسبيًا متراوحًا حول 1.2 وهذا الاستقرار يعكس سياسة سعر صرف ثابته أو شبه ثابتة، حيث تدخل المصرف المركزي للحفاظ على القيمة الإسمية للدينار.

الخلاصة:

تظهر الفترة "2005 – 2009" أن الاقتصاد الليبي كان يتمتع بمرونة مالية عالية (بسبب سداد كامل الالتزامات الدين العام والقدرة على خفض الإنفاق عند الحاجة). لكنه ظل يعاني من انكشاف كبير على تقلبات سوق النفط.

الإنفاق التوسعي في فترة الذروة (2008 – 2007)، أدى إلى توليد ضغوط تضخمية خطيرة (تضخم 10% في 2008)، مما يؤكد أن الإدارة النقدية لم تكن قادرة على إحتواء الآثار الجانبية للوفوة المالية وأن التنويع الاقتصادي لم يكن قد بدأ بعد في تحقيق إستقلالية الاقتصاد عن القطاع النفطي.

المطلب الثاني: ملامح الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010-2014:

جدول (6) يوضح ملامح الاقتصاد الليبي للفترة 2010- 2014 – بالمليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام	التضخم	الدين العام	سعر الصرف
2010	52.009.9	54.498.80	%2.4	-	1.25120
2011	20.146.3	23.366.50	%15.9	-	1.25650
2012	39.922.7	53.941.60	%6.1	-	1.25330
2013	111.438.7	70.390.80	%2.6	-	1.25030
2014	86.649.2	43.864.20	%2.4	21.711.1	1.33120

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تعد الفترة (2010 – 2014) مرحلة استثنائية اتسمت بالتقلبات الحادة والدراماتيكية، حيث انتقل الاقتصاد من فترة استقرار مالي نسبي إلى صدمة اقتصادية وسياسية كبرى في 2011 تليها محاولات متعثرة لإعادة البناء. وانتهت بظهور العجز المالي والدين العام مجددًا في 2014.

أ- **الأداء الاقتصادي الكلي (الناتج المحلي الإجمالي):**

- **انهيار عام 2011:** سجل الناتج المحلي الإجمالي إنخفاضا كارثيًا في 2011 (20,146.3 مليون دينار) مقارنة بعام 2010 ، (52.009.9 مليون)، وهذا الإنكماش العنيف يعكس التوقف شبه التام لإنتاج النفط وتصديره وتدمير جزء من البنية التحتية، وتعطيل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية نتيجة لأحداث 2011.
- **الانتعاش المفرط:** بعد الانهيار شهد الناتج المحلي انتعاشاً قويًا في عام 2012 وبلغ ذروته غير المسبوقة في عام 2013 (111,438.7 مليون)، وهو رقم قياسي يعكس سرعة استئناف إنتاج النفط، وارتفاع أسعاره، ومع ذلك عاد الناتج للانخفاض في 2014 (86,649.2 مليون) بسبب بدء الإغلاقات المتكررة لحقول النفط وموانئ وتفاقم الأوضاع الأمنية.

ب- **السياسة المالية (الإنفاق العام، والدين العام):**

- تقلبات الانفاق العام: انخفض الانفاق العام في 2011 (23,366.50 مليون) بما يتماشى مع تراجع الإيرادات، لكنه عاد للتوسع بقوة في 2013 (70,390.80 مليون) وهذه الزيادة كانت ضرورية لتمويل إعادة الإعمار، وتغطية فاتورة المرتبات والدعم وتكاليف الأمن.

- العودة إلى المديونية (2014): بعد أن ظل الدين العام صفرًا تقريبًا حتى 2013 ظهر بقيمة ضخمة تبلغ 21,711.1 مليون دينار في 2014، وهذه العودة المفاجئة للمديونية العامة هي المؤشر الأوضح على أن الإيرادات النفطية لم تعد كافية لتغطية الإنفاق الحكومي الهائل نتيجة لتفاقم الأزمة السياسية والصراعات المسلحة التي أعاقت الإنتاج ودفعت الدولة إلى تمويل العجز عبر الاقتراض.

ج- المؤشرات النقدية والأسعار (التضخم، وسعر الصرف):

- صدمة التضخم (2011): قفز معدل التضخم إلى 15.9% في عام 2011، وهذا التضخم المرتفع كان نتيجة مباشرة لصدمة العرض (انخفاض حاد في السلع المستوردة بسبب إغلاق الموانى وتوقف التجارة) وارتفاع تكاليف التأمين والنقل.
- الإستقرار النقدي المضلل: ظل سعر الصرف الرسمي ثابتًا تقريبًا حول 1.25 دينار مقابل العملة الأجنبية من عام2010 إلى عام 2013 وهذا الثبات الإداري لم يعكس الضغوط الحقيقية التي كانت تتراكم في السوق الموازية، وفي عام 2014 لوحظ تعديل بسيط في السعر ليصل إلى 13.3120 وهو ما يشير إلى بداية فقدان القدرة على تثبيت السعر القديم مع تزايد الضغوط المالية.

الخلاصة:

تمثل الفترة (2010 – 2014) مرحلة عدم استقرار اقتصادي حاد حيث تحول الاقتصاد الليبي من حالة الإستقرار المالي القوي المدعوم بالنفط إلى حالة هشاشة اقتصادية يغلب عليها التذبذب العنيف في الإنتاج والإنفاق والأزمة السياسية في عام 2011 وتزايد حدتها في عام 2014 أدت إلى عواقب وخيمة:

1. **تعطيل آلية الإنتاج:** تسبب في إنخفاضات حادة في الناتج المحلي الإجمالي.
2. **خلق الدين العام:** أدت التغطية لمالية للعجز إلى إعادة ظهور المديونية العامة في 2014، مما وضع الأساس لأزمة السيولة والتمويل في السنوات للاحقة.
3. **صدمات الأسعار:** تسبب في تضخم مرتفع في عام 2011 نتيجة لخلل العرض والطلب الناتج عن الصراع.

المبحث الثالث

ملامح الاقتصاد الليبي في مرحلة الاضطرابات وعدم الاستقرار (2015-2022).

المطلب الأول: ملامح الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2015- 2019:

جدول (7) يوضح ملامح الاقتصاد الليبي للفترة 2015– 2019 – بالمليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام	التضخم	الدين العام	سعر الصرف
2015	83.147.5	42.257.50	%9.9	40.882.7	1.38940
2016	80.892.6	36.967.20	%25.9	46.559.3	1.43790
2017	103.937.9	32.692.00	%25.8	57.849.4	1.35280
2018	112.442.8	39.286.40	%13.6	62.371.6	1.3875
2019	99.113.0	45.813.00	−2.2	57.400.7	1.3928

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تعد الفترة (2015 – 2019) من أصعب المراحل الاقتصادية في تاريخ ليبيا الحديث، حيث تسببت حالة الإنقسام السياسي والمؤسساتي (بين مصرفين مركزيين وحكومتين) في تفاقم أزمة السيولة، وتآكل القوة الشرائية للدينار وتراكم الدين العام الداخلي.

أ- الأداء الاقتصادي الكلي (الناتج المحلي الإجمالي):

- **تذبذب حاد:** شهد الناتج المحلى الإجمالي تذبذبًا كبيرًا، حيث إنكمش في عام 2016 نتيجة استمرار انخفاض النفط وإغلاق الحقول والمواني ثم سجل نموًا قويًا في عام 2017 وعام 2018 ليصل إلى 112,442.8 مليون مدفوعًا بإستئناف إنتاج النفط بشكل نسبي.
- **عجز الاستقرار:** على الرغم من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، فإن هذه الزيادة كانت مستدامة وهشة وتعتمد بشكل شبه كامل على استقرار إنتاج النفط المؤقت مما يعكس فشلاً في تحقيق أي تنويع اقتصادي.

ب- السياسة المالية (الإنفاق العام والدين العام):

- **تراكم الدين العام:** شهد الدين العام تراكمًا مستمرًا ومتسارعًا، حيث ارتفع من 40.882.7 مليون في عام 2015 إلى ذروته بلغت 62.371.6 مليون في عام 2018 وهذا التفاقم

يعكس الفشل في تغطية الإنفاق العام من الإيرادات الفعلية ولجوء المصرف المركزي إلى التمويل النقدي (طباعة النقود) لتغطية نفقات الحكومتين المتنافستين.

- **انفاق غير منضبط:** على الرغم من الأزمة المالية لم ينخفض الإنفاق العام بشكل كبير بل ظل مرتفعا (حوالي 40 مليار دينار سنوياً)، مما أدى إلى عجز هيكلي مزمن تفاقم بسببه الدين الداخلي وأزمة السيولة.

ج- المؤشرات النقدية والأسعار (التضخم وسعر الصرف):

- **التضخم المفرط:** سجلت الفترة معدلات تضخم مفرط حيث بلغت الذروة 25.9% في عام 2016 و25.8% في عام 2017، وهذا التضخم كان ناتجًا عن مزيج من التمويل النقدي للعجز (زيادة عرض النقود)، ونقص العملة الأجنبية لتغطية الواردات بسعر الصرف الرسمي، مما أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار السوق الموازية.
- **التحول إلى الإنكماش (عام 2019):**

تحول مؤشر التضخم إلى إنكماش(2.2-%) في عام 2019 وهذا التغير يعكس نجاح التدابير النقدية التي اتخذتها السلطات في أواخر 2018 (مثل فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي)، التى أدت إلى استقرار سعر الصرف في السوق الموازية وخفض أسعار السلع المستوردة بشكل كبير.

- **سعر الصرف الرسمي:** ظل سعر الصرف الرسمي ثابتًا نسبيًا حول 1.3 إلى 1.4 ولكن هذه القيمة لم تكن تمثل القيمة الحقيقية للدينار في السوق الموازية التي كانت تعمل بأسعار أعلى بكثير.

الخلاصة:

تظهر الفترة (2015 – 2019) أن الاقتصاد الليبي كان تحت رحمة الازمة النقدية والمالية الناتجة عن الإنقسام المؤسساتي.

1. **المخاطر المالية:** كان المؤشر الأبرز هو التراكم السريع للدين العام والتمويل النقدي مما أدى إلى تضخم مفرط وإهتزاز ثقة الجمهور في القطاع لمصرفي.

2. **التكيف الإداري:** أدى الإصلاح الجزئي (الرسوم على العملات الأجنبية)، الذي طبق في عام 2018 إلى إحداث صدمة تصحيحية قوية تمثلت في التحول الحاد من التضخم إلى الإنكماش في عام 2019 مما أثبتت فعالية الأدوات لنقدية في السيطرة على الأسعار، ولكنه لم يعالج بعد الأزمة الهيكلية في الإنفاق العام وتنويع الاقتصاد.

المطلب الثاني :ملامح الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2020- 2022:

جدول (8) يوضح ملامح الاقتصاد الليبي للفترة 2020- 2022 – بالمليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام	التضخم	الدين العام	سعر الصرف
2020	78.333	37.310.00	%1.4	84.107.0	1.3322
2021	130.442	85.775.90	%2.8	84.107.0	4.5846
2022	142.440	127.874.40	%4.8	84.107.0	4.8167

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تعد الفترة (2020 – 2022) مرحلة حاسمة في الاقتصاد الليبي، حيث شهدت إصلاحًا نقديًا رئيسيًا (تعديل سعر الصرف) تلاه توسع مالي هائل في الإنفاق الحكومي، وكان هذا التحول مصحوبًا بإنتهاء حالة الإنكماش المسجل في عام 2019 والعودة إلى مستويات إنتاج وطلب قياسية.

أ- الأداء الاقتصادي الكلي (الناتج المحلي الإجمالي):

- **الانتعاش القوي بعد الصدمة:** سجل الناتج المحلي الإجمالي إنخفاضًا في عام 2020 (متأثر بأزمة كوفيد 19 وإغلاقات النفط) ولكنه عاد ليسجل قفزة نوعية إلى 130,442 مليون في عام 2022 وهذا الارتفاع ليس مجرد نمو في الإنتاج بل هو نتيجة مباشرة لتأثير تعديل سعر الصرف (الذي رفع القيمة الإسمية للدينار في الإيرادات النفطية)، واستقرار نسبي في إنتاج النفط وتصديره.

ب- السياسة المالية (الإنفاق العام، والدين العام):

- **التوسع المالي الإنفجاري:** شهد الإنفاق العام تضخمًا هائلاً، حيث ارتفع من 37,310.00 مليون في عام 2020 إلى 127,874.40 مليون في عام 2022 وهذه الزيادة القياسية هي نتيجة حتميه لـ:

- **زيادة قيمة الإيرادات بالدينار:** نتيجة لتعديل سعر الصرف الرسمي.
- **التوسع في النفقات الجارية:** زيادة فاتورة المرتبات والدعم، وذلك بإضافة إلى الإنفاق على المشاريع التنمية والاستقرار.
- **ثبات الدين العام:** من المثير للإهتمام أن الدين العام ظل ثابتًا عند 84,107.0 مليون دينار طوال الفترة وهذا الثبات يشير إلى أن الإنفاق الهائل في عام 2021 وعام 2022 تم تغطيته كاملة تقريبًا من الإيرادات النفطية المتحصلة بسعر الصرف الموحد الجديد دون الحاجة لزيادة الاقتراض الداخلي بشكل كبير.

ج- **المؤشرات النقدية والأسعار (التضخم وسعر الصرف):**

- **الإصلاح النقدى (عام 2021):** يمثل التغيير في سعر الصرف من 1.3322 في عام 2020 إلى 4.5846 في عام 2021 الإصلاح النقدي الأبرز في تاريخ ليبيا الحديث، وهو خطوة نحو توحيد سعر الصرف، وتقليص الفجوة مع السوق الموازية.
- **التضخم تحت السيطرة:** على الرغم من التعديل الجذري في سعر الصرف (الذي كان يتوقع أن يسبب تضخمًا كبيرًا) ظلت معدلات التضخم منخفضة نسبيًا (2.8% في عام 2021 و48% في عام 2022) مقارنة فترة (2016 – 2017) وهذا يعكس نجاح هذا الإصلاح في استعادة الثقة في قيمة العملة محليًا وإقليميًا وانخفاض أسعار السلع المستوردة المقومة بالدينار الموحد.

الخلاصة:

تظهر الفترة (2020 –2022) أن الاقتصاد الليبي مر بمرحلة من التحول العميق كان أبرز سماتها:–

1. **نجاح الإصلاح النقدي:** أدى توحيد سعر الصرف إلى استعادة استقرار الأسعار (تضخم منخفض نسبيًا) وإنهاء أزمة السيولة مما يدل على فعالية هذا القرار في معالجة التشوهات النقدية الهيكلية.
2. **خطر الاستدامة المالية:** على الرغم من ثبات الدين العام، فإن التوسع المالي الهائل (وصول الإنفاق إلى ما يقرب من 128 مليار دينار في عام 2022)، يمثل تحديًا كبيرًا

للإستدامة الاقتصاد، ويضع ضغوطًا هائلة على الميزانية العامة في حال تذبذب أسعار النفط، كما يؤكد استمرار الأعتماد الكلي على إيرادات النفط لتمويل الإنفاق الجاري والتنمية.

الفصل الرابع

أثر السياسة المالية على عرض النقود في ليبيا

تمهيد:

يُعد تحليل العلاقة بين السياسة المالية وعرض النقود في الاقتصاد الليبي أحد المحاور الجوهرية لفهم الديناميكيات النقدية والمالية التي تشكل المسار الاقتصادي للدولة. وبالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الليبي الذي يعتمد بشكل أساسي على الموارد النفطية كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، فإن التقلبات في هذه الإيرادات وما يتبعها من سياسات إنفاق أو اقتراض داخلي لتمويل العجز في الموازنة العامة، تترك آثاراً مباشرة وملموسة على حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد.

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على هذه العلاقة وتحليلها من خلال دراسة ثلاثة مباحث رئيسية تغطي الفترة الزمنية من عام 1990 وحتى عام 2022. يتمثل المبحث الأول في تحليل أثر الإيرادات العامة على عرض النقود، حيث يتم فحص كيف يؤدي تذبذب الإيرادات النفطية والاعتماد على التمويل التضخمي إلى التأثير على مؤشرات العرض النقدي. وينتقل الفصل بعد ذلك إلى المبحث الثاني المخصص لتحليل العلاقة بين الدين المحلي وعرض النقود، لاستعراض دور الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي كآلية لتمويل العجز الحكومي وكيف يساهم ذلك في خلق توسع نقدي. كما يختتم الفصل بالمبحث الثالث الذي يبحث في طبيعة العلاقة بين السياسات الضريبية ومستويات السيولة المتاحة في الاقتصاد.

من خلال استعراض البيانات التاريخية وتحليل المؤشرات المسجلة في الجداول المرفقة عبر مراحل زمنية مختلفة، ويسعى هذا الفصل إلى تقديم رؤية تحليلية للأدوات المالية التي استخدمتها السلطات الليبية للتكيف مع الصدمات الاقتصادية الخارجية والأزمات الداخلية، وأثر ذلك على استقرار أو توسع عرض النقود خلال فترات الدراسة.

المبحث الأول

العلاقة بين الإيرادات العامة وعرض النقد

المطلب الأول: حقبة التحديات والهيكلية (1990-2004)

1- العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد خلال الفترة 1990 – 1994:

جدول (9) يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد للفترة 1990- 1994 – بالمليون دينار

السنة	الإيرادات العامة	عرض النقود M2
1990	2328	6155.3
1991	2655.0	6035.7
1992	2251.0	6913.2
1993	2658.4	7268.0
1994	2665.0	8093.4

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تظهر بيانات الفترة 1990- 1994 أن العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود (M2) في ليبيا وجود تباعد هيكلي فبينما كانت الإيرادات العامة تتذبذب وتستقر نسبيًا عند مستويات لم تزد بشكل كبير استمر عرض النقود في النمو المطرد.

وهذا يشير بقوة إلى أن عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية النفقات الحكومية "وجود عجز مالي" دفع الحكومة إلى الاعتماد على مصادر تمويل أخرى أبرزها الإقتراض المحلي "الدين المحلي" والذي كان المحرك الرئيسي للتوسع النقدي وهذا التوسع النقدي بدوره من المرجح أن يكون قد أسهم في الضغوط التضخمية التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة.

شكل (2) رسم بياني يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 1990- 1994

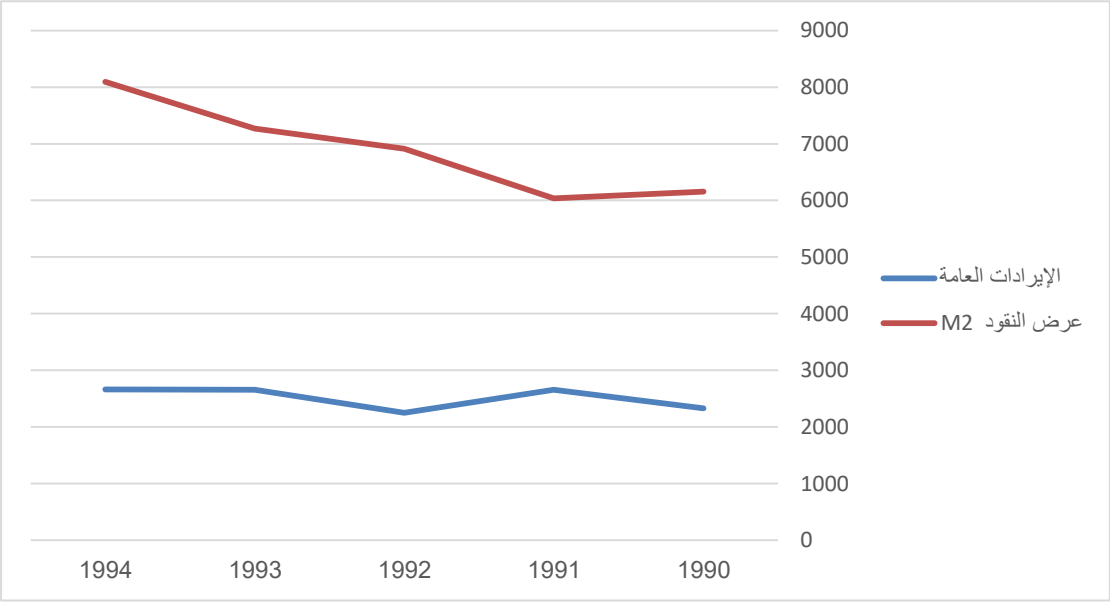

2- العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد خلال الفترة 1995- 1999:

جدول (10) يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد للفترة 1995- 1999 – بالمليون دينار

السنة	الإيرادات العامة	عرض النقود M2
1995	3684.0	8942.7
1996	5584.0	8611.3
1997	5037.0	8998.9
1998	4366.0	9639.2
1999	7243.0	10181.4

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تظهر الفترة 1995 – 1999 أن العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود (M2) في ليبيا اتسمت بكونها علاقة غير خطية وتفاعلية إذ تتأثر بعوامل متعددة لم تكن العلاقة طردية بسيطة، حيث شهد عام 1996 زيادة كبيرة في الإيرادات العامة مع انخفاض في (M2) عرض النقد، وهذا يشير إلى ان إدارة الفائض أو العجز في الموازنة العامة وسياسات الإنفاق والإقتراض بإضافة إلى مصادر أخرى للتوسع النقدي "مثل الدين العام أو صافي الأصول الأجنبية" كانت تلعب دورًا حاسمًا في تشغيل مسار عرض النقود (M2) والإرتفاع الملحوظ في الإيرادات عام 1999 والذي تزامن مع نمو عرض النقود M2 قد يعكس تحسنًا في الأوضاع النفطية ولكن أيضاً استمرار الحاجة لتمويل النفقات الحكومية بوسائل قد تؤثر على السيولة.

شكل (3) رسم بياني يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 1995- 1999

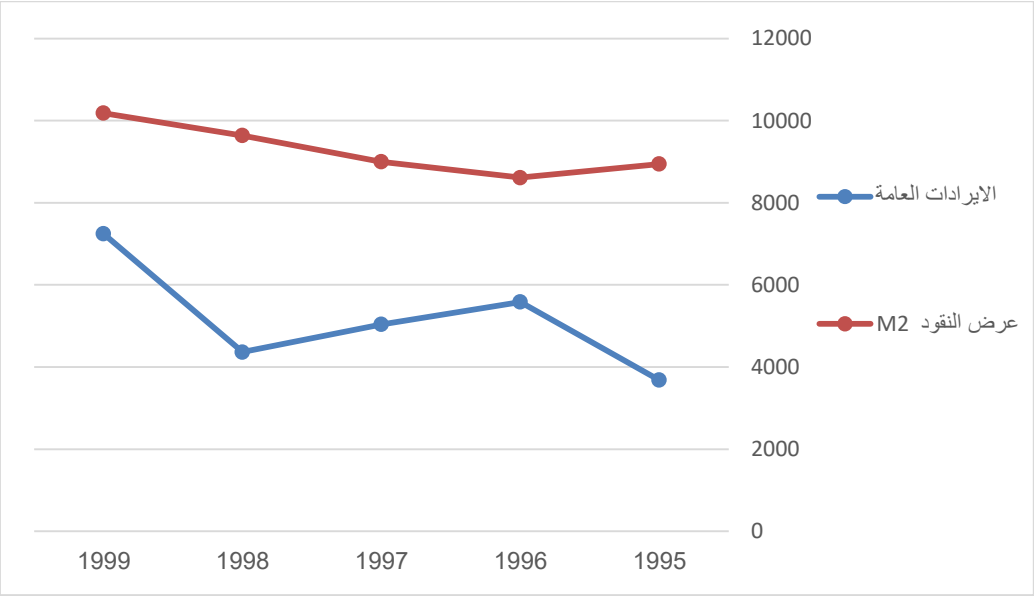

3- العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد خلال الفترة 2000 - 2004:

جدول (11) يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد للفترة 2000- 2004 – بالمليون دينار

السنة	الايرادات العامة	عرض النقود M2
2000	4.629.20	10486.7
2001	5.944.80	12334.7
2002	12.850.00	12987.3
2003	16.614.00	14051.8
2004	23.272.00	15343.6

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تظهر الفترة 2000 – 2004 تحولاً اقتصاديًا كبيرًا في ليبيا، فالإيرادات العامة شهدت نمواً تصاعدياً حاداً ونمواً إستثنائيًا وغير مسبوق خلال هذه الفترة، فقد تضاعفت تقريبًا من 4629.20 مليون دينار في عام 2000 لتصل إلى 23272.00 مليون دينار في عام 2004، وهذا يمثل نموًا هائلاً بأكثر من أربعة أَضعاف خلال خمس سنوات.

أما عرض النقود (M2) نما بشكل مستمر وقوي خلال هذه الفترة من 10486.7 مليون دينار في عام 2000 إلى 15343.6 مليون دينار في عام 2004.

حيث أصبح هناك ترابطا طرديا واضحا بين الإيرادات العامة، وعرض النقود (M2)، فقد أدت الإيرادات النفطية الهائلة نتيجة الإرتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية إلى ضخ كميات ضخمة من السيولة في الاقتصاد، مما أدى إلى نمو إنفجاري في عرض النقود، وهذه الفترة تمثل عصر الوفرة المالية، لكنها في الوقت نفسة تسلط الضوء على التحديات المرتبطة بإدارة هذه السيولة الضخمة بما في ذلك مخاطر التضخم وتأثيرها على الهيكل الاقتصادي والتنويع.

شكل (4) رسم بياني يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2000- 2004

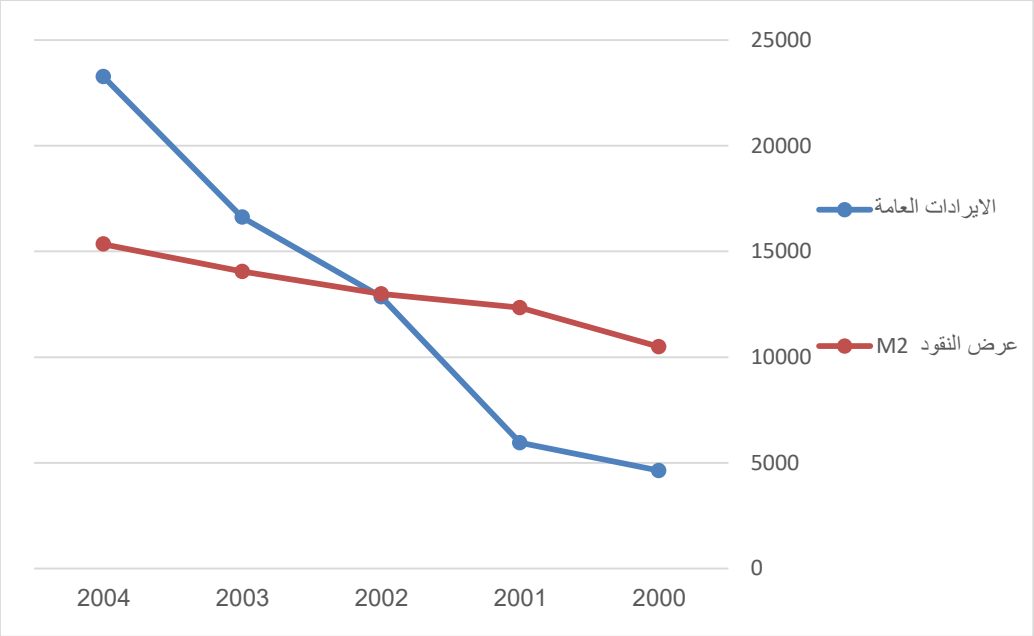

المطلب الثاني: حقبة الطفرة النفطية وتوسع الانفاق (2005-2014)

1- العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد خلال الفترة 2005- 2009:

جدول (12) يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد للفترة 2005- 2009 – بالمليون دينار

السنة	الإيرادات العامة	عرض النقود M2
2005	37.414.00	17096.3
2006	47.089.00	19655.9
2007	53.366.30	26982.1
2008	72.741.10	39744.5
2009	41.785.00	44161.3

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تظهر الفترة 2005– 2009 أن العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود M2 في ليبيا اتسمت بارتباط طردي ملموس خلال سنوات الوفرة النفطية 2005– 2008.

فالايرادات العامة إستمرت بنمو إنفجاري، ونمو بشكل استثنائي خلال السنوات 2005 – 2008 لتصل إلى الذروة غير مسبوقة قدرها 72741.10 مليون دينار في عام 2008 وهذا النمو يعكس الارتفاعات القياسية لأسعار النفط العالمية خلال هذه الفترة ومن ثم انخفاض حاد في الإيرادات في عام 2009 إلى 41785.00 مليون دينار وهذا الإنخفاض يعزي بشكل مباشر إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي من أواخر 2008 وأوائل 2009، مما أدى إلى إنهيار في أسعار النفط العالمية وانخفاض الطلب.

أما عرض النقود فشهد نمواً متسارعاً ومستمراً على الرغم من تقلبات الإيرادات العامة وخاصة في عام 2009، فقد استمر عرض النقود M2 في النمو بشكل قياسي ومتسارع طوال الفترة بأكملها من 17096.3 مليون دينار في عام 2005 ليصل إلى 44161.3 مليون دينار في عام 2009.

الخلاصة:-

كانت الإيرادات المرتفعة هي المحرك الأساسي للنمو الهائل في عرض النقود (M2)، ومع ذلك كشف عام 2009 في ظل الأزمة المالية العالمية عن مرونة في العلاقة، حيث استمر عرض النقود (M2) في النمو رغم الانخفاض الحاد في الإيرادات، وهذا يشير إلى أن الدولة استخدمت احتياطاتها المتراكمة، أو اتخذت تدابير أخرى لضخ السيولة في الاقتصاد، لتخفيف صدمة تراجع الإيرادات، وهذه الفترة تؤكد على الدور المهمين لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي وتبرز التحديات المرتبطة بإدارة السيولة المفرطة وتقلبات الإيرادات النفطية.

شكل (5) رسم بياني يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2005- 2009

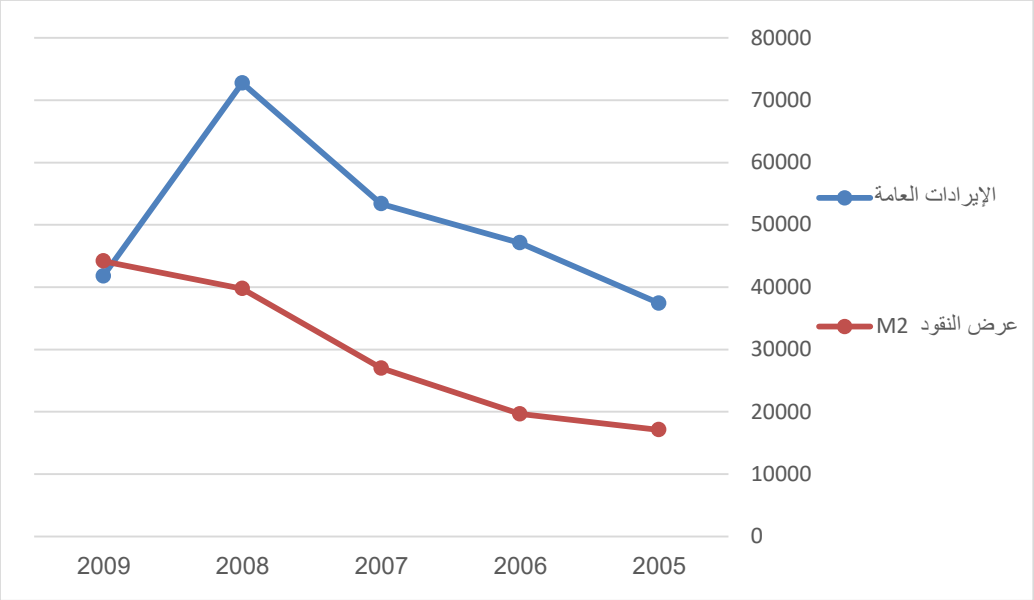

2-العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد خلال الفترة 2010- 2014:

جدول (13) يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد للفترة 2010- 2014 – بالمليون دينار

السنة	الإيرادات العامة	عرض النقود M2
2010	61.503.10	46.313.7
2011	16.813.30	57.305.9
2012	70.131.40	63.731.5
2013	54.763.60	69.005.9
2014	21.543.30	69.404.7

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تظهر الفترة 2010 – 2014 تحولاً مأساويًا في العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود في ليبيا، فبعد سنوات من الوفرة النفطية شهدت هذه الفترة انهياراً دراماتيكيًا في الإيرادات العامة بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية على الرغم من هذا الإنهيار استمر عرض النقود في النمو بشكل مطرد مما يدل على أن الحكومة لجأت بشكل مكثف إلى التمويل التضخمي (Financing Monetory) للعجز عبر المصرف المركزي وتسييل الاحتياطات.

وهذه العلاقة المنفصلة بين الإيرادات ونمو النقود (M2) هي مؤشر صارخ على تدهور حاد في المالية العامة، وانهيار في الحكومة الاقتصادية وتزايد الضغوط التضخمية التي أصابت الاقتصاد الليبي بالشلل.

شكل (6) رسم بياني يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2010- 2014

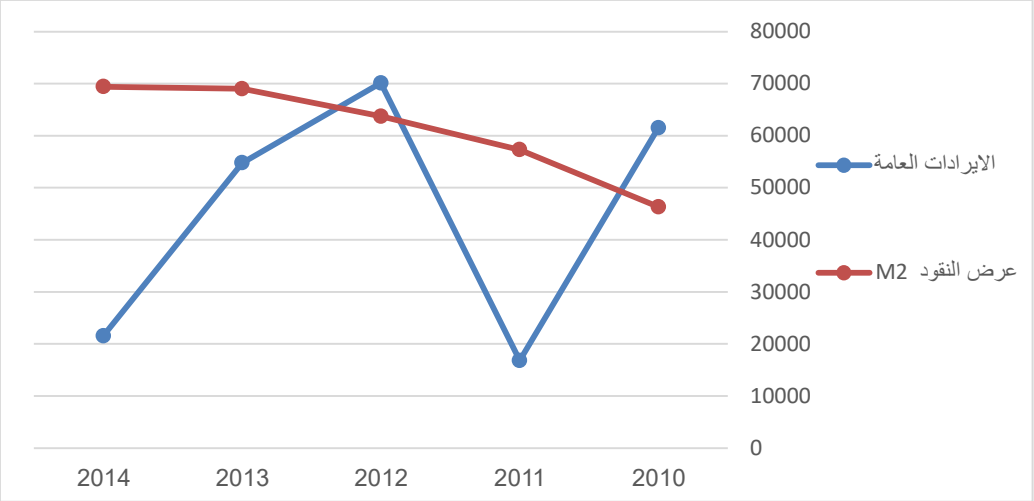

المطلب الثالث: حقبة الاضطرابات والأزمات الاقتصادية (2015-2022)

1- العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد خلال الفترة 2015- 2019:

جدول (14) يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد للفترة 2015- 2019 – بالمليون دينار

السنة	الايرادات العامة	عرض النقود M2
2015	11885.40	78606.3
2016	8595.20	96320.9
2017	22337.60	111338.7
2018	49143.60	110720.5
2019	57365.20	108741.4

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تظهر الفترة 2015 – 2019 تقلبات حادة في الإيرادات ثم تعاف نسبي أما عرض النقودM2) نمو مستمر ثم تباطؤ وإنكماش طفيف فالعلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود علاقة معقدة ومتغيرة.

2- مرحلة الانفصال النسبي 2015 – 2016:

في عامي 2015 – 2016 تراجعت الإيرادات العامة بشكل حاد بينما استمر عرض النقود في النمو بقوة، وهذا يؤكد استمرار الإنفصال بين مصدر الإيرادات الرئيسي "النفط، وآليات التوسع النقدي وهذا يشير إلى أن الحكومة كانت لاتزال تعتمد بشكل مكثف على تمويل العجز

عبر المصرف المركزي "طبع النقود" أو تسييل احتياطيات لتمويل النفقات المستمرة مما أدى إلى ضخ السيولة رغم ضعف الإيرادات.

3- مرحلة التعافي الإرتباطي الجزئي 2017 – 2019:

مع بدأ تعافي الإيرادات العامة من عام 2017 فصاعدًا بدأت العلاقة تصبح أكثر تعقيدًا. في عام 2017 ارتفعت الإيرادات العامة وتبعها نمو عرض النقود.

في عامي 2018 و2019 استمرت الإيرادات العامة في النمو "وخاصة في 2019"، لكن نمو M2 تباطأ ثم انكمش.

وهذا التحول يشير إلى عدة عوامل:

4- تغيير في سياسات التمويل.

5- تأثير سعر الصرف.

6- أزمة السيولة النقدية.

7- امتصاص السيولة.

8- تراجع الثقة وهروب رؤوس الأموال.

الخلاصة:

أن العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود (M2) في ليبيا اتسمت بتباين ديناميكي، وتطورت خلال الفترة، فبينما استمر عرض النقود في النمو بقوة في السنوات الاولى رغم إنهيار الإيرادات "مؤشرًا على التمويل التضخمي"، شهدت السنوات اللاحقة تعافيًا في الإيرادات، ولكنه تزامن مع تباطؤ ثم إنكماش في نمو النقود، وهذا يشير إلى تحول في آليات التمويل وضبط جزئي للسياسات النقدية، بالإضافة إلى تأثير عوامل هيكلية مثل أزمة السيولة وعدم الاستقرار العام، وهذه الفترة تعكس محاولات الاقتصاد الليبي للتكيف مع صدمات متتالية، وتبرز الصعوبات في إدارة المالية العامة والسياسات النقدية في ظل الأوضاع الاستثنائية

شكل (7) رسم بياني يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2015- 2019

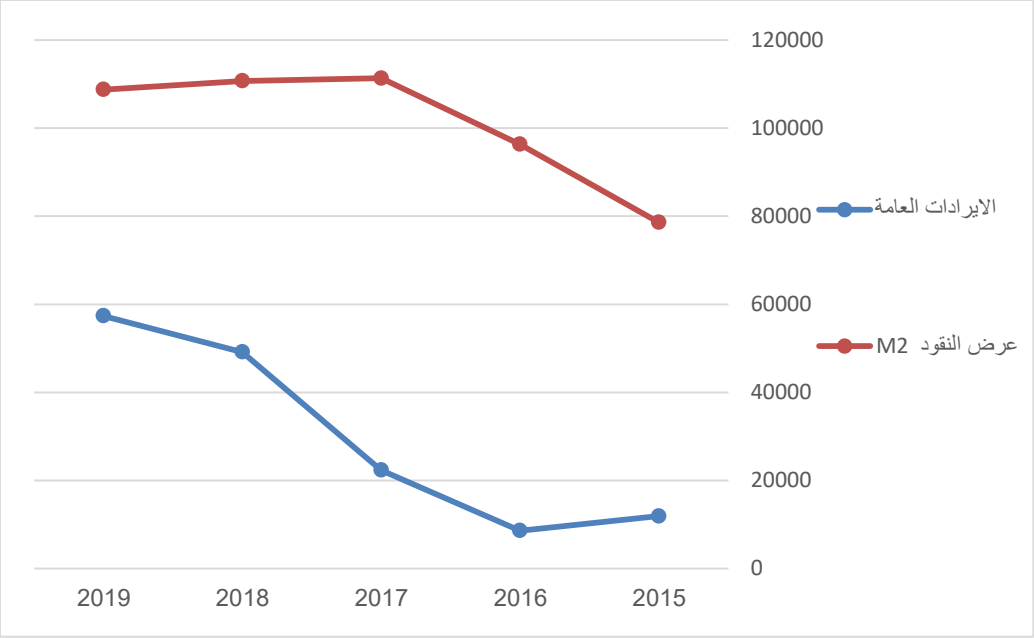

2- العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد خلال الفترة 2020- 2022:

جدول (15) يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقد للفترة 2020- 2022 – بالمليون دينار

السنة	الإيرادات العامة	عرض النقود M2
2020	22.818.00	125.543.0
2021	105.620.00	100.618.3
2022	134.376.20	110.338.9

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تظهر بيانات الفترة 2020 – 2021 قفزة تاريخية مستمرة في الإيرادات العامة فشهدت نموًا هائلاً غير مسبوق، وهذا يرسخ فرضية أن الإرتفاع القياسي في أسعار النفط العالمية هو المحرك الأساسي للوضع المالي للدولة أما عرض النقود فشهد انخفاضاً حاداً ثم تعافياً محدوداً.

العلاقة بين الإيرادات العامة وعرض النقود: مفارقة أعمق:

- فك الإرتباط الكامل: ففي عامي 2021 و2022، حيث إرتفعت الإيرادات العامة بشكل إنفجاري لم يقابل ذلك نمو في عرض (M2) النقود، بل على النقيض بقي عرض النقود M2 في مستويات أقل من عام 2020، وهذا يشير إلى فك ارتباط كامل وواضح بين الإيرادات العامة ونمو السيولة النقدية.

- آلية الإنفصال: هذا الإنفصال يؤكد أن مصادر نمو السيولة تغير بشكل جذري، ومن العوامل السببية التي تفسر المفارقة، وتوضح التحول من مرحلة التدهور المالي إلى الاستقرار.
- إصلاح سعر الصرف.
- تغيير في سياسات المصرف المركزي.
- نهاية التمويل بالعجز
- التعافي في عام 2022:

يعكس التعافي **M2** في عام 2022 بالرغم من استمرار النمو الهائل في الإيرادات استقرارًا نسبيًا في السياسات، وإعادة توجيه لبعض الإنفاق، ولكن لايزال هناك إنفصال في العلاقة الطردية المباشرة التي كانت سائدة في فترات الوفرة النفطية السائدة السابقة.

ونلخص ذلك:

تظهر الفترة 2020 – 2022 إنفصالاً تاريخيًا بين القفزة الهائلة في الإيرادات العامة والمسار المتذبذب لنمو عرض النقود **M2**، **وهذا الانفصال** يؤكد أن إجراءات إصلاح سعر الصرف والسياسات النقدية الأكثر حكمة في ظل الوفرة النفطية الجديدة أصبحت هي العوامل الرئيسة التي تشكل مسار السيولة النقدية بدلاً من التمويل التضخمي للعجز، وهذه الفترة تمثل مرحلة تحول إيجابي محتمل نحو إدارة مالية ونقدية أكثر استقرارًا على الرغم من أن التحديات الاقتصادية لاتزال قائمة.

شكل (8) رسم بياني يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2020–2022

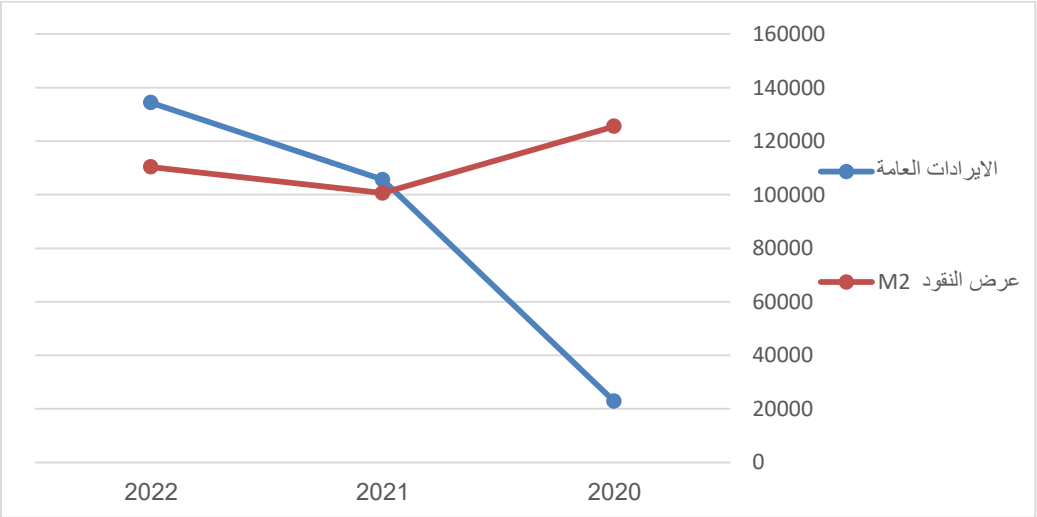

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقد خلال فترة الدراسة:

المطلب الاول: مرحلة الاعتماد علي الدين المحلي كأداة تمويل (1990-2004)

1- العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقد خلال الفترة 1990- 1994:

جدول (16) يوضح الدين المحلي، وعرض النقد للفترة 1990- 1994 – بالمليون دينار

السنة	الدين المحلي	عرض النقد
1990	5545.0	6.155.3
1991	6019.0	6.0357
1992	6306.5	6.913.2
1993	6817.7	7.268.0
1994	7777.2	8.093.4

أ- المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

ب- الاتجاه العام للعلاقة:

يلاحظ من الجدول وبتحليل البيانات الواردة وجود ارتباط طردي بين الدين المحلي، وعرض النقود M2 خلال الفترة المدروسة، فمع كل زيادة في الدين المحلي يتبعه غالبًا زيادة في عرض النقود باستثناء عام 1991 الذي شهد انخفاضًا طفيفًا في M2، وتؤكد هذه النتائج ان الاعتماد علي الاقتراض المحلي لتمويل العجز الحكومي يشكل احد المحركات المباشرة للتوسع النقدي بما يترجم طبيعة العلاقة التمويلية بين المالية العامة والجهاز المصرفي.

ب- تحويل العجز الحكومي ودوره في التوسع النقدي:

- الدين المحلي كمصدر للتمويل:

ارتفع الدين المحلي بشكل مستمر من 5545.0 مليون دينار في عام 1990 إلى 7777.2 مليون دينار في عام 1994 مما يعكس اعتماد الحكومة على الاقتراض لتمويل نفقاتها أو عجز موازنتها خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها ليبيا (الحصار الاقتصادي).

- **آلية التوسع النقدي:**

عندما تقترض الحكومة من البنوك التجارية، أو المصرف المركزي، فإن هذا الاقتراض غالبًا ما يتم عبر إصدار سندات أو أذون خزانة شراء الجهاز المصرفي لهذه الأدوات المالية يزيد من احتياطيات البنوك التجارية، مما يمكنها من خلق إئتمان إضافي (قروض) يزيد من عرض النقود (M2) عبر آلية المضاعف النقدي.

ج- تأثير التوسع النقدي على الاستقرار الاقتصادي:

- **التضخم:**

الزيادة المستمرة في عرض النقود (M2) من 6155.3 مليون دينار في 1990 إلى 8033.4 مليون دينار في 1994 مع الأخذ من الإعتبار الظروف الإنتاجية في تلك الفترة (التي كانت غالبا ما تكون محدودة أو متأثرة بالعوامل الخارجية)، ويمكن أن تترجم إلى ضغوط تضخمية، هذا التضخم قد يؤدي إلى تأكل القوة الشرائية للدينار الليبي وارتفاع الأسعار.

- مزاحمة القطاع الخاص:

الاقتراض الحكومي المكثف من السوق المحلية قد يؤدي إلى المزاحمة (Crowding Out) استثمارات القطاع الخاص، فالحكومة تتنافس مع القطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة، مما يرفع أسعار الفائدة، ويجعل الاقتراض أكثر تكلفة للمستثمرين من القطاع الخاص، وهو ما يعوق النمو الاقتصادي الحقيقي.

د- مؤشرات وتحولات:

- **عام 1991:**

يلاحظ انخفاض طفيف في عرض النقود (M2)، رغم ارتفاع الدين العام، هذا قد يعزى إلى عوامل أخرى مثل تشديد السياسة النقدية بشكل مؤقت، أو انخفاض في مكونات شبه النقود، أو سحب بعض الودائع لأسباب معينة أو ربما تزامن ذلك مع إجراءات حكومية لامتصاص السيولة، هذه الظاهرة تتطلب تحليلاً أعمق لظروف عام 1991 تحديدًا.

- **تسارع النمو في 1994:**

شهد عام 1994 أكبر قفزة في كل من الدين المحلي، وعرض النقود مما يشير إلى زيادة الاعتماد على التمويل المحلي أو تفاقم العجز الحكومي، وما يترتب عليه من توسع نقدي كبير.

الخلاصة:

تظهر البيانات وجود ارتباط قوي وموجب ومباشر بين الدين المحلى وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 1990 – 1994، ويشير هذا الارتباط إلى أن تمويل الحكومة لعجزها من خلال الاقتراض المحلي كان له تأثير توسعي على المعروض النقدي في الاقتصاد، هذا التوسع النقدي بالرغم من أنه يحل مشكلة التمويل الحكومي على المدى القصير؛ فإنه يحمل في طياته مخاطر اقتصادية جمة، مثل: التضخم، ومزاحمة القطاع الخاص، مما يستدعي الحاجة إلى إدارة حكيمة للدين العام، وسياسات نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

شكل (9) رسم بياني يوضح العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود في ليبيا للفترة 1990 – 1994

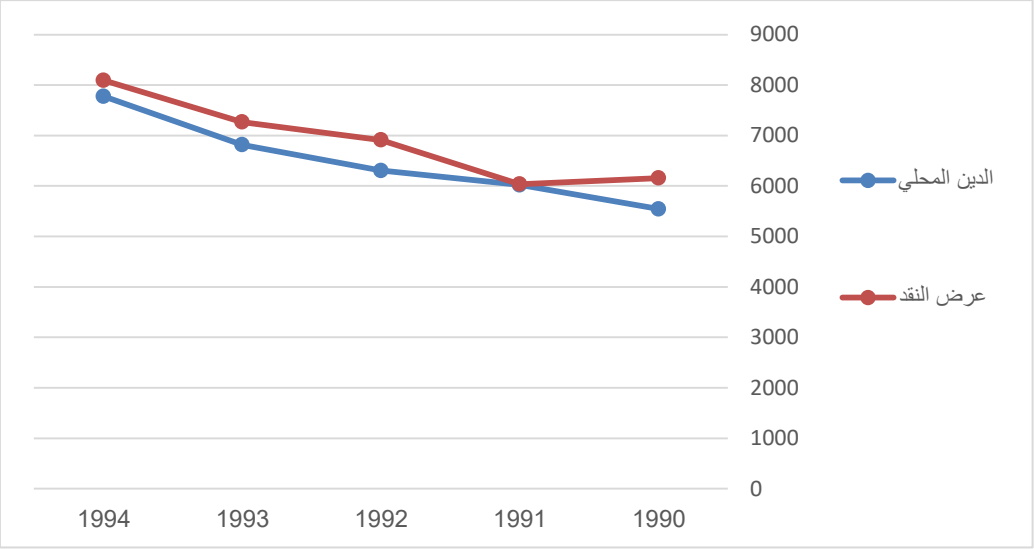

2- العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقد خلال الفترة 1995- 1999:

جدول (17) يوضح الدين المحلي، وعرض النقد للفترة 1995- 1999 – بالمليون دينار

السنة	الدين المحلي	عرض النقد (M2)
1995	7746.0	8942.7
1996	7644.4	8611.3
1997	7644.0	8998.9
1998	7644.0	9639.2
1999	7644.0	10181.4

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

أ- الدين المحلي:

استقرار نسبي مع انخفاض طفيف:

- **انخفاض ثم استقرار:**

بدأ الدين المحلي عند 7746.0 مليون دينار في عام 1995 ثم انخفض بشكل طفيف في عام 1996 إلى 7644.4 مليون دينار واستقر عند 7644.0 مليون دينار خلال الأعوام 1997، 1918، 1999، هذا الاستقرار يشير إلى أن الحكومة ربما حافظت على مستوى ثابت من الاقتراض المحلي أو إنها قامت بتسديد جزء ديونها.

- **دلالة الاستقرار:**

استقرار الدين المحلي يمكن أن يعكس تحسنًا في إدارة المالية العامة، أو زيادة في الإيرادات الحكومية (ربما من ارتفاع أسعار النفط أو زيادة الإنتاج بعد فترة صعبة) مما قلل من الحاجة إلى الاقتراض الجديد.

ب- عرض النقود M2:

نمو مستمر رغم استقرار الدين المحلي:

- **النمو الإجمالي:**

على الرغم من استقرار الدين المحلي بعد عام 1996 استمر عرض النقود (M2) من النمو من 8611.3 مليون دينار في 1996 بعد انخفاض طفيف عن (1995) ليصل إلى 10181.4 مليون دينار في عام 1999.

- **الاختلاف عن الفترة السابقة:**

هذا الاتجاه يختلف عن الفترة 1990 – 1994 حيث كانت هناك علاقة طردية أوضح بين الدين المحلي، وعرض النقود في هذه الفترة (1995 – 1999) يبدو أن عوامل أخرى غير الدين المحلي كانت المحرك الرئيسي لنمو عرض النقود.

ج- تفسير العلاقة المتغيرة (نمو M2 مع استقرار الدين):

- مصادر أخرى للتوسع النقدي:

بما أن الدين المحلي لم يكن المحرك الأساسي لنمو (M2) في هذه الفترة (خاصة بعد 1996) يجب البحث عن مصادر أخرى للتوسع النقدي قد تشمل هذه المصادر:

- **توسع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص:**

قد تكون البنوك التجارية قد زادت من منح الائتمان للشركات والأفراد مما يؤدي إلى زيادة الودائع نمو M2.

- **تأثير أرصدة العملات الأجنبية (صافى الأصول الأجنبية):**

إذا كانت الدولة تحقق فائضًا في ميزان المدفوعات (على سبيل المثال من ارتفاع عائد النفط) فإن هذا يؤدي إلى زيادة في إحتياطات العملة الأجنبية لدى المصرف المركزي التي تتحول إلى دينار ليبي في الاقتصاد مما يزيد من عرض النقود.

- **تغيرات في متطلبات الاحتياطي الالزامي:**

إذا قام المصرف المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي فإن ذلك يزيد من قدرة النبوك على الإقراض يزيد من M2.

- **السياسات النقدية التوسعية:**

قد يكون المصرف المركزي قد اتبع سياسة نقدية توسعية لدعم النشاط الاقتصادي.

الإستقلالية النسبية:

تشير هذه البيانات إلى أن العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود قد أصبحت أقل مباشرة مما كانت عليه من الفترة السابقة. هذا يمكن أن يكون مؤشرًا على تطور في إدارة السياسة النقدية والمالية حيث لم يعد الدين المحلي هو العامل الأوحد أو الأبرز من تحديد مستوى السيولة.

- **التضخم المحتمل:**

على الرغم من استقرار الدين المحلي فإن الزيادة المستمرة من عرض النقود (M2) لا تزال تحمل المخاطر تضخمية إذ لم يكن هناك نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي يمتص هذه السيولة الإضافية.

- **دلالات على الاستقرار المالي (المحتمل):**

يمكن اعتبار استقرار الدين المحلي على الأقل في هذه الفترة مؤشراً إيجابيا على قدرة الحكومة على إدارة ديونها أو تقليل إعتمادها على الاقتراض الجديد مما قد يسهم في تعزيز الاستقرار المالي على المدى الطويل.

الخلاصة:

تظهر الفترة 1995 – 1999 تحولاً في طبيعة العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود مقارنة بالفترة السابقة حيث تحولت من علاقه ارتباط وثيقة بالدين المحلي إلى علاقة ضعيفة الارتباط متأثرة بعوامل نقديه وماليه اخر ففي حين استقر الدين المحلي بعد عام 1996 استمر عرض النقود (M2) في النمو هذا يشير إلى أن مصادر أخرى غير الدين المحلي أصبحت هي المحرك الرئيسي لنمو السيولة النقدية في الاقتصاد الليبي خلال هذه السنوات.

تتطلب هذه الظاهرة تحليلاً أعمق للعوامل النقدية والمالية والاقتصادية الأخرى التي كانت نشطة في تلك الفترة مثل سياسات الائتمان المصرفي وتدفقات النقد الأجنبي والسياسات النقدية العامة للمصرف المركزي لفهم طبيعة هذا النمو في M2 بشكل شامل.

شكل (10) رسم بياني يوضح العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود في ليبيا للفترة 1995 – 1999

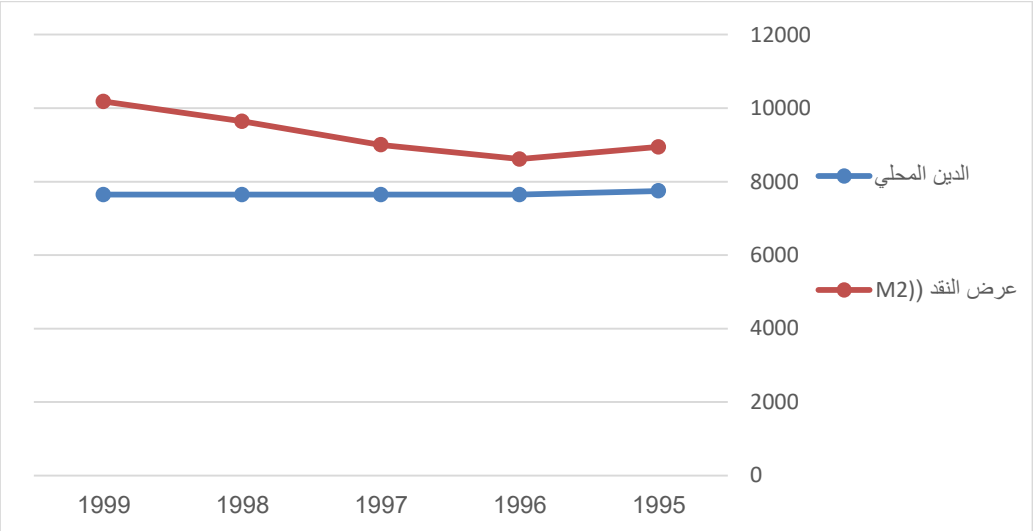

3– العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقد خلال الفترة 2000– 2004:

جدول (18) يوضح الدين المحلي، وعرض النقد للفترة 2000– 2004 – بالمليون دينار

السنة	الدين المحلي	عرض النقد (M2)
2000	110.0	10486.7
2001	255.0	12334.7
2002	60.0	12987.3
2003	60.0	14051.8
2004	–	15343.6

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

أ- الدين المحلي: انخفاض حاد واستقرار ثم اختفاء.

- تغير جذري:

يشهد الدين المحلي تغيرا جذريًا وملحوظا مقارنة بالفترات السابقة (1990- 1994 و1995 - 1999). بدأ عنده 110.0 مليون دينار في عام 2000 ثم ارتفع إلى 255.0 مليون دينار في 2001 (وهو أعلى مستوى في هذه الفترة القصيرة) لكنه انخفض بشكل حاد إلى 60.0 مليون دينار في 2002 واستمر على هذا المستوى في 2003.

الاختفاء في 2004:

تشير العلامة (-) في عام 2004 إلى أن الدين المحلي قد اختفى تمامًا أو أصبح قريبة جدًا من الصفر. هذا تحول كبير جداً ويدل على سياسة مالية مختلفة تمامًا.

- دلالات الانخفاض الشديد: هذا الانخفاض الحاد ثم اختفاء الدين المحلي يشير إلى تحسن كبير ومستدام في الوضع المالي العام للدولة.
- فائض موازنة كبيرة من المرجح أن يكون هذا نتيجة لتحقيق فوائض كبيرة جدًا في الموازنة العامة مما مكن الحكومة ليس فقط من تمويل نفقاتها دون الحاجة إلى الاقتراض بل أيضاً من تسديد ديونها المحلية بكاملها أو بشكل شبه كامل.
- عوامل محفزة: غالبا ما تكون هذه الفوائض مدفوعة بارتفاع كبير في إيرادات النفط خلال هذه الفترة أو ربما تحسن كبير في إيرادات النفط خلال هذه الفترة أو ربما تحسن في كفاءة الإنفاق الحكومية أو مزيج من الاثنين.

ب- عرض النقود (M2): استمرار النمو القوي:

- **نمو مطرد:**

على النقيض من الدين المحلي استمر عرض النقود (M2) في النمو بقوة، وبشكل مطرد طوال هذه الفترة من 10486.7 مليون دينار في عام 2000 إلى 15343.6 مليون دينار في عام 2004.

- **معدلات نمو عالية:**

هذه معدلات نمو عالية تشير إلى زيادة كبيرة في السيولة المتاحة في الاقتصاد.

ج- العلاقة المتناقضة:

نمو M2 رغم اختفاء الدين المحلي:

- انفصال كامل: العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود في هذه الفترة تظهر انفصالاً شبه كامل، فبينما يتقلص الدين المحلي، ويختفي يستمر عرض النقود (M2) من التوسع بقوة، هذا يؤكد بقوة أن الدين المحلي لم يعد (إن كان كذلك من الفترات السابقة) عاملاً رئيسيا أو مهيمنا في تحديد مستوى عرض النقود من الاقتصاد الليبي خلال هذه السنوات.
- مصادر جديدة للتوسع النقدي: هذا الانفصال يستدعي البحث عن مصار أخرى للتوسع النقدي التي من المرجح أن تكون:
- صافي الأصول الأجنبية (الاحتياطات الأجنبية): هذه هي الفترة التي شهدت فيها ليبيا تحسنا كبيرا في علاقاتها الدولية، وارتفاعًا في أسعار النفط العالمية، التدفقات الكبيرة في العملات الأجنبية (إيرادات النفط) إلى المصرف المركزي تترجم إلى زيادة في السيولة المحلية (دينار ليبي) في الاقتصاد وهذا هو المحرك الأكبر لنمو عرض النقود.
- توسع الإئتمان المصرفي للقطاع الخاص: مع تحسن الوضع الاقتصادي العام ووجود سيولة قد تكون البنوك قد زادت من منح القروض للقطاع الخاص مما يسهم في نمو M2.
- السياسات النقدية التوسعية: قد يكون المصرف المركزي قد اتبع سياسات تهدف إلى ضخ السيولة في الاقتصاد لدعم النمو، ولكن المحرك الرئيسي غالبا ما يكون مرتبطا بالتدفقات الأجنبية.

د- دلالات الاستقرار الاقتصادي والمالي:

- قوة المالية العامة:

يعد اختفاء الدين المحلية مؤشراً على قوة مالية غير مسبوقة للدولة، حيث يمكنها تمويل نفقاتها كلها من إيراداتها دون اللجوء إلى الاقتراض من السوق المحلية.

- تأثير إيجابي محتمل:

يمكن أن يكون لهذا الوضع المالي القوى آثار إيجابية عن الاقتصاد الكلي مثل تقليل عبء خدمة الدين وتوفير الموارد المالية للإنفاق على البنية التحتية والخدمات وربما خفض أسعار الفائدة لغير الحكوميين.

الخلاصة:

تظهر الفترة 2000 – 2004 تحولاً جذريا في العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود في ليبيا، فقد انخفض الدين المحلي بشكل حاد حتى اختفى في عام 2004، بينما استمر عرض النقود M2 في النمو بقوة، هذا يشير بوضوح إلى أن التحسن الكبير في المالية العامة للدولة المدفوع غالبا بإيرادات النفط المرتفعة وتراكم صافي الأصول الأجنبية أصبح هو المحرك الأساسي التوسع النقدي في الاقتصاد الليبي متجاوزًا دور الدين المحلي، هذه الفترة تمثل مرحلة من القوة المالية والاقتصادية، التي مكنت الدولة من تسديد ديونها المحلية مع الحفاظ على مستوى عالٍ من السيولة في الاقتصاد.

شكل (11) رسم بياني يوضح العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود في ليبيا للفترة 2002– 2004

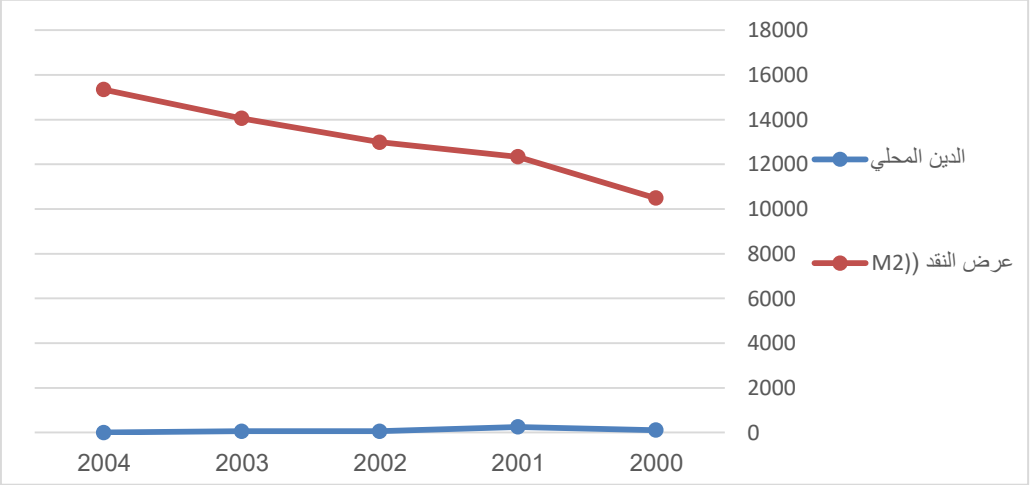

المطلب الثاني: مرحلة تقلبات الدين المحلي وتداعياتها النقدية (2005-2014)

1– العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقد خلال الفترة 2005– 2009:

جدول (19) يوضح الدين المحلي، وعرض النقد للفترة 2005– 2009 – بالمليون دينار

السنة	الدين المحلي	عرض النقد (M2)
2005	-	17096.3
2006	-	19655.9

2007	-	26982.1
2008	-	39744.5
2009	-	44161.3

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

أ- الدين المحلي:

- استمرار انعدام الرصيد القائم للدين المحلي: كما في عام 2004 يظهر الجدول أن الدين المحلي ظل غائبًا تماما ممثلاً بعلامة (-) طوال الفترة من 2005 إلى 2009 وهذا يؤكد استمرار السياسة المالية الحكيمة أو الظروف الاقتصادية التي أدت إلى تسديد الدين المحلي بكامله.
- دلالة السياسة المالية: هذا الغياب الدين المحلي يدل على درجة عالية من السيادة المالية للدولة فالحكومة لم تكن بحاجة إلى الاقتراض من السوق المحلية لتمويل نفقاتها مما يقلل من عبء خدمة الدين، ويحرر الموارد المالية لأغراض أخرى ويجنب الاقتصاد مخاطر مزاحمة القطاع الخاص.

ب-توسع عرض النقود (M2):

- نمو متسارع: يشهد عرض النقود (M2) نموًا هائلاً وغير مسبوق خلال هذه الفترة فقد تضاعف حجمه تقريبا من 17096.3 مليون دينار في عام 2005 إلى 44161.3 مليون دينار في عام 2009 هذه معدلات نمو تعد استثنائية في الاقتصاد الكلي.
- معدلات نمو متسارعة: يلاحظ أن النمو كان يتسارع بشكل خاص في عامي 2007 و2008 حيث زاد من 19655.9 في عام 2006 عام إلى 26982.1 في 2007 ثم إلى 39744.5 في 2008 قبل أن يتباطأ نسبيا في 2009 ولكنه لا يزال نمواً كبيراً.

ج- العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود:

انفصال مطلق:

- فك الارتباط التام:

في هذه الفترة تتضح العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود بأنها منفصلة تمامًا لا يوجد أي تأثير مباشر للدين المحلي على عرض النقود، حيث إن الدين المحلي غير موجود أصلاً، وهذا يؤكد بشكل قاطع أن محركات التوسع النقدي في الاقتصاد الليبي خلال هذه السنوات كانت خارجية عن نطاق الاقتراض الحكومي المحلي.

د- محركات النمو الهائل في عرض النقود (M2):

- الأسعار القياسية للنفط:

هذه الفترة تتزامن مع الارتفاع التاريخي لأسعار النفط العالمية خاصة في عامي 2007 و2008، وليبيا لكونها دولة نفطية دققت إيرادات هائلة من صادرات النفط.

- تأثير صافي الأصول الأجنبية:

التدفقات الهائلة للعملات الأجنبية من عائدات النفط يتم تحويلها إلى دينار ليبي من قبل المصرف المركزي، مما يؤدي إلى زيادة ضخمة في القاعدة النقدية في عرض النقود (M2)، يعد صافي الأصول الأجنبية هو المحرك الأكبر والأكثر هيمنة لنمو M2 خلال هذه الفترة.

- توسع الإئتمان المصرفي:

مع توفر السيولة الضخمة وتحسن الأوضاع الاقتصادية من المحتمل أن يكون هناك توسع كبير في الإئتمان الذي تمنحه البنوك التجارية للقطاع الخاص والأفراد مما يسهم أيضاً من نمو M2.

- الإنفاق الحكومي المتزايد:

مع الفوائض المالية الهائلة قد تكون الحكومة قد زادت مع إنفاقها العام على المشاريع التنموية أو الرواتب والإعانات مما يضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد.

هـ- الآثار الاقتصادية للنمو النقدي الهائل:

- التضخم: النمو الإنفجاري في عرض النقود إذ لم يقابله نمو حقيقي مماثل في الناتج المحلي الإجمالي (إنتاج السلع والخدمات) يؤدي حتمًا إلى ضغوط تضخمية كبيرة، وهذا يعني إرتفاعًا في الأسعار، وتآكلاً في القوة الشرائية وقد يؤثر على القدرة التنافسية للاقتصاد.
- فقاعة الأصول:

قد تؤدي السيولة المفرطة إلى تضخم في أسعار الأصول (مثل العقارات أو الأسهم) مما يخلق فقاعات اقتصادية محتملة.

- تحديات السياسة النقدية:

يواجه المصرف المركزي تحديات كبيرة في إدارة هذه السيولة الضخمة للسيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري دون الإضرار بالنمو الاقتصادي قد يتطلب ذلك أدوات معقدة لامتصاص السيولة (مثل إصدار شهادات الإيداع أو رفع متطلبات الاحتياطي).

الخلاصة:

تظهر الفترة 2005 2009 أن العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود في ليبيا قد وصلت إلى مرحلة الاستقلال التام، فمع غياب الدين المحلي بشكل كلي شهد عرض النقود (M2) نمواً هائلًا وإنفجاريًا مدفوعًا بشكل أساسي بالإيرادات النفطية القياسية ويتراكم صافي الأصول الأجنبية هذه الفترة تعكس قمة الوفرة المالية للدولة، ولكنها في الوقت نفسه تسلط الضوء على التحديات الكبيرة المرتبطة بإدارة السيولة المفرطة وتداعياتها المحتملة على الاستقرار السعري بالتضخم في الاقتصاد.

شكل (12) رسم بياني يوضح العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود في ليبيا للفترة 2005- 2009

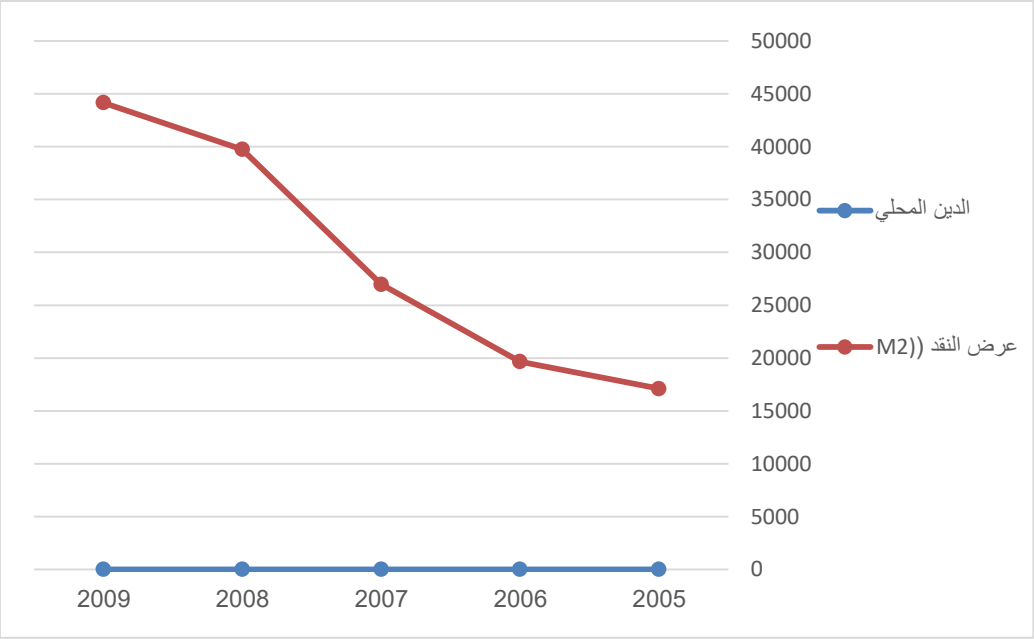

2- العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقد خلال الفترة 2010- 2014:

جدول (20) يوضح الدين المحلي، وعرض النقد للفترة 2010- 2014 – بالمليون دينار

السنة	الدين المحلي	عرض النقد (M2)
2010	-	46.313.7
2011	-	57.305.9
2012	-	63.731.5

69.005.9	0.0	2013
69.404.7	21.711.1	2014

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

أ- الدين المحلي:

- غياب مستمر ثم عودة:

استمر الدين المحلي غائبا (ممثلاً بـ -) في عامي 2010 و2011 و2012 مما يعكس استمراراً لفترة الذهبية للفوائض المالية النفطية وفي عام 2013 ظهر الدين المحلي بقيمة (0.0) التي قد تعني أنه ما زال معدومًا أو لا يذكر.

- ارتفاع الصادم في 2014:

التحول الجذري والدراماتيكي يحدث في عام 2014 حيث يقفز الدين المحلي إلى 21711.1 مليون دينار هذه القفزة غير مسبوقة وتاريخية تعكس تغيرًا جذريا من الظروف المالية الدولة.

- دلالات الارتفاع:

يشير هذا الارتفاع الحاد والمفاجئ إلى عودة الدولة للاعتماد على الاقتراض المحلي لتمويل نفقاتها، والأسباب وراء ذلك ترتبط بشكل مباشر بالاضطرابات السياسية والاقتصادية التي بدأت في عام 2011، وتفاقمت في السنوات التالية بما أثر سلبا على:

- إنتاج النفط وتصديره: انخفاض حاد في إيرادات النفط بسبب توقف الإنتاج والتصدير.
- ضعف المؤسسات: ضعف القدرة الحكومية على تحصيل الإيرادات الأخرى وإدارة المالية العامة بفاعلية.
- ارتفاع النفقات: زيادة النفقات الأمنية والعسكرية بالإضافة إلى استمرار دفع الرواتب والإنفاق الجاري.

ب- عرض النقود (M2):

استقرار النمو المتباطئ في النهاية: نمو مستمر: استمر عرض النقود M2في النمو خلال معظم هذه الفترة من 46313.7 مليون دينار في عام 2010 ليصل إلى 69.005.9 مليون دينار في عام 2013.

- تباطؤ النمو في 2014:

على الرغم من الارتفاع الهائل في الدين المحلي في 2014 يلاحظ أن النمو عرض النقود تباطأ بشكل كبير من هذا العام، حيث ارتفع فقط إلى 69.404.7 مليون دينار وهو ما يمثل زيادة طفيفة جدا مقارنة بالسنوات السابقة. هذا التباطؤ مع ارتفاع الدين يشير إلى أن عوامل أخرى كانت تعمل على كبح جماح نمو عرض النقود.

ج- العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود:

تحول جذري ومفارقات:

- 2013 – 2010 (مرحلة ما قبل الدين):

خلال السنوات التي لم يظهر فيها الدين المحلي استمر عرض النقود في النمو بقوة مما يؤكد مرة أخرى أن محركاته الرئيسة كانت تتعلق بصافي الأصول الأجنبية (إيرادات النفط المتراكمة حتى 2010 وتصرف الحكومة في الاحتياطات بعدها) وتوسع الائتمان.

- 2014 (مرحلة عودة الدين):

هنا تكمن المفارقة على الرغم من الارتفاع الهائل وغير المسبوق للدين المحلي لم يقابله تسارع في نمو عرض النقود، بل على العكس تباطأ النمو بشكل حاد هاذا يشير إلى أن آليات تمويل الدين المحلي في 2014 ربما لم تكن ذات طبيعة توسعية كبيرة على M2 مباشرة أو أن عوامل أخرى معاكسة كانت أقوى.

- تمويل الدين:

قد يكون جزء كبير من الدين قد تمويله عبر اقتراض من المصرف المركزي (طبع نقود) وهو ما يجب أن يزيد النقد M2ومع ذلك قد تكون هناك عوامل أخرى أدت إلى امتصاص السيولة أو عدم وصول هذه الأموال بالكامل إلى الاقتصاد المتداول (مثلاً سحب ودائع، هروب رؤوس أموال، انخفاض تحويلات، انكماش في الائتمان المصرفي للقطاع الخاص).

- انكماش عوامل أخرى:

قد يكون الانهيار الاقتصادي في 2014 قد أدى إلى انكماش قوى في صافى الأصول الأجنبية (بسبب توقف النفط) أو انكماش في الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص بسبب

حالة عدم اليقين والمخاطر هذه العوامل الانكماشية، ربما عادلت أو فاقت الأثر التوسعي للدين المحلي على M2.

- أزمة السيولة:

تباطؤ نمو M2 بشكل حاد في 2014 حتى مع الدين الكبير قد يكون مؤشراً على بداية أزمة سيولة أو انكماش في النشاط الاقتصادي الحقيقي، حيث لم تعد الأموال تتدفق بالوتيرة نفسها إلى الاقتصاد الفعلي.

د- دلالات التحولات الهيكلية:

- تدهور مالي:

الارتفاع المفاجئ للدين العام في عام 2014 هو مؤشر صريح على تدهور حاد من الوضع المالي العام للدولة، وتحول من دولة ذات فوائض مالية ضخمة إلى دولة تعاني من عجز وتلجأ للاقتراض

- نهاية حقبة الوفرة:

تشير هذه البيانات إلى نهاية حقبة الوفرة المالية المطلقة، التي اتسمت بها السنوات السابقة، وبداية مرحلة جديدة من التحديات المالية والاقتصادية.

- تحديات السياسة النقدية:

يضع هذا الوضع المصرف المركزي أمام تحديات معقدة فمن ناحية هناك ضغوط لتمويل الحكومة، ومن ناحية أخرى هناك حاجة للحفاظ على الإستقرار النقدي في بيئة متدهورة.

الخلاصة:

تظهر الفترة 2010 – 2014 تحولاً مأساويًا في العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود في ليبيا، فبعد سنوات من غياب الدين المحلي ونمو قوي لـ M2 مدفوعا بإيرادات النفط، شهد عام 2014 عودة مفاجئة وكبيرة للدين المحلي نتيجة للأزمة السياسية والاقتصادية، المفارقة تكمن في أن هذا الارتفاع الدراماتيكي في الدين لم يقابله تسارع مماثل في نمو M2، بل على النقيض تباطأ نمو M2 بشكل حاد، هذا يشير إلى أن العوامل السببية المرتبطة بالأزمة (مثل انخفاض الإيرادات النفط وربما انكماش الإئتمان) كانت قوية بما يكفي لتعويض الأثر التوسعي لعودة الدين المحلي على عرض النقود مما يعكس وضعا اقتصاديا معقدا ومتدهوراً.

شكل (13) رسم بياني يوضح العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود في ليبيا للفترة 2005- 2009

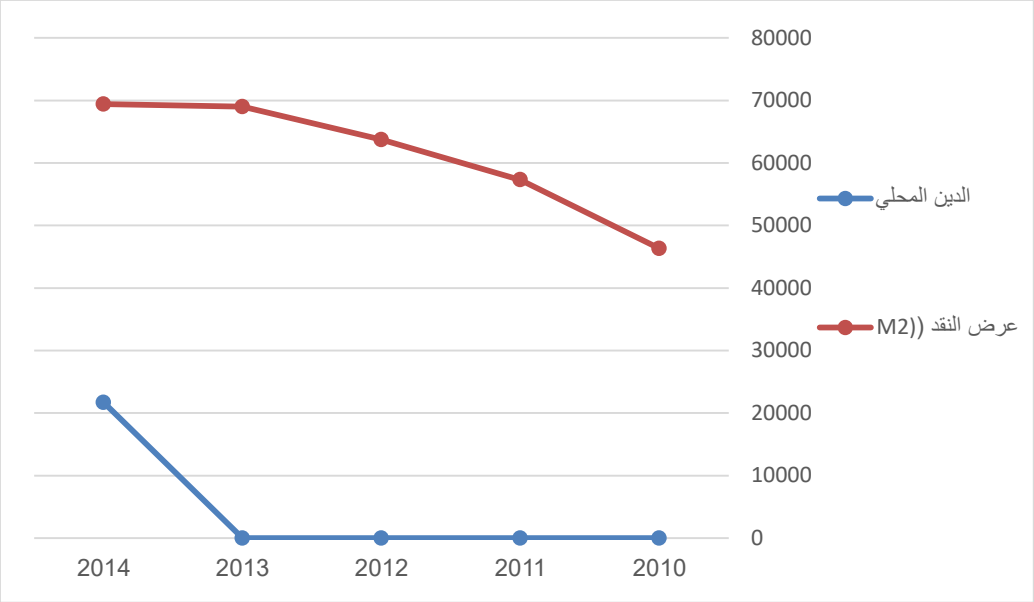

المطلب الثالث: مرحلة الاستقرار أو التحديات المالية (2015-2022)

1- العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقد خلال الفترة 2015- 2019:

جدول (21) يوضح الدين المحلي، وعرض النقد للفترة 2015- 2019 – بالمليون دينار

السنة	الدين المحلي	عرض النقد (M2)
2015	40.882.7	78.606.3
2016	46.559.3	96.320.9
2017	57.849.4	111.338.7
2018	62.371.6	110.720.5
2019	57.400.7	108.741.4

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

أ- الدين المحلي:

- نمو مستمر:

بدأ الدين المحلي عند مستوى مرتفع 40.882.7 مليون دينار في عام 2015 واستمر في الارتفاع بشكل مطرد حتى بلغ ذروته عند 62371.6 مليون دينار في عام 2018، هذا الإرتفاع يعكس استمرار الأزمات المالية والاقتصادية التي بدأت في عام 2011 وتفاقمت بعد 2014.

- تراجع طفيف في 2019:

حيث شهد عام 2019 تراجعًا طفيفًا في الدين المحلي إلى 57400.7 مليون دينار وهو ما قد يشير إلى محاولات لضبط الإنفاق أو تحسن نسبي في بعض الإيرادات أو ربما إعادة هيكلة لبعض الديون.

- دلالة النمو:

يؤكد النمو المستمر للدين المحلي استمرار عجز الموازنات الحكومية وتزايد الإعتماد على الإقتراض لتمويل النفقات الجارية والطارئة خاصة في ظل استمرار الإضطرابات السياسية وتأثر قطاع النفط.

ب- عرض النقود M2:

- نمو مرتفع ثم تباطؤ وانكماش:
- نمو قوي مبدئيا: استمر عرض النقود (M2) في النمو بقوة من 78.606.3
- في عام 2015 ليصل إلى ذروته عند 111338.7 مليون دينار في عام 2017 هذا النمو يعكس استمراراً من السيولة من الاقتصاد سواء عبر التمويل العجز الحكومي أو عوامل أخرى.
- تباطؤ ثم انكماش في 2018 و2019:

بعد بلوغ الذروة في 2017 شهد M_2 تباطؤ النمو في 2018 ثم انكماش طفيف في 2019 إلى 108741.4 مليون دينار، هذا التراجع في نهاية الفترة يمثل تحولاً مهمًا.

ج- العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود:

- علاقة طردية قوية مع تحول في النهاية:

علاقة طردية غالبا خلال معظم الفترة (2015 – 2018) تظهر البيانات علاقة طردية واضحة بين الدين المحلي، وعرض النقود فمع كل زيادة في الدين المحلي يلاحظ ارتفاعاً في M2 مما يؤكد أن تمويل الدين المحلي كان عاملاً رئيسيًا في التوسع النقدي، وهذا يشير إلى أن الحكومة كانت تعتمد بشكل كبير على الإقتراض من المصرف المركزي (طبع نقود) أو الجهاز المصرفي التجاري لتمويل عجزها مما يضخ السيولة في الاقتصاد.

- التحول في 2019:

في عام 2019 تراجع كل من الدين المحلي، وعرض النقود وتراجع الدين المحلي قد يكون نتيجة لمحاولات ضبط مالي أو تحسن طفيف في الإيرادات في حين أن تراجع M2 قد يعكس أيضاً:

- انكماش النشاط الاقتصادي: تفاقم الأزمة الاقتصادية قد يؤدي إلى انخفاض في الطلب على الإئتمان وانكماش عام في النشاط.
- أزمة السيولة: قد تكون هناك أزمة سيولة أثرت على توافر النقد خاصة إذا كانت البنوك تعاني من مشاكل في السيولة.
- هروب رؤوس الأموال:

استمرار عدم الاستقرار قد يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وتراجع في الودائع

د- الأثار الاقتصادية والسياق العام:

- التضخم وانهيار القوة الشرائية:

النمو الكبير في عرض النقود المصحوب بالتدهور القدرة الإنتاجية (بسبب الصراعات وتوقف النفط) أدى حتمًا إلى ارتفاع معدلات التضخم وإنهيار في القوة الشرائية للدينار الليبي.

- تدهور قيمة العملة:

ارتبط هذا التوسع النقدي بإنهيار قيمة الدينار في السوق الموازنة مما زاد تكلفة المعيشة وصعوبة الإستيراد.

- أزمة السيولة المصرفية:

على الرغم من النمو في M2 عانت البنوك الليبية خلال هذه الفترة من أزمات سيولة حادة حيث كان هناك نقص في النقد المتداول (الكاش) مما يشير إلى وجود مشكلات هيكلية في القطاع المصرفي وعدم ثقة بالعملة المحلية.

- تحديات السياسة المالية والنقدية:

أصبحت السياسة النقدية في وضع صعب للغاية حيث اضطر المصرف المركزي التي تمويل الحكومة في ظل ظروف استثنائية، مما قوض استقلاليته وقدرته على تحقيق أهداف الإستقرار السعري.

الخلاصة:

تظهر الفترة 2015 – 2019 تدهوراً ماليا واقتصاديا مستمرا في ليبيا، فقد شهدت هذه السنوات نموا كبيرا في الدين المحلي الذي أصبح المحرك الرئيسي لتوسع نقدي ضخم في M2 خلال معظم الفترة، وهذا التوسع النقدي في ظل إنهيار الإنتاج النفطي وتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية أدى إلى تضخم مرتفع وإنهيار في القوة الشرائية للدينار الليبي، وأزمات سيولة مصرفية التحول الطفيف في 2019 بإنكماش كل من الدين وM2قد يشير إلى محاولات لضبط الأوضاع أو تفاقم بعض العوامل الانكماشية في الاقتصاد، لكن الصورة العامة للفترة هي صورة تدهور هيكلي مدفوع بالصراع والإعتماد المفرط على التمويل النقدي.

شكل (14) رسم بياني يوضح العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود في ليبيا للفترة 2015– 2019

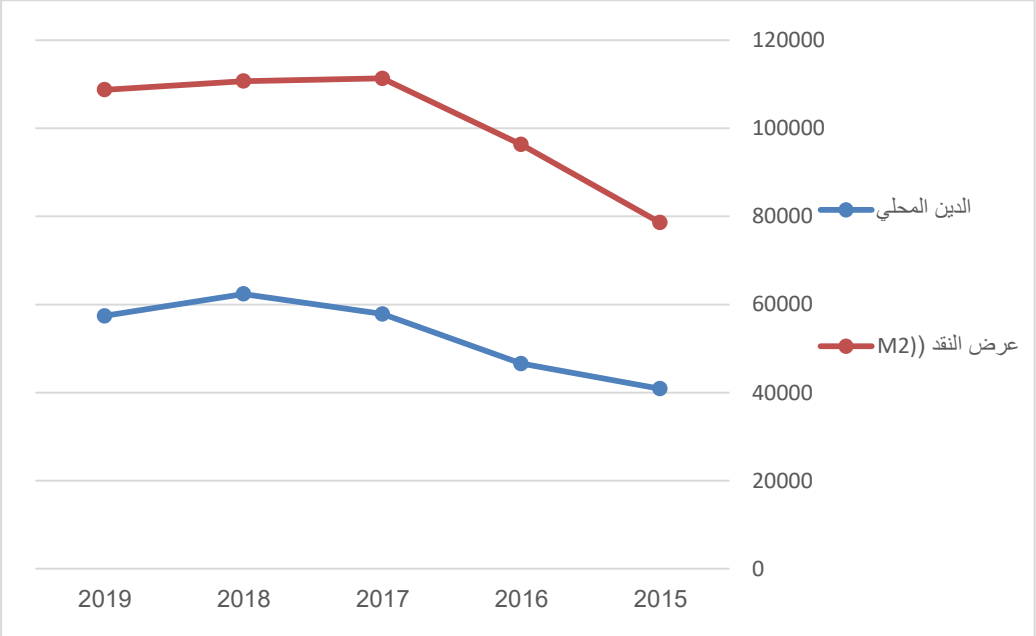

2– العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقد خلال الفترة 2020– 2022:

جدول (22) يوضح الدين المحلي، وعرض النقد للفترة 2020– 2022 – بالمليون دينار

السنة	الدين المحلي	عرض النقد (M2)

2020	84.107.0	12.50543.0
2021	84.107.0	100.618.3
2022	84.107.0	110.338.9

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

أ- الدين المحلي: استقرار عند مستوى مرتفع جدًا:

- استقرار غير مسبوق:

يلاحظ أن الدين المحلي ظل ثابتًا عند مستوى مرتفع جدا 84107.0 مليون دينار طوال السنوات الثلاث (2020 /2021/ 2022) هذا الاستقرار عند هذا المستوى المرتفع هو مؤشر هام للغاية.

- دلالات الاستقرار:
- تراكم الديون السابقة: يشير هذا إلى أن الدين المتراكم من الفترات السابقة (خاصة بعد عام 2014) وصل إلى مستوى استقر عنده، وربما يعكس ديونًا هيكلية طويلة الأجل أو ديونًا مستحقة للبنوك المركزية أو التجارية لم تتم تسويتها بعد.
- غياب الاقتراض الجديد أو تسوية الديون:

قد يعني هذا أن الحكومة لم تلجأ إلى إقتراض محلي جديد لزيادة رصيد الدين أو إنها قامت بتسوية بعض الديون القديمة بشكل يوازن أي اقتراض جديد، وهذا يمكن أن يكون نتيجة لتحسن نسبي في إيرادات الدولة أو ضغط لضبط الإنفاق بعد فترة التدهور الشديد.

- حدود الاقتراض:

قد يكون هذا المستوى هو الحد الأقصى الذي يمكن للحكومة الاقتراض به من السوق المحلية في ظل الظروف السائدة.

ب- عرض النقود (M2): تذبذب كبير مع اتجاه عام للتعافي بعد انخفاض حاد:

- نمو قوي في 2020:

بدأ عرض النقود عند مستوى مرتفع 125543.0 مليون دينار في عام 2020 مواصلاً الاتجاه التوسعي من السنوات السابقة.

- انخفاض حاد في 2021:

شـهد عـام 2021 انخفاضـا ملحوظـا فـي M2 إلـى 100618.3 مليـون دينـار وهـاذا الانخفاض يمثل تحولاً مهمًا بعد سنوات من النمو المستمر ويحتاج إلى تفسير دقيق.

- تعافي جزئي في 2022:

عاد M2 للإرتفاع في عام 2022 ليصل إلى 1163383.9 مليون دينار مما يشير إلى تعافي جزئي بعد الإنخفاض الحاد في العام السابق لكنه لا يزال أقل من مستوى 2020.

ج- العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود:

- انفصال واضح مع تأثير عوامل أخرى:

انفصال مطلق مع استقرار الدين المحلى عند نفس القيمة طوال الفترة بينما تذبذب عرض النقود M 2 بشكل كبير يتأكد الانفصال التام بين الدين المحلي (رصيد) والتغيرات قصيرة الأجل في عرض النقود خلال هذه الفترة.

- محركات التذبذب في M2: هاذا الانفصال يعني أن محركات التذبذب M2 كانت عوامل أخرى، غير الدين المحلي.

إيرادات النفط وعوامل جيوسياسية: هذه الفترة شهدت تقلبات كبيرة في أسعار النفط العالمية، وكذلك في الإنتاج والتصدير الليبي بسبب الإغلاقات المتكررة للحقول والموانئ، أي تحسن في إيرادات النفط (صافي الأصول الأجنبية) يمكن أن يضخ السيولة وأي تراجع يمكن أن يقلل منها.

- تغيرات في سياسات المصرف المركزي:

قد يكون المصرف المركزي قد اتخذ إجراءات لامتصاص السيولة (مثل عمليات السوق المفتوحة) أو لإعادة هيكلة بعض الودائع خاصة في عام 2021 الذي شهد الانخفاض الحاد.

- أزمة السيولة، والتوحيد المصرفي:

شهدت ليبيا خلال هذه الفترة استقراراً لأزمة السيولة النقدية ومحاولات لتوحيد المصرف المركزي مما أثر على تدفق الأموال وتوزيعها.

الانخفاض في M2في 2021 قد يكون مرتبطا بإجراءات لضبط هذه للأوضاع مثل عمليات السحب من الودائع أو إعادة تقييم بعض الأصول.

- تأثير سعر الصرف:

شهدت هذه الفترة تعديلاً في سعر صرف الدينار الليبي في عام 2021 إعادة تقييم سعر الصرف يمكن أن يكون لها تأثيرات معقدة على قيمة الأصول والالتزامات على عرض النقود. الانخفاض في M2 في 2021 قد يعكس جزئيا آثار هاذا التعديل.

د- الاطار الاقتصادي العام:

- استقرار مالى غير مستدام:

استقرار الدين المحلي عند مستوى مرتفع جداً ليس بالضرورة مؤشرا على التعافي الكامل بل قد يعكس جموداً في قدرة الدولة على تسديد ديونها المتراكمة في ظل استمرار التحديات.

- تحديات الإستقرار النقدي:

التذبذب الكبير في عرض النقود يعكس بيئة اقتصادية غير مستقرة، حيث يصعب على المصرف المركزي التحكم في معدلات التضخم او التنبؤ بالمسارات المستقبليه للكتله النقدية .

- التضخم:

حتى مع تراجع في M2 في 2021 فإن المستويات الإجمالية لعرض النقود لا تزال مرتفعة وقد تسهم في استمرار الضغوط التضخمية خاصة إذ لم يقابلها نمو إنتاجي كافٍ.

الخلاصة:

تظهر الفترة 2020 – 2022 انفصالاً واضحًا ومستمراً بين الدين المحلي (رصيد) والتغيرات من عرض النقود (M2) في ليبيا.

فقد استقر الدين المحلي عند مستوى مرتفع جداً، بينما شهد عرض النقود تذبذبا كبيراً وبالرجوع إلى بيانات جدول 22 نلاحظ انخفاض حادًا في 2021 ثم تعافى جزئيًا في 2022، هذا يشير إلى أن الدين المحلي لم يعد العامل المهيمن من تحديد مسار السيولة، وبدلا من ذلك فإن العوامل الخارجية الأخرى مثل تقلبات إيرادات النفط والسياسات النقدية للمصرف المركزي (بما في ذلك تعديل سعر الصرف) والتحديات الهيكلية في القطاع المصرفي أصبحت هي المحركات الرئيسة للتغيرات فيM2 وهذه الفترة تعكس استمرار التحديات الاقتصادية والمالية في ليبيا مع محاولات لضبط الأوضاع المالية والنقدية في بيئة شديدة التقلب.

شكل (15) رسم بياني يوضح العلاقة بين الدين المحلي، وعرض النقود في ليبيا للفترة 2020 – 2022

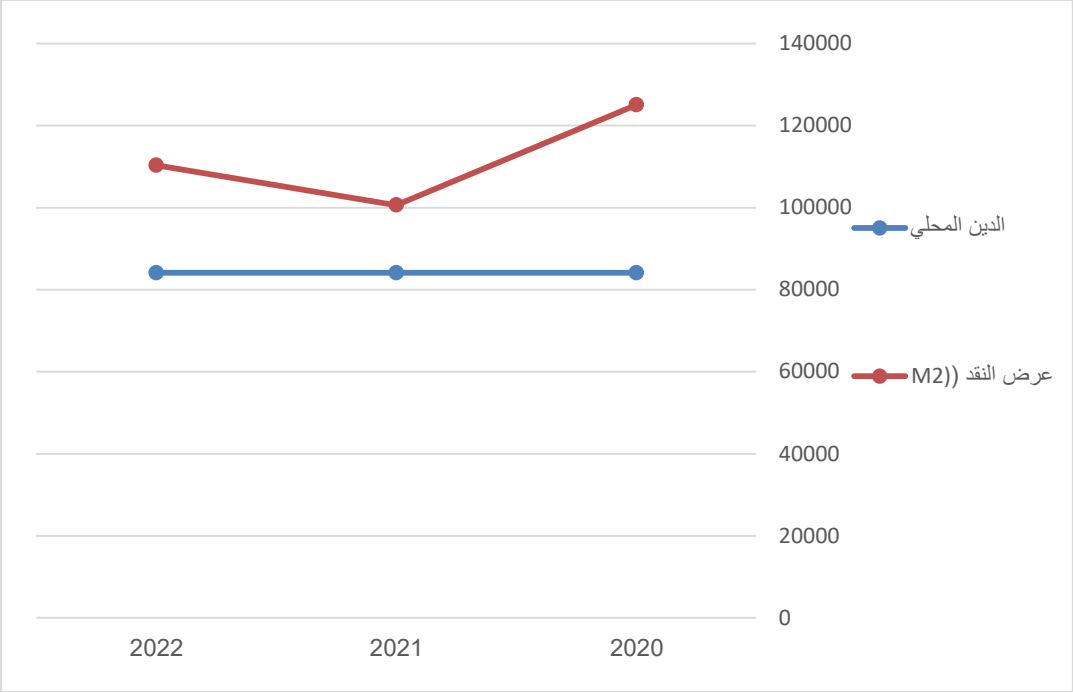

المبحث الثالث

تحليل العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود:

المطلب الأول: دور السياسة الضريبية في إدارة السيولة النقدية (1999-2004)

1- تحليل العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود خلال الفترة 1990 – 1994:

جدول (23) يوضح الضرائب، وعرض النقود للفترة 1990- 1994 – بالمليون دينار

السنة	الضرائب	عرض النقود M2 بالمليون دينار
1990	375.0	6.155.3
1991	375.0	6.0357
1992	357.0	6.913.2
1993	435.0	7.268.0
1994	363.8	8.093.4

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

يمكن تحليل العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود (M2) خلال الفترة من 1990 إلى 1994 ويظهر التحليل أن العلاقة بين المتغيرين ليست ثابتة بل تتأثر بعوامل متعددة.

ويمكن ملاحظة أن عرض النقود (M2) شهد تقلبات حيث انخفض في بداية الفترة، ثم عاد للنمو مجددًا في المقابل كانت الضرائب غير مستقرة وتتأرجح بين الزيادة والانخفاض مما يشير إلى أنها لم تتبع نمطًا ثابتًا يتناسب طرديًا مع تطور عرض النقود.

- تحليل العلاقة:
- 1990 – 1991: شهدت هذه الفترة إنخفاضا طفيفا في عرض النقود من 6,155.3 مليون دينار إلى 6,035.7 مليون دينار بينما حافظت الضرائب على قيمتها 375 مليون دينار وهذا يشير إلى أن السياسة النقدية كانت تميل نحو الإنكماش (خفض السيولة)، بينما ظلت السياسية الضريبية ثابتة.
- 1992: استمر عرض النقود في النمو ليصل إلى 6,9132 مليون دينار بينما شهد هذا العام انخفاضًا في الضرائب إلى 357 مليون دينار وهذه الحالة قد تشير إلى سياسة تهدف إلى تحفيز الاقتصاد من خلال خفض الأعباء الضريبية.

- 1993: في هذا العام تم زيادة الضرائب بشكل كبير لتصل إلى 435 مليون دينار في حين استمر عرض النقود من الارتفاع وهذه الزيادة قد تكون محاولة من قبل الحكومة لامتصاص جزء من السيولة الزائدة في الاقتصاد بهدف كبح التضخم المحتمل.
- 1994: عادت الضرائب إلى الانخفاض مرة أخرى لتصل إلى 363.8 مليون دينار بينما استمر عرض النقود في النمو، وقد يشير هذا إلى أن الحكومة عدلت سياستها الضريبية مجددًا ربما لتخفيف العبئ الضريبي على المواطنين أو الشركات بعد عام من الزيادة.

الخلاصة:

إن العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود خلال الفترة من 1990 إلى 1994 اتسمت بغياب الارتباط الوثيق، حيث عكست البيانات الضريبية محاولات غير متزامنة لإدارة السيولة النقدية، مما يشير إلى افتقار التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية خلال تلك الفترة في حين أن عرض النقود كان في حالة توسع مستمر بعد عام 1991 وكانت الضرائب تستخدم أداة مرنة في محاولة لضبط التوازن الاقتصادي.

ويمكن القول إن السياسة المالية (الضرائب) لم تكن متكاملة تماما مع السياسة النقدية (عرض النقود) مما قد يؤثر على فعالية كل منهما.

شكل (16) رسم بياني يوضح العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 1990 – 1994

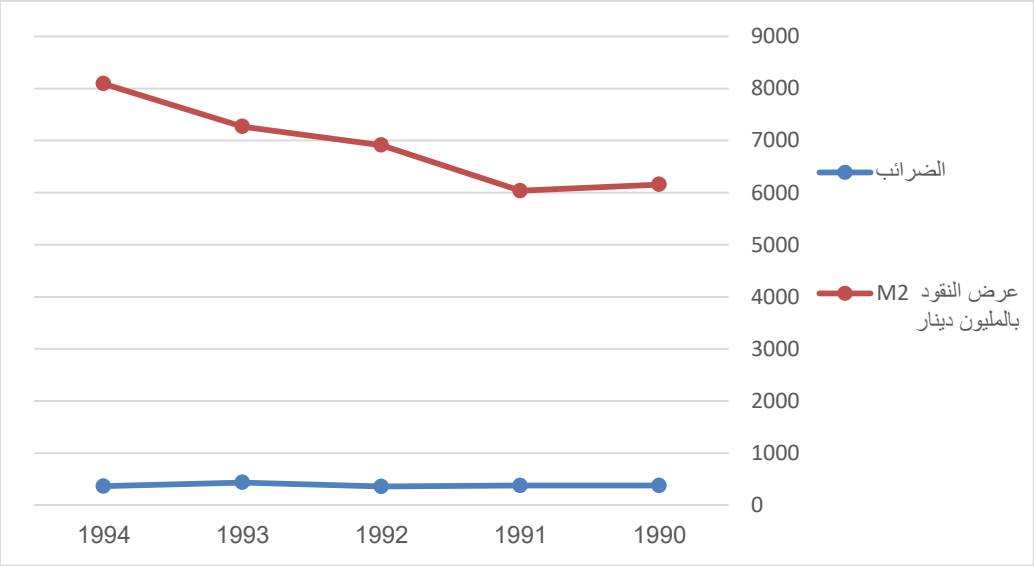

2- تحليل العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود خلال الفترة 1995- 1999:

جدول (24) يوضح الضرائب، وعرض النقود للفترة 1995- 1999 – بالمليون دينار

السنة	الضرائب	عرض النقود M2 بالمليون دينار
1995	438.0	8942.7
1996	444.0	8611.3
1997	441.0	8998.9
1998	535.0	9639.2
1999	620.1	10181.4

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تظهر البيانات المتاحة للعلاقة بين الضرائب، وعرض النقود (M2) خلال الفترة من 1995 إلى 1999 نمطًا معقدا يشير إلى أن السياسات المالية والنقدية لم تكن دائمًا متزامنة بشكل كامل: يمكن تحليل هذه العلاقة:-

- **عرض النقود M2:**

بشكل عام شهد عرض النقود نموًا تصاعديًا مستمرًا من 8.942.7 مليون دينار في عام 1995 إلى 10.181.4 مليون دينار في عام 1999 وهذا النمو يعكس سياسة نقدية توسعية تهدف إلى زيادة السيولة في الاقتصاد وهو ما قد يكون دافعًا لزيادة النشاط الاقتصادي.

- **الضرائب:**

في المقابل شهدت الضرائب تقلبات غير منتظمة قبل أن تتبع مساراً تصاعديا حادًا في نهاية الفترة، وهذه التقلبات تشير إلى أن السياسة الضريبية كانت تستخدم أداة مرنة وربما للاستجابة للتغيرات الاقتصادية أو لامتصاص السيولة الزائدة.

- **1999:**

استمر النمو في كل من عرض النقود والضرائب حيث وصل عرض النقود إلى 10,181.4 مليون دينار وارتفعت الضرائب إلى 620.1 مليون دينار وهذا التزامن يشير إلى أن السياسة المالية كانت مواكبة التوسع النقدي وربما لتمويل نفقات متزايدة أو للسيطرة على معدلات التضخم المحتملة.

الخلاصة:-

أن العلاقة خلال هذه الفترة 1995 – 1999 اتسمت بضعف الارتباط (او انعدام التوافق التام) من حيث إن السياسة النقدية كانت تسير في اتجاه توسعي بشكل عام، وكانت السياسة الضريبة تتقلب مما يشير إلى أنها كانت تستخدم أداة للتحكم في الاقتصاد والاستجابة للتغيرات، وهذا التفاوت بين السياستين قد يؤدي إلى نتائج غير متوقعة خاصة في إدارة التضخم والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

شكل (17) بياني يوضح العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 1995– 1999

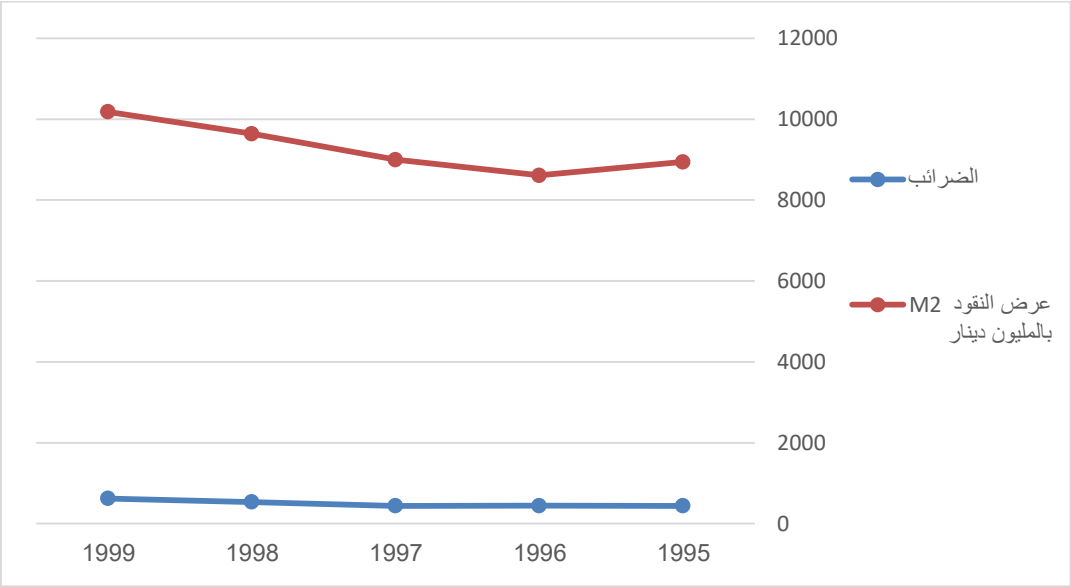

3- تحليل العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود خلال الفترة 2000– 2004:

جدول (25) يوضح الضرائب، وعرض النقود للفترة 2000– 2004 – بالمليون دينار

السنة	الضرائب	عرض النقود M2 بالمليون دينار
2000	637.1	10486.7
2001	706.8	12.334.7
2002	715.1	12987.3
2003	890.6	14051.8
2004	1037.6	15343.6

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تظهر البيانات المتاحة للعلاقة بين الضرائب، وعرض النقود (M2) خلال الفترة 2000 – 2004 نمطًا واضحًا من التوسع النقدي والمالي المتكامل على عكس الفترات السابقة ويظهر هنا تناغم أكبر بين السياستين النقدية والضريبية.

- شهدت كل من الضرائب، وعرض النقود نموًا مستمرًا ومطردًا خلال هذه الفترة فارتفعت الضرائب من 637.1 مليون دينار في عام 2000 إلى 1,037.6 مليون دينار في عام 2004، بينما زاد عرض النقود من 10,486.7 مليون دينار إلى15,343.6 مليون دينار، وهذا التزامن يشير إلى أن السياسة الاقتصادية العامة كانت توسعية، حيث كان هناك هدف لزيادة السيولة في الاقتصاد بالتوازي مع زيادة الإيرادات الحكومية.
- 2000 – 2002: شهدت هذه الفترة ارتفاعًا مستمرًا في كل من الضرائب، وعرض النقود مما يعكس سياسة توسعية مشتركة.
- زادت الضرائب من 6371 مليون دينار إلى 715.1 مليون دينار.
- ارتفع عرض النقود من 10486.7 مليون دينار إلى 12,987.3 مليون دينار.
- 2003 – 2004: استمر كل من الضرائب، وعرض النقود في مسارهما التصاعدي بشكل حاد حيث زادت الضرائب بشكل ملحوظ في عام 2004 إلى 1037.7 مليون دينار وهو ما قد يعكس النمو الاقتصادي أو الحاجة إلى تمويل الإنفاق الحكومي المتزايد.

الخلاصه:-

أن العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود خلال الفترة 2000 – 2004 اتسمت بوجود مسار تصاعدي متزامن بين المتغيرين وهذا التناغم بين السياسات النقدية والمالية يشير إلى أن الحكومة كانت تتبنى استراتيجية اقتصادية متكاملة تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة السيولة مع ضمان زيادة الإيرادات الحوكمية لتلبية المتطلبات المالية المتزايدة وهذا التنسيق في السياسات يعكس إدارة اقتصادية أكثر استقرارًا وتوازنًا.

شكل (18) رسم بياني يوضح العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2000- 2004

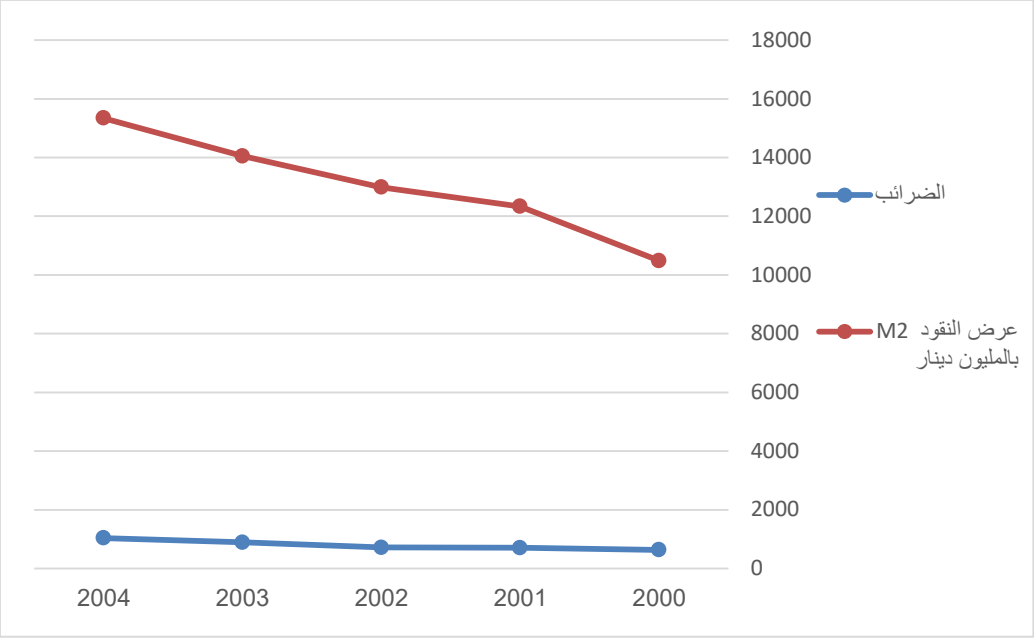

المطلب الثاني: السياسة الضريبية في ظل المتغيرات الاقتصادية (2005-2014)

1- تحليل العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود خلال الفترة 2005- 2009:

جدول (26) يوضح الضرائب، وعرض النقود للفترة 2005- 2009 – بالمليون دينار

السنة	الضرائب	عرض النقود M2 بالمليون دينار
2005	1044.0	17096.3
2006	1259.7	19655.9
2007	1376.0	26982.1
2008	2790.5	39744.5
2009	2504.8	44161.3

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تظهر البيانات في الجدول علاقة قوية وإيجابية بين الضرائب، وعرض النقود في الفترة من عام 2005 إلى 2009 ويلاحظ أن الزيادة في قيمة الضرائب يصاحبها ارتفاع في عرض النقود.

- الفترة 2005 – 2007:

شهدت هذه الفترة ارتفاعا تدريجيا ومستمرًا في كل من الضرائب، وعرض النقود مما يشير إلى نمو اقتصادي صحي ومستقر.

- عام 2008:

حدثت قفزة نوعية في الضرائب مما يعكس على الأرجح زيادة كبيرة في النشاط الاقتصادي أو ربما تطبيق سياسات ضريبية جديدة وقد تبعت هذه الزيادة ارتفاعا حادا في عرض النقود مما يؤكد العلاقة القوية بين المتغييرين.

- عام 2009:

على الرغم من الإنخفاض الطفيف في الضرائب استمر عرض النقود في الارتفاع، ويمكن تفسير هذا الانفصال المؤقت في العلاقة بوجود عوامل أخرى مؤثرة على عرض النقود غير الضرائب مثل السياسة النقدية التوسعية للبنك المركزي أو التغيرات في تدفقات الإستثمار.

- وتشير البيانات إلى أن الضرائب هي مؤشر قوي على النشاط الاقتصادي، وأن الزيادة في الإيرادات الضريبية غالبًا ما تكون مصحوبة بزيادة في عرض النقود مما يعكس الديناميكية الاقتصادية للدولة.

الخلاصة:

أن البيانات تظهر تحركاً متزامناً في نفس الاتجاه بين الضرائب، وعرض النقود بشكل عام، عندما تزيد قيمة الضرائب يميل عرض النقود إلى الزيادة أيضاً وأن الضرائب ليست العامل الوحيد الذي يؤثر على عرض النقود يمكن أن تكون السياسات النقدية للبنك المركزي أو الاستثمارات الأجنبية أو عوامل أخرى هي التي دعمت زيادة عرض النقود.

شكل (19) رسم بياني يوضح العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2005- 2009

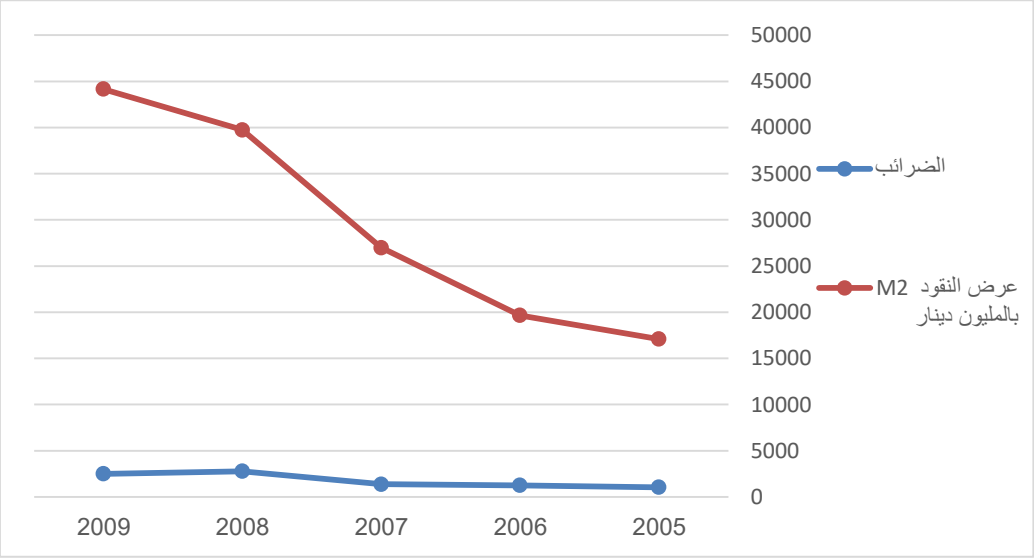

2- تحليل العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود خلال الفترة 2010- 2014:

جدول (27) يوضح الضرائب، وعرض النقود للفترة 2010- 2014 – بالمليون دينار

السنة	الضرائب	عرض النقود M2 بالمليون دينار
2010	2247.5	46.313.7
2011	460.7	57.305.9
2012	617.6	63.731.5
2013	851.0	69.005.9
2014	660.9	69.404.7

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تظهر البيانات المتاحة للعلاقة بين الضرائب، وعرض النقود (M2) خلال الفترة من 2010 – 2014 نمطًا متناقضًا ومعقدًا، مما يشير إلى وجود انفصال بين السياسة المالية والسياسة النقدية على الرغم من أن عرض النقود كان ينمو بشكل كبير إلا أن الضرائب لم تتبع الاتجاه نفسه ويمكن تحليل العلاقة:-

- **عرض النقود (M2):**

شهد نموا ملحوظا ومستمرا حيث ارتفع بشكل كبير من 46,313.7 مليون دينار في عام 2010 إلى 63,404.7 مليون دينار في عام 2014 وهذا النمو يعكس سياسة نقدية توسعية قوية مما يدل على زيادة كبيرة من السيولة المتاحة في الاقتصاد.

- **الضرائب:**

في المقابل شهدت الضرائب تقلبات حادة حيث انخفضت بشكل دراماتيكي في عام 2011 قبل أن تعود للارتفاع ثم تنخفض مرة أخرى، وهذا التقلب يشير إلى أن السياسة الضريبية لم تكن متسقة ولم تكن تهدف إلى مواكبة التوسع النقدي.

- **2010:**

كانت هناك علاقة طردية بين الضرائب، وعرض النقود حيث كان كلاهما مرتفعا مما يشير إلى سياسة توسعية متناسقة.

- **2011 – 2012:**

شهد عام 2011 انخفاضا كبيرا في الضرائب إلى 460.7 مليون دينار بينما استمر عرض النقود في الارتفاع، وقد يعكس هذا انخفاضا في النشاط الاقتصادي أو تغييرا في السياسات الضريبية، وفي عام 2012 ارتفعت الضرائب مرة أخرى ولكن لم تعد إلى مستواها السابق، في حين استمر عرض النقود في النمو بقوة.

- **2013 – 2014:**

في عام 2013 شهدت الضرائب زيادة ملحوظة لكنها انخفضت بشكل حاد مرة أخرى في عام 2014 وهذا التباين الحاد في السياسة الضريبية بالتوازي مع النمو المستمر في عرض النقود ويشير إلى أن هناك إنفصالاً واضحًا بين السياسة المالية والسياسة النقدية.

الخلاصة:-

أن العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود خلال هذه الفترة كانت علاقة غير منسقة وغير متوازنة في حين أن السياسة النقدية كانت ثابتة في اتجاهها التوسعي، وكانت السياسة الضريبية تفتقر إلى الاستقرار مما قد يعكس عدم وجود استراتيجية اقتصادية متكاملة وهذا التناقض قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة مثل عدم السيطرة على التضخم الناتج عن زيادة السيولة أو عدم القدرة على تمويل النفقات الحكومية بشكل مستدام.

شكل (20) رسم بياني يوضح العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2010- 2014

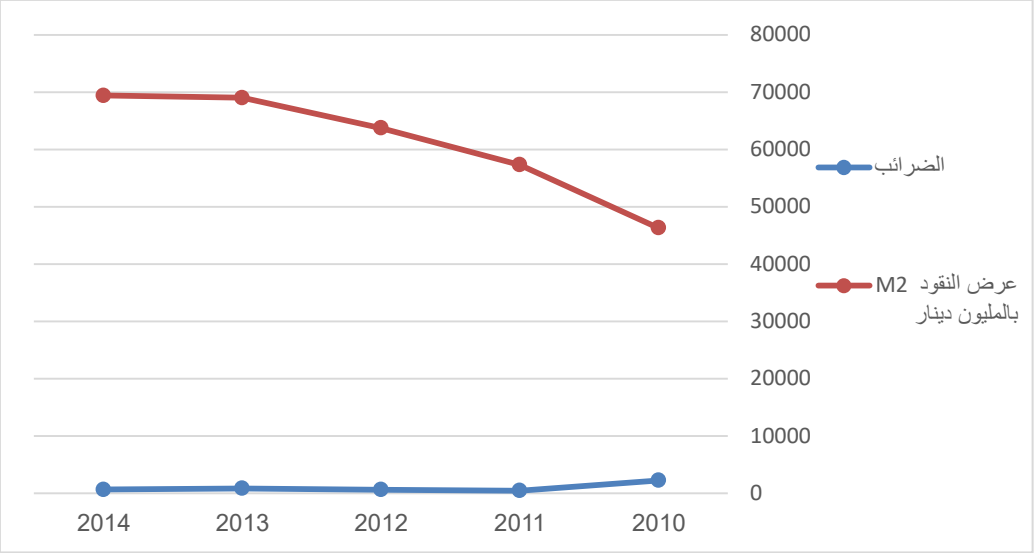

المطلب الثالث: كفاءة السياسة الضريبية كأداة للتحكم في عرض النقود(2015-2022)

1- تحليل العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود خلال الفترة 2015- 2019:

جدول (28) يوضح الضرائب، وعرض النقود للفترة 2015- 2019 – بالمليون دينار

السنة	الضرائب	عرض النقود M2 بالمليون دينار
2015	671.3	78.606.3
2016	716.9	96.320.9
2017	845.2	111.338.7
2018	1063.5	110.720.5
2019	945.5	108.741.4

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تظهر البيانات المتاحة للعلاقة بين الضرائب، وعرض النقود M2 خلال الفترة من 2015 إلى 2019 نمطا معقدا ومتقلبًا مما يشير إلى وجود انفصال بين السياسة المالية والسياسة النقدية في بعض الأحيان.

- **الضرائب:**

بشكل عام شهدت الضرائب نموًا تصاعديًا من 671.3 مليون دينار في عام 2015 إلى 1063.5 مليون دينار في عام 2018 قبل أن تنخفض في عام 2019 إلى 945.5 مليون دينار

وهـذا التقلـب يشـير إلـى أن السياسـة الضـريبية كانـت تسـتخدم أداة مرنـة للإسـتجابة للتغيـرات الاقتصادية.

- **عرض النقود:**

في المقابل شهد عرض النقود نموًا قويًا من البداية حيث ارتفع من 78,606.3 مليون دينـار فـي 2015 إلـى 111,338.7 ملبـون دينـار فـي عـام 2017 إلا أنـه عـاد للانخفـاض مـن العـامين التـاليين ممـا يشـير إلـى أن السياسـة النقديـة بـدأت فـي التحـول إلـى سياسـة إنكماشـية (تخليص السيولة) لمواجهة التضخم أو تحقيق الاستقرار المالي.

- **2015 – 2017:**

في هذه الفترة تزامنت زيادة الضرائب مع النمو الكبير في عرض النقود، وهذا التزامن يشير إلى أن الحكومة كانت تتبنى سياسة توسعية مزدوجة، حيث كانت تزيد من السيولة لدعم الاقتصاد مع ضمان زيادة الإيرادات الضريبية.

- **2018 – 2019:**

شهدت هذه الفترة تغيرا في النمط فبينما كانت الضرائب ترتفع في عام 2018 انخفض عرض النقود قليلاً مما يشير إلى أن السياسات المالية والنقدية كانت متسقة في ذلك العام وربما في محاولة لتقليص السيولة والتحكم في الاقتصاد.

الخلاصه:

أن العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود خلال الفترة كانت علاقة غير منسقة وغير متوازنة في حين أن السياسة النقدية، كانت ثابنة في اتجاهها التوسعي، وكانت لسياسة الضريبية تفتقر إلى الاستقرار، مما قد يعكس عدم وجود استراتيجية اقتصادية متكاملة، وهذا التناقض قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة مثل عدم السيطرة على التضخم الناتج عن زيادة السيولة أو عدم القدرة على تمويل النفقات الحكومية بشكل مستدام.

شكل (21) رسم بياني يوضح العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2015- 2019

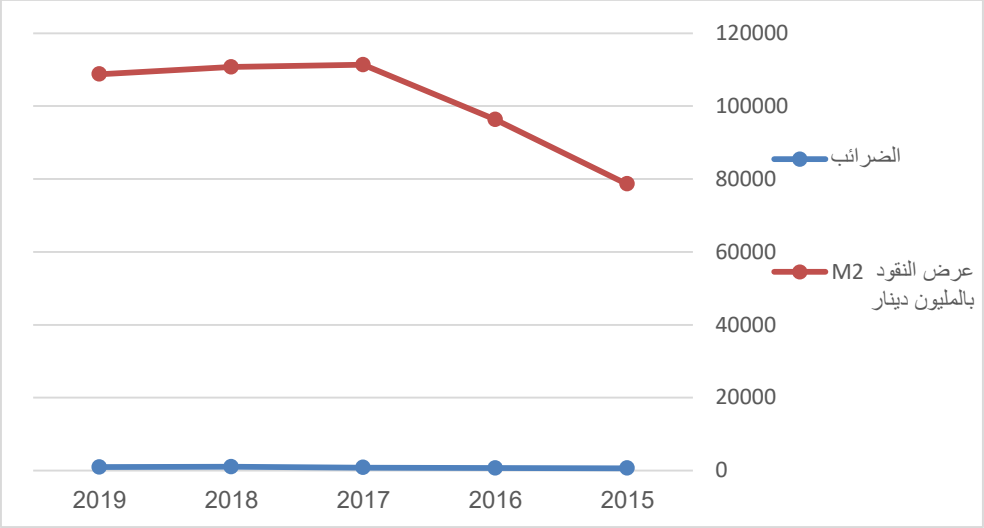

2- تحليل العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود خلال الفترة 2020- 2022:

جدول (29) يوضح الضرائب، وعرض النقود للفترة 2020- 2022 – بالمليون دينار

السنة	الضرائب	عرض النقود M2 بالمليون دينار
2020	633.0	125.543.0
2021	798.6	100.618.3
2022	1381.0	110.338.9

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير صادرة من مصرف ليبيا المركزي .

تظهر البيانات المتاحة للعلاقة بين الضرائب، وعرض النقود M2 خلال الفترة من 2020 إلى 2022 نمطًا معقدًا وغير متناسق حيث تباينت السياسة المالية والنقدية بشكل ملحوظ.

- **الضرائب:** شهدت الضرائب نموًا تصاعديًا من 633.0 مليون دينار في عام 2020 إلى 1,381.0 مليون دينار في عام 2022، وهذا النمو يعكس سياسة مالية تهدف إلى زيادة الإيرادات الحكومية بشكل كبير.
- **عرض النقود:** في المقابل شهد عرض النقود تقلبات حادة حيث انخفض بشكل كبير في عام 2021 قبل أن يعود للارتفاع في عام 2022 وهذا التقلب يشير إلى أن السياسة النقدية كانت غير مستقرة ولم تتبع نمطا ثابتا.
- **2020:** شهد هذا العام بداية فترة غير متناسقة فبينما كانت الضرائب منخفضة نسبيا 633.0 مليون دينار كان عرض النقود مرتفعا (125,543.0 مليون دينار) وهذا قد يشير إلى سياسة

نقدية توسعية قوية من ظل سياسة ضريبية ثابتة.

- **2021**: شهد هذا العام إنخفاضا كبيرًا في عرض النقود إلى 100,618.3 مليون دينار في حين ارتفعت الضرائب بشكل ملحوظ إلى 798.6 مليون دينار وهذا التناقض يشير إلى أن السياسة النقدية كانت تعمل في اتجاه معاكس للسياسة الضريبية، حيث كانت السلطات النقدية لا تحاول سحب السيولة من الاقتصاد بينما كانت السلطات المالية تزيد الإيرادات.
- **2022**: في هذا العام ارتفع كل من الضرائب، وعرض النقود فزادت الضرائب بشكل حاد إلى 1381.0 مليون دينار بينما ارتفع عرض النقود إلى 110,338.9 مليون دينار، وهذا التزامن قد يشير إلى عودة التنسيق بين السياستين حيث تسعى الحكومة إلى زيادة الإيرادات لتغطية النفقات المتزايدة من ظل نمو السيولة النقدية.

الخلاصه:-

أن العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود خلال هذه الفترة كانت علاقه غير منسقه وغير متوازنة في حين أن السياسة المالية كانت ثابته في اتجاهها التوسعي، وكانت السياسة النقدية تفتقر إلى الاستقرار مما قد يعكس عدم وجود استراتيجية اقتصادية متكاملة، وهذا التناقض قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة مثل عدم السيطرة على التضخم الناتج عن زيادة السيولة أو عدم القدرة على تمويل النفقات الحكومية بشكل مستدام.

شكل (22) رسم بياني يوضح العلاقة بين الضرائب، وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2020- 2022

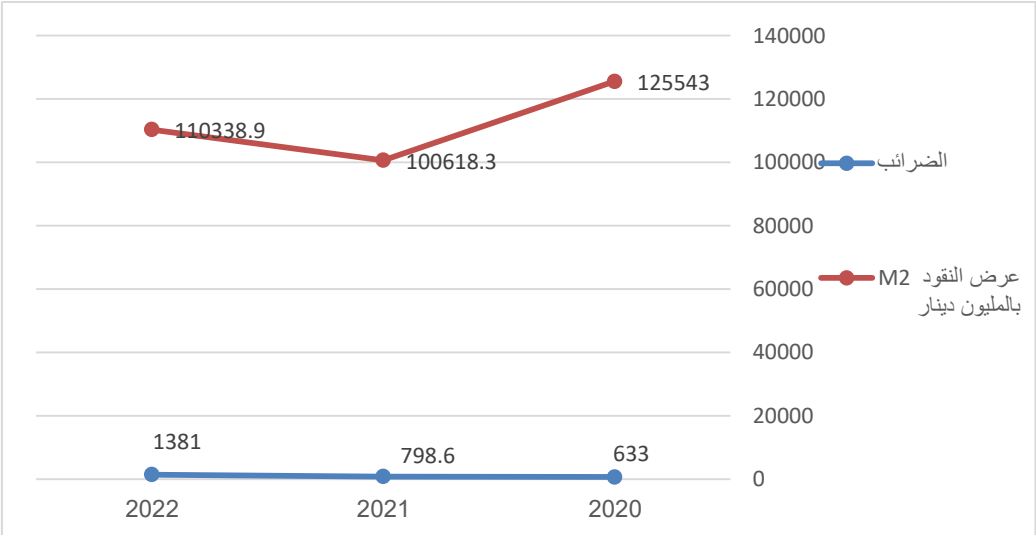

الفصل الخامس

النموذج القياسي لقياس تأثير السياسة المالية على عرض النقود في الاقتصاد الليبي (1990-2022)

تمهيد:

يُمثل هذا الفصل المحور التحليلي والقياسي للدراسة، حيث يسعى إلى الانتقال من الطرح النظري إلى التقدير التجريبي لطبيعة وقوة العلاقة بين متغيرات السياسة المالية وعرض النقود في السياق الاقتصادي الليبي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022. إن فهم هذه العلاقة المعقدة لا يمثل ترفاً أكاديمياً، بل هو ضرورة حتمية لصياغة سياسات اقتصادية كلية فاعلة تهدف إلى تحقيق الاستقرار والنمو. ففي اقتصاد ريعي بامتياز مثل الاقتصاد الليبي، حيث تشكل إيرادات النفط الغالبية العظمى من الإيرادات الحكومية ومن موارد النقد الأجنبي، تكتسب السياسة المالية دوراً محورياً لا يقتصر فقط على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل، بل يمتد ليصبح المحرك الرئيسي للديناميكيات النقدية. إن التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية تنعكس بشكل مباشر وفوري على الإيرادات العامة، مما يخلق حالة من عدم اليقين ويجعل الموازنة العامة عرضة لصدمات خارجية عنيفة. وفي ظل غياب مصادر تمويل غير نفطية متينة وضعف أسواق الدين المحلية، غالباً ما تلجأ السلطات المالية إلى أسهل السبل لتمويل أي عجز ناتج عن تراجع الإيرادات أو التوسع في الإنفاق، وهو الاقتراض المباشر من المصرف المركزي. هذه الآلية، المعروفة بـ 'تسييل الدين' أو 'التمويل التضخمي'، تخلق رابطاً عضوياً ومباشراً بين قرارات الموازنة العامة والتغيرات في القاعدة النقدية، ومن ثم في عرض النقود بمعناه الواسع، وهي الظاهرة التي تُعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ 'الهيمنة المالية' (Fiscal Dominance)، حيث تصبح السياسة النقدية وأهدافها المتمثلة في استقرار الأسعار تابعة ومقيدة بالاحتياجات التمويلية للحكومة. وتزداد هذه الإشكالية تعقيداً في السياق الليبي الذي شهد خلال فترة الدراسة تحولات سياسية واقتصادية جذرية، بدءاً من فترات الحصار الاقتصادي في التسعينيات، مروراً بالانفتاح الاقتصادي النسبي في العقد الأول من الألفية، وانتهاءً بحالة عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي التي أعقبت عام 2011، التي أدت إلى تشرذم المؤسسات وتفاقم التحديات الاقتصادية. لذا، يهدف هذا الفصل إلى بناء نموذج قياسي متين قادر على عزل وقياس هذه التأثيرات، وتقديم دليل تجريبي حول القنوات التي تنتقل من خلالها صدمات السياسة المالية إلى القطاع النقدي. ولتحقيق هذا الهدف المنهجي، تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث متكاملة: يتناول المبحث الأول الإطار النظري المفاهيمي الذي يحكم العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويقوم بصياغة النموذج الرياضي والقياسي الذي سيتم تقديره. أما المبحث الثاني، فيخصص لاستعراض منهجية الدراسة

والأدوات القياسية المستخدمة، مع توصيف دقيق للبيانات ومصادرها، وإجراء سلسلة من الاختبارات الإحصائية التمهيدية اللازمة للتأكد من خصائص السلاسل الزمنية وملاءمة النموذج للتقدير. وأخيراً، يتوج الفصل بالمبحث الثالث الذي يعرض نتائج التقدير القياسي للنموذج في الأجلين القصير والطويل، ويقوم بمناقشتها وتحليلها بعمق في ضوء النظرية الاقتصادية والواقع الليبي، مع إجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة للتأكد من جودة وموثوقية النموذج المقدر ونتائجه.

المبحث الأول

الإطار النظري وصياغة النموذج

المطلب الأول: العلاقة النظرية بين السياسة المالية وعرض النقود

تنبع العلاقة الجوهرية بين السياسة المالية وعرض النقود من قيد الموازنة الحكومية (Government Budget Constraint)، الذي ينص على أن إنفاق الحكومة يجب أن يتم تمويله بالكامل. يمكن التعبير عن هذا القيد بالمعادلة التالية: $G - T = \Delta B + \Delta M$، حيث يمثل (G) الإنفاق الحكومي، و(T) الإيرادات الحكومية (الضريبية وغير الضريبية)، لذا فإن الطرف الأيسر (G - T) يمثل عجز الموازنة. أما الطرف الأيمن فيمثل مصادر تمويل هذا العجز، وهي: التغير في الدين العام المحلي (ΔB) أي الاقتراض من الجمهور، والتغير في القاعدة النقدية (ΔM) أي الاقتراض من المصرف المركزي (الإصدار النقدي الجديد). في الاقتصادات المتقدمة ذات الأسواق المالية العميقة والمتطورة، يتم تمويل العجز بشكل أساسي عن طريق إصدار سندات الدين العام للجمهور (ΔB)، ويكون تأثيره على عرض النقود غير مباشر ومحدود. أما في الاقتصادات النامية والريعية كالاقتصاد الليبي، حيث تكون أسواق رأس المال ضحلة أو غير موجودة، وتكون قدرة الحكومة على الاقتراض من الجمهور محدودة، يصبح الخيار الأسهل والأكثر جاذبية هو اللجوء المباشر إلى المصرف المركزي (ΔM). هذا الخيار، الذي يطلق عليه 'تسييل الدين'، يؤدي إلى زيادة فورية ومباشرة في الخصوم على المصرف المركزي (القاعدة النقدية)، التي تتكون من النقد المتداول واحتياطيات البنوك التجارية. هذه الزيادة في القاعدة النقدية، من خلال آلية 'مضاعف النقود'، تؤدي إلى زيادة مضاعفة في عرض النقود بمعناه الواسع (M2)، مما يغذي الضغوط التضخمية. وقد حذرت الأدبيات الاقتصادية الكلاسيكية والنقدية، وأبرزها أعمال ميلتون فريدمان (Milton Friedman)، من أن التضخم هو دائماً وأبداً ظاهرة نقدية تنشأ من نمو عرض النقود بمعدل أسرع من نمو الناتج الحقيقي. وفي ورقة بحثية بعنوان 'بعض الحسابات النقدية غير السارة' (Some Unpleasant Monetarist Arithmetic)، أظهر دراسة سارجنت ووالاس (Sargent and Wallace، 1981) أنه حتى لو حاولت السلطة النقدية كبح التضخم اليوم عن طريق عدم تسييل الدين، فإن استمرار العجوزات المالية سيجبر

السلطة النقدية حتماً على تسييل الدين المتراكم في المستقبل، مما يؤدي إلى تضخم أعلى لاحقاً. هذه الحتمية تبرز مفهوم 'الهيمنة المالية'، حيث تكون قرارات السياسة النقدية رهينة للاحتياجات المالية للحكومة، مما يفقد المصرف المركزي قدرته على التحكم في التضخم بفعالية. وفي ليبيا، تتجسد هذه العلاقة بوضوح، فالإنفاق الحكومي، وخاصة بند المرتبات والدعم، يتسم بالجمود وصعوبة التخفيض، بينما تتسم الإيرادات بالتقلب الشديد لارتباطها بأسعار النفط. وعندما تنخفض أسعار النفط، يتسع العجز، وفي ظل عدم وجود قنوات تمويل بديلة، يتحمل المصرف المركزي عبء التمويل، مما يترجم إلى توسع نقدي.

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة وتوصيف النموذج

لترجمة الإطار النظري إلى نموذج قياسي قابل للتقدير، تم تحديد المتغيرات التالية بعناية لتعكس خصوصية الاقتصاد الليبي:

عرض النقود بمعناه الواسع ($NM2$): تم اختياره متغيراً تابعاً لأنه المؤشر الأكثر شمولاً للسيولة المتاحة في الاقتصاد، حيث يتضمن بالإضافة إلى العملة في التداول والودائع تحت الطلب (M1)، الودائع لأجل والودائع الادخارية. وفي اقتصاد يفتقر إلى أدوات استثمارية متنوعة، يمثل M2 المخزن الرئيسي للثروة السائلة للأفراد والشركات، فهو المتغير الذي تستهدفه السياسة النقدية وتتأثر به قرارات الإنفاق والاستهلاك.

الإنفاق الحكومي ($GEXP$): متغير مستقل رئيسي. يُتوقع وجود علاقة طردية قوية بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود. فزيادة الإنفاق، وخاصة في ظل جمود الإيرادات غير النفطية، تزيد من احتمالية حدوث عجز في الموازنة، مما يستدعي التمويل النقدي. حتى في حالة وجود فائض، فإن ضخ الإنفاق الحكومي في الاقتصاد يؤدي إلى زيادة الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي التي تتحول لاحقاً إلى ودائع للقطاع الخاص عند دفع المرتبات والمستحقات، مما يوسع القاعدة النقدية.

عجز الموازنة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ($DEFGDP_t$): تم تضمين هذا المتغير مؤشراً مباشراً وواضحاً على حجم الضغوط التمويلية التي تواجهها الحكومة. هو لا يقيس حجم الإنفاق فقط، بل يقيس الفجوة بين الإنفاق والإيرادات، وهي الفجوة التي تحتاج إلى تمويل. لذا، يُتوقع أن

يكون معامله موجباً وذا دلالة إحصائية عالية، وأن يكون تأثيره أقوى من تأثير الإنفاق العام بمفرده، لأنه يعكس بشكل أدق الحاجة الفعلية إلى الإصدار النقدي. في سياق الاقتصاد الليبي، تم استخدام مؤشر الإقراض الصافي (+) أو الاقتراض الصافي (–) للحكومة العامة الذي يعبر عن الوضعية المالية الكلية للدولة، حيث يجمع في مضمونه أداء جميع مستويات الحكومة، سواء على مستوى الحكومة أو البلديات، وفقاً لتعريف صندوق النقد الدولي (IMF-ifs). ويُعد هذا المؤشر أداة مهمة لتشخيص قوة المالية العامة أو هشاشتها. فعندما يكون الرصيد موجباً (إقراض صاف)، فهذا يعني أن الإيرادات الحكومية – المتأتية من الضرائب، الرسوم، العوائد النفطية أو غيرها – تفوق مستوى النفقات العامة. في هذه الحالة، تصبح الدولة في موقع "المُقرِض الصافي"، أي أنها تمتلك فوائض مالية يمكن توجيهها إما لتخفيض الدين العام أو لتمويل استثمارات إضافية أو حتى لإقراض قطاعات أخرى. أما إذا كان الرصيد سالباً (اقتراض صافي)، فهذا يعكس حالة العجز المالي، حيث تتجاوز النفقات الإيرادات. وعندئذٍ تضطر الحكومة إلى سد الفجوة التمويلية باللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي، أو باستخدام احتياطاتها المالية، وهو ما يزيد من أعباء الدين ويعكس ضغوطاً على الاستدامة المالية. وبما أن القيم تُقاس هنا بالعملة المحلية، فإنها تُظهر الحجم الفعلي للعجز أو الفائض نسبة من الناتج المحلي الإجمالي من منظور داخلي، أي بالدينار الليبي. فهذا التعبير بالعملة المحلية يتيح فهماً أدق لتطورات المالية العامة في سياقها الوطني. في العموم، يُعد هذا المؤشر من أفضل المؤشرات التي تقدم انعكاساً مباشراً لمحصلة السياسة المالية، فإذا كان موجباً دلّ على فائض واستدامة نسبية، وإذا كان سالباً عكس عجزاً وضغوطاً تمويلية.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($RGDP$): تم إدراجه في النموذج متغيراً ضابطاً أساسياً. وفقاً لنظرية كمية النقود ومعادلة الطلب على النقود لكامبريدج (Cambridge)، هناك علاقة طردية بين مستوى الدخل أو الناتج الحقيقي والطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط. فمع نمو الاقتصاد، تزداد الحاجة إلى النقود، لتسهيل حجم أكبر من المبادلات، من المتوقع أن يكون معامله موجباً.

صافي الأصول الأجنبية ($INFA$): هذا المتغير يعكس تأثير القطاع الخارجي على السيولة المحلية. في ليبيا، يتكون صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي بشكل أساسي من العائدات

المتراكمة من صادرات النفط. عندما يقوم المصرف المركزي بشراء النقد الأجنبي (الدولار) من المؤسسة الوطنية للنفط، فإنه يدفع مقابله بالدينار الليبي، مما يؤدي إلى ضخ سيولة جديدة في الاقتصاد وزيادة عرض النقود. لذا، يُتوقع وجود علاقة طردية بين صافي الأصول الأجنبية وعرض النقود.

معدل التضخم (INF): أُدرج مؤشراً يعكس تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود. فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنقود، مما يدفع الأفراد والشركات إلى تقليل حيازتهم من الأرصدة النقدية الحقيقية والبحث عن أصول أخرى تحفظ القيمة. لذلك، من المتوقع وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والطلب على النقود الحقيقية، وعرض النقود الحقيقي.

توصيف النموذج

بناءً على المتغيرات المحددة، ولتسهيل تفسير المعاملات المقدرة مرونات وتقليل مشاكل عدم ثبات التباين في السلاسل الزمنية، تم صياغة النموذج في شكله اللوغاريتمي الطبيعي (log-model)، باستثناء متغير نسبة عجز الميزانية لاحتوائه على قيم سالبة، على النحو التالي:

$$LMN2_t = a_0 + a_1 LGEXP_t + a_2 DEFGDP_t + a_3 LRGDP_t + a_4 LINFA_t + a_5 LINF_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(1)$$

مزايا النموذج:

- يسمح بتفسير المعاملات مرونات (elasticities).
- يخفف من مشكلة التباين في السلاسل الزمنية.
- ينسجم مع الدراسات القياسية السابقة (Pesaran et al.، 2001).

حيث أن:

$\boldsymbol{MN2}$: متغير العرض النقدي.

$\boldsymbol{GEXP}$: متغير الإنفاق الحكومي.

$\boldsymbol{DEFGDP}$: متغير عجز الموازنة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

$\boldsymbol{RGDP}$: متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$\boldsymbol{INFA}$: متغير صافي الأصول الأجنبية.

$\boldsymbol{INF}$: متغير معدل التضخم.

L: تشير إلى اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات. ε_t: تشير إلى المتغير العشوائي، الذي يفترض أن له توزيعا طبيعيا وبمتوسط مستقل يساوي الصفر وتباينا ثابتا. t: تشير إلى الزمن.

المبحث الثاني

منهجية الدراسة، والبيانات، والاختبارات، التمهيدية

المطلب الأول: البيانات ومصادرها

لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة من عام 1990 إلى عام 2022، مما يوفر عدداً كافياً من المشاهدات (33 مشاهدة) لإجراء تحليل قياسي موثوق. إن عملية تجميع البيانات شكلت تحدياً بحد ذاتها، نظراً للظروف التي مرت بها البلاد، وخاصة فيما يتعلق بتوافر واتساق البيانات خلال فترة الدراسة. وقد تم بذل جهد كبير لضمان دقة وموثوقية البيانات من خلال الاعتماد على مصادر دولية مرموقة والمقارنة بينها. المصادر الرئيسة للبيانات كانت كما هي موضحة بالجدول (30):

جدول(30): تعريف المتغيرات، ومصادر البيانات

Variables	Proxy	Resources
Broad money (% of GDP)	MN2	World Development Indicators، 2025
Net foreign assets (current LCU)	INFA	
Gross national expenditure (% of GDP)	GEXP	
Gross domestic product، constant prices (LCU)	RGDP	International Monetary Fund، World Economic Outlook Database، April 2025
Inflation، average consumer prices (2004)	INF	
Net lending (+) / net borrowing (-)، General government، Percent of GDP	DEFGDP	

المطلب الثاني: منهجية التقدير

بالنظر إلى طبيعة بيانات السلاسل الزمنية الاقتصادية، التي غالباً ما تكون غير مستقرة (non-stationary)، وإلى الهدف المتمثل في تحليل العلاقات في الأجلين: القصير، والطويل، فقد تم تبني منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (Autoregressive Distributed Lag - ARDL)، التي قدمها وطورها بيساران وشين وسميث (Pesaran، Shin، and Smith، 2001). وقد وقع الاختيار على هذه المنهجية لعدة مزايا جوهرية تجعلها متفوقة

علـى الطـرق التقليديـة للتكامـل المشـترك (مثـل منهجيـة إنجـل–جرانجـر Engle-Granger أو جوهانسن Johansen) في سياق هذه الدراسة.

أولاً، يمكن تطبيق نموذج ARDL بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات، سواء كانت جميعها متكاملة من الدرجة الأولى (I(1))، أو جميعها مستقرة في المستوى (I(0))، أو كانت مزيجاً بين الاثنين، وهو ما يعفي الباحث من عبء الاختبارات المسبقة، للتصنيف الدقيق للمتغيرات، بشرط أساسي وهو عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية (I(2)).

ثانياً، يعد نموذج ARDL أكثر كفاءة وموثوقية في حالة العينات الصغيرة، مثل العينة المستخدمة في هذه الدراسة (33 مشاهدة)، حيث إن الطرق الأخرى تتطلب عينات كبيرة للحصول على نتائج دقيقة.

ثالثاً، تسمح منهجية ARDL بتقدير معلمات العلاقة طويلة الأجل ومعلمات الديناميكيات قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) في خطوة واحدة متكاملة، مما يوفر فهماً شاملاً للعلاقة بين المتغيرات. يتم تقدير النموذج عبر خطوتين: **الخطوة الأولى** هي التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين متغيرات النموذج باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) المبني على الإحصائي (F). وإذا أثبت الاختبار وجود تكامل مشترك، ننتقل إلى **الخطوة الثانية** وهي تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل، بالإضافة إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يبين سرعة تعديل أي انحراف، عن التوازن في المدى القصير.

المطلب الثالث: اختبارات جذر الوحدة

قبل الشروع في تقدير نموذج ARDL، على أنه خطوة احترازية ضرورية للتأكد من عدم وجود متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية (I(2)) (الذي يعد شرطاً لتطبيق ARDL)، كذلك ان تكون المتغيرات متكاملة، ولكن ليس بنفس درجة الاستقرارية. تم إجراء اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية. تم استخدام اختبار ديكي–فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller - ADF) على كل متغير من متغيرات الدراسة، في المستوى (Level) وفي الفرق الأول (First Difference). يختبر هذا الاختبار الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر وحدة (أي أن السلسلة غير مستقرة). ويوضح الجداول (31) أدناه النتائج التفصيلية لهذه الاختبارات. تظهر نتائج

الجدول (31) أنه عند اختبار المتغيرات في مستوياتها الأصلية، لم نتمكن من رفض الفرضية الصفرية لوجود جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5% للمتغيرات GEXP وINFA وINF، مما يعني أنها سلاسل غير مستقرة. بينما تم رفض الفرضية الصفرية للمتغيرات MN2 في وجود ثابت ومتجه زمني، وDEFGDP في ظل وجود ثابت، وكذلك في ظل وجود عدم وجود ثابت ومتجه زمني، وRGDP في ظل وجود ثابت، كذلك في ظل وجود ثابت ومتجه زمني، مما يشير إلى أنها مستقرة في المستوى، أي متكاملان من الدرجة صفر ((I(0)). هذا المزيج من النتائج كان متوقعاً؛ فالمتغيرات غالباً ما تتبع مساراً عشوائياً، وتكون مستقرة بدرجات استقرارية مختلفة، وبأخذ الفروق غالباً ما تكون جميعها مستقرة. كما يوضح الجدول (31)، أصبحت جميع هذه المتغيرات مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، حيث تم رفض فرضية وجود جذر الوحدة بقوة (عند مستوى 1%). هذه النتائج مجتمعة تؤكد أن متغيرات الدراسة هي مزيج من ((I(0)) و((I(1))، ولا يوجد بينها أي متغير متكامل من الدرجة الثانية ((I(2))، مما يبرر ويؤكد صحة اختيار منهجية ARDL أداة قياسية مناسبة لهذه الدراسة.

جدول (31): نتائج اختبار ديكي–فولر الموسع(ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)							
	At Level						
		MN2	GEXP	DEFGDP	RGDP	INFA	INF
With Const.	t-Stat.	-1.3689	-2.1888	-3.2084	-3.2424	2.2171	1.1658
	Prob.	0.5844	0.2140	0.0287	0.0266	0.9999	0.9971
		n0	n0	**	**	n0	n0
With Const. & Trend	t-Stat.	-3.2558	-2.1519	-3.1436	-3.3514	-2.9839	-0.4315
	Prob.	0.0920	0.4988	0.1138	0.0762	0.1535	0.9814
		*	n0	n0	*	n0	n0
Without Const. & Trend	t-Stat.	-0.3188	-0.7000	-3.1423	-0.6879	5.4611	2.2738
	Prob.	0.5624	0.4056	0.0027	0.4107	1.0000	0.9930
		n0	n0	***	n0	n0	n0
	At First Difference						
		d(MN2)	d(GEXP)	d(DEFGDP)	d(RGDP)	d(INFA)	d(INF)
With Const.	t-Stat.	-9.9671	-6.5201	-7.8052	-8.8338	-4.9360	-3.4129
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0004	0.0184
		***	***	***	***	***	**
With Const.& Trend	t-Stat.	-4.9703	-6.4065	-7.7272	-8.6907	-4.7336	-4.0399
	Prob.	0.0020	0.0000	0.0000	0.0000	0.0048	0.0180
		***	***	***	***	***	**
Without Const.& Trend	t-Stat.	-10.1250	-6.6095	-7.9304	-8.9557	-4.6741	-2.1234
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0344
		***	***	***	***	***	**
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant *MacKinnon (1996) one-sided p-values.							

المبحث الثالث

تقدير النموذج، ومناقشة النتائج

قبل تطبيق نموذج (ARDL) سيتم إعادة صياغة الدالة القياسية لمعادلة العرض النقدي المعروضة بالمعادلة (1) بما يتلاءم وتطبيق نموذج (ARDL). تمتاز منهجية ARDL لتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى، بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود لتكامل المشترك بغض النظر، عما إذا كانت المتغيرات المستقلة مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول. كذلك نموذج ARDL يمكن تطبيقه في حالة حجم العينات الصغيرة.

يمكن صياغة نموذج (ARDL) لدالة العرض النقدي بحيث تكون ملائمة لاختبار التكامل المشترك، وذلك في إطار UECM والذي يأخذ الصيغة التالية بفرض العلاقة بين متغير العرض النقدي (المتغير التابع) ومتجه للمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج، كما يلي:

$$\Delta LMN2_t = a_0 + \sum_{j=1}^{\rho} \beta_j \, \Delta LMN2_{t-j} + \sum_{j=0}^{q} \gamma_j \, \Delta LX_{t-j} + \pi_1 LMN2_{t-1} + \pi_k LX_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

LX_t: متجه يحتوي على المتغيرات المستقلة. في هذه الدراسة، يتضمن المتجه كلاً من:

GEXP: متغير الإنفاق الحكومي.

DEFGDP: متغير عجز الموازنة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

RGDP: متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

INFA: متغير صافي الأصول الأجنبية.

INF: متغير معدل التضخم.

(β_j and the vector γ_j): تمثل معلمات الأجل القصير، وΔ: تمثل الفرق الأول للمتغيرات المستخدمة في النموذج.

(π_1 and the vector π_k): تمثل فترات الابطأ لمتغيرات النموذج في المستوى، وتمثل معاملات الأجل الطويل.

p and q: تمثل فترات التأخير المثلى في نموذج *ARDL*.

K: تمثل عدد المتغيرات المستقلة في النموذج.

ε_t: تمثل حد الخطأ العشوائي، بمتوسط صفري وتباين ثابت، ولا تحتوي على ارتباط ذاتي تسلسلي.

عند تقدير نموذج الدراسة باستخدام منهجية ARDL، فان معدل تصحيح الخطأ (Error Correction Term) ممثل بـ(ECT_{t-1}) وسرعة التعديل (λ) يمكن اشتقاقها من المعاملات (π_1 ،π_k). مع الاخذ في الاعتبار أن ($\lambda \equiv \pi_1$) يجب ان تكون ذات أهمية إحصائية وتحمل الإشارة السالبة. حيث (ECT_{t-1}) يمكن اشتقاقه على النحو التالي:

$$ECT_{t-1} = MN2_{t-1} - (\theta_1 \mathrm{GEXP}_{t-1} + \cdots + \theta_k \mathrm{INF}_{t-1})$$

حيث إن ($\theta_k = -\ {}^{\pi_k}/_{\pi_1}$).

المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)

يعتمد اختبار ARDL على إحصائية F-statistics، والقرار يكون إذا كانت قيمة F-statistics أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت قيمة F-statistics أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت القيمة المحسوبة F-statistics تقع بين الحد الأعلى، والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من بيزران (Pesaran et. al، 2001)، عندئذ لا يمكن اتخاذ قرار.

يوضح الجدول (32) الملخص الإحصائي لاختبارات F-bounds tests لحدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من قبل بيزران. تشير النتائج إلى ان قيمة الإحصائي F-statistics، إحصائي التكامل المشترك الذي يساوي (5.896133)، هي أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغير العرض النقدي، والمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج القياسي.

جدول (32) نتائج اختبار F-statistics وF-bounds test لنموذج ARDL للفترة (1990–2022)

	F-Bounds Test			
		Significant	I(0)	I(1)
F-statistic	5.896133	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

بالاعتماد على اختبار Schwarz criterion (SIC) تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج الأمثل لقياس علاقة التكامل المشترك، وتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة ARDL يكون على النحو التالي ARDL (1، 1، 3، 3، 2، (4).

لمناقشة النتائج سنقوم اولاً بتوضيح نتائج الأجل القصير، ثم نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل، ومن ثم نستعرض تحليل الاختبارات الإحصائية التشخيصية للنموذج ومدى دقة النتائج المتحصل عليها.

المطلب الثاني: تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل

بعد أن أثبت اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، تم تقدير معاملات هذه العلاقة، التي تمثل المرونات طويلة الأجل لعرض النقود استجابة للتغيرات في المتغيرات التفسيرية. يعرض الجدول (33) نتائج هذا التقدير.

جدول (33): معاملات الأجل الطويل(ARDL)

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGEXP	0.181351	0.076598	2.367559	0.0421
DEFGDP	1.341722	0.222870	6.020200	0.0002
LRGDP	1.081878	0.453854	2.383758	0.0410
LINFA	0.960403	0.294508	3.261038	0.0098
LINF	-0.757840	0.187562	-4.040481	0.0029
C	-3.175864	1.319093	-2.407612	0.0394

تقدم نتائج الأجل الطويل رؤى بالغة الأهمية وتتوافق بشكل كبير مع المنطق النظري والواقع الاقتصادي الليبي. أولاً، وكما كان متوقعاً، فإن لكلي متغيري السياسة المالية تأثيراً إيجابياً

(طردياً) ومعنوياً إحصائياً على عرض النقود. يشير معامل الإنفاق الحكومي (LGEXP) البالغ 0.18 إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% تؤدي، في المدى الطويل، إلى زيادة عرض النقود بنسبة 18%، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. هذا يعكس الأثر التوسعي المباشر للإنفاق على السيولة. الأهم من ذلك، يظهر معامل العجز المالي (DEFGDP) البالغ 1.34، أنه المتغير المالي الأكثر تأثيراً. وتعني هذه النتيجة أن كل زيادة بنسبة 1% في العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة عرض النقود بنسبة 1.34 وحدة، هذه القيمة المرتفعة والمعنوية للغاية (عند مستوى 1%) تقدم دليلاً تجريبياً قاطعاً على ظاهرة 'الهيمنة المالية' وتؤكد أن آلية 'تسييل الدين' هي القناة الرئيسة التي تنتقل عبرها آثار السياسة المالية إلى القطاع النقدي في ليبيا. ثانياً، جاء معامل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (LRGDP) موجباً ومرتفعاً (1.08)، وهو ما يتفق تماماً مع نظرية الطلب على النقود، حيث إن النمو الاقتصادي يتطلب زيادة مقابلة في عرض النقود لتلبية احتياجات المعاملات المتزايدة. ثالثاً، يوضح معامل صافي الأصول الأجنبية (LINFA) البالغ (0.99) أن زيادة هذه الأصول بنسبة 1% (نتيجة لزيادة عائدات النفط مثلاً) تؤدي إلى زيادة عرض النقود بنسبة 99%، مما يبرز دور القطاع الخارجي مصدراً مهماً للسيولة المحلية. أخيراً، جاء معامل التضخم (INF) سالباً (0.76) ومعنوياً، مما يشير إلى أن ارتفاع التضخم يدفع الجمهور لتقليل احتفاظهم بالنقود الحقيقية، وهو ما يتوافق مع النظرية النقدية. بشكل عام، تؤكد هذه النتائج أن عرض النقود في ليبيا لا يتحدد بقرارات مستقلة من المصرف المركزي، بل هو متغير داخلي يتحدد إلى حد كبير بقرارات السياسة المالية وضغوطات تمويل الموازنة العامة.

المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ، ومعالم النموذج في الأجل القصير:

بعد تحديد العلاقة طويلة الأجل، من المهم فهم كيف تتصرف المتغيرات في المدى القصير، وكيف يتم تصحيح أي انحراف عن التوازن طويل الأجل. يتم ذلك من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model - ECM)، الذي تُعرض نتائجه الرئيسة في الجدول (34). العنصر الأهم في هذا النموذج هو معامل تصحيح الخطأ (ECT)، الذي يجب أن يكون سالباً ومعنوياً إحصائياً شرطاً إضافياً لتأكيد وجود التكامل المشترك.

جدول (34): تقدير نموذج تصحيح الخطأ، ومعالم النموذج في الأجل القصير (UECM)

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LMN2)				
Selected Model: ARDL(1، 1، 3، 3، 2، 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Sample: 1990 2022				
Included observations: 29				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGEXP)	0.732622	0.162105	4.519437	0.0014
D(DEFGDP)	0.229488	0.045528	5.040563	0.0007
D(DEFGDP(-1))	0.233977	0.040378	5.794632	0.0003
D(DEFGDP(-2))	0.246333	0.049832	4.943318	0.0008
The cumulative effect (D(DEFGDP)).	0.709798			
D(LRGDP)	0.844420	0.179125	-4.714143	0.0011
D(LRGDP(-1))	2.405928	0.323754	-7.431357	0.0000
D(LRGDP(-2))	1.445525	0.241651	-5.981864	0.0002
The cumulative effect (D(LRGDP)).	4.695873			
D(LINFA)	0.245185	0.081848	2.995603	0.0151
D(LINFA(-1))	0.121725	0.052335	2.325888	0.0450
The cumulative effect (D(LINFA)).	0.36691			
D(LINF)	-0.203208	0.522823	-0.388675	0.7066
D(LINF(-1))	1.095746	0.767843	1.427044	0.1873
D(LINF(-2))	-1.464714	0.717851	-2.040415	0.0717
The cumulative effect (D(LINF)).	-3.74804			
D(LINF(-3))	-3.175864	0.626901	-5.065971	0.0007
CointEq(-1)*	-1.685236	0.203191	-8.293866	0.0000
R-squared	0.966279	Mean dependent var		0.013357
Adjusted R-squared	0.937053	S.D. dependent var		0.351552
S.E. of regression	0.088201	Akaike info criterion		-1.712116
Sum squared resid	0.116692	Schwarz criterion		-1.052042
Log likelihood	38.82568	Hannan-Quinn criter.		-1.505389
Durbin-Watson stat	2.132669			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

تُظهر النتائج أن معامل تصحيح الخطأ (ECT lagged by one period، ECT (-1)) جاء سالباً كما هو متوقع (1.69)، وذا دلالة إحصائية عالية جداً (القيمة الاحتمالية تقترب من الصفر). هذه النتيجة تؤكد مرة أخرى صحة نموذج التكامل المشترك، وتثبت وجود آلية تعيد المتغيرات إلى مسارها التوازني طويل الأجل. أما قيمة المعامل نفسها، فتشير إلى 'سرعة التعديل'. فقيمته تعني أن حوالي 169% من اختلالات الفترة السابقة (أي الفجوة بين القيمة الفعلية والقيمة التوازنية لعرض النقود) يتم تصحيحها في الفترة الحالية (أي خلال عام واحد). هذه السرعة في التعديل تعد مرتفعة نسبياً، ويمكن تفسيرها بالطبيعة المباشرة والسريعة لآلية تمويل العجز في ليبيا؛ فعندما تحتاج الحكومة إلى تمويل، يقوم المصرف المركزي بتوفيره بشكل شبه فوري، مما يؤدي إلى تعديل سريع في عرض النقود نحو المستوى الذي يمليه الوضع المالي. بالإضافة إلى ذلك، يشير معامل التحديد المعدل (R-squared) البالغ 0.94 إلى أن النموذج يفسر حوالي 94% من التغيرات قصيرة الأجل في عرض النقود، مما يدل على الجودة التفسيرية العالية للنموذج كله.

نتائج تقدير المعاملات قصيرة الأجل:

معظم المعاملات معنوية ($p < 0.05$)، خصوصاً الإنفاق الحكومي والعجز المالي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وصافي الأصول الأجنبية. أما متغير التضخم (LINF) غير ثابت في دلالته عبر التأخيرات، ما يعكس تقلبات أثر الأسعار على السيولة.

1. الإنفاق الحكومي (LGEXP) تشير النتائج إلى أن زيادة الإنفاق العام بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة عرض النقود بنحو 0.73% على المدى القصير. هذه النتيجة تؤكد أن السياسة المالية التوسعية في ليبيا ترتبط مباشرة بزيادة السيولة النقدية.

2. العجز المالي (DEFGDP) تشير النتائج إلى أن التأثيرات المباشرة والمتأخرة كلها موجبة وذات دلالة إحصائية هامة. ويشير الأثر التراكمي إلى أن زيادة العجز المالي بنسبة 1% من الناتج المحلي الاجمالي تؤدي إلى زيادة عرض النقود بنحو 0.71 وحدة. هذا يبرز أن العجز هو قناة رئيسة لتغذية الكتلة النقدية، بما يدعم فرضية "هيمنة السياسة المالية" (Fiscal Dominance).

3. الناتج المحلي الحقيقي (LRGDP) يشير الأثر التراكمي إلى أن زيادة الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1% تؤدي إلى توسع عرض النقود بحوالي 4.7%. هذه القيمة المرتفعة نسبياً في الأجل القصير قد تعكس الطابع الريعي للاقتصاد الليبي. حيث النمو غالباً ما يكون مدفوعاً بعائدات النفط، ما يزيد صافي الأصول الأجنبية، ويضخ سيولة في الاقتصاد المحلي. كذلك تشير هذه النتيجة إلى أن النمو الاقتصادي في ليبيا لا يمكن فصله عن التوسع النقدي، بخلاف الاقتصادات الصناعية التي قد تفصل بين النمو والسيولة.

4. صافي الأصول الأجنبية (LINFA) يشير الأثر التراكمي إلى أن زيادة صافي الأصول الأجنبية بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع عرض النقود بنسبة 0.37%. هذا منطقي جداً في حالة الاقتصاد الليبي، إذ أن تراكم الأصول الأجنبية (من عائدات النفط) ينعكس مباشرة على السيولة المحلية، خصوصاً عبر آلية تحويل العملات الأجنبية إلى الدينار الليبي في الموازنة العامة. والنتيجة تؤكد على الطبيعة الريعية الخارجية (Oil–Foreign Assets Channel) لعرض النقود.

5. التضخم (LINF) يشير الأثر التراكمي إلى أن زيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض عرض النقود الحقيقي بنسبة 3.7%. تنسجم هذه النتيجة مع أدبيات الاقتصاد النقدي التي ترى التضخم آلية كبح للسيولة (بأضعاف القوة الشرائية، مما يؤدي إلى "انكماش نقدي فعلي"). في ليبيا، قد يعكس أيضاً تهريب/استنزاف السيولة نحو العملات الأجنبية أو الأصول العينية في ظل فقدان الثقة بالدينار.

الخلاصة:

1. أقوى أثر التراكمي كان للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (4.7%)، وهو ما يعكس الارتباط العضوي بين النمو الاقتصادي وعائدات النفط وتوسع السيولة.

2. العجز المالي (0.71)، والإنفاق الحكومي (0.73) يؤكدان أن السياسة المالية هي المحرك المباشر لعرض النقود.

3. صافي الأصول الأجنبية (0.37) يُمثل قناة أساسية تربط القطاع الخارجي (عوائد النفط) بالسيولة المحلية.

4. التضخم (−3.74) يعمل آلية تصحيحية طويلة الأجل تحد من النمو النقدي، وتفرض ضغوطاً على الاستقرار الاقتصادي.

النتائج تؤكد فرضية أن عرض النقود في ليبيا محكوم بآليات مالية وريعية أكثر من كونه نتيجة لإدارة نقدية مستقلة، ما يعكس ضعف استقلالية المصرف المركزي أمام ضغوط المالية العامة وعوائد النفط.

المطلب الرابع: الاختبارات التشخيصية

لضمان صحة النتائج وموثوقيتها التي تم التوصل إليها، تم إخضاع بواقي (residuals) نموذج تصحيح الخطأ المقدر لمجموعة من الاختبارات التشخيصية القياسية. تهدف هذه الاختبارات إلى التحقق من مدى تحقق الفرضيات الأساسية لنموذج الانحدار الخطي. أولاً، تم تطبيق اختبار جارك–بيرا (Jarque-Bera Test) للتأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي؛ وجاءت نتيجة الاختبار غير دالة إحصائياً، مما يعني عدم رفض فرضية التوزيع الطبيعي، وهو أمر ضروري لصحة اختبارات الفرضيات على المعلمات.

شكل(23) المدرج التكراري وتوزيع البواقي واختبار جارك بيرا (Jarque - Bera) للتوزيع الطبيعي

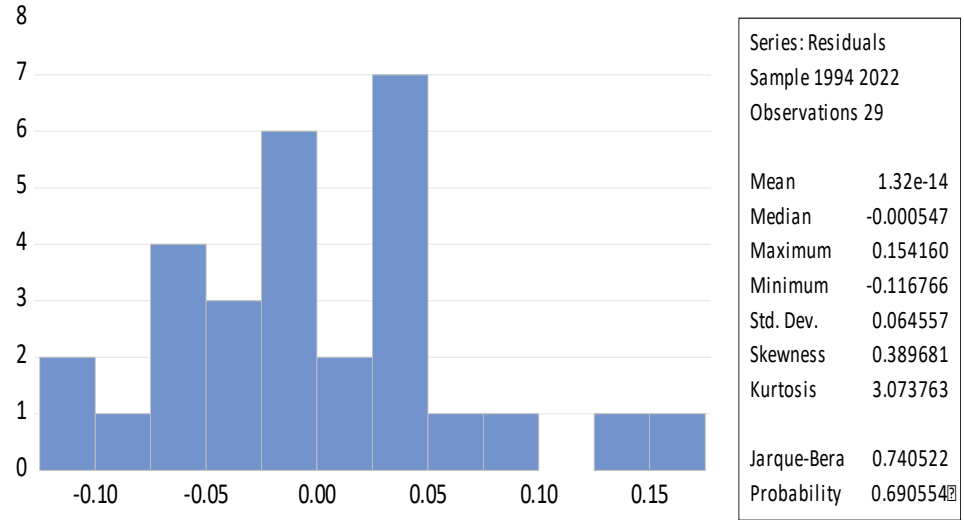

ثانياً، تم استخدام اختبار بروش–جودفري (Breusch-Godfrey LM Test) للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي في البواقي؛ وجاءت النتيجة غير دالة إحصائياً، مما يؤكد خلو النموذج من هذه المشكلة، ويعني أن النموذج قد التقط بشكل جيد الديناميكيات الزمنية في البيانات.

جدول (35): نتائج اختبار "بروش–جودفري" (Breusch - Godfrey) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.256752	Prob. F(2,7)	0.3417
Obs*R-squared	7.661912	Prob. Chi-Square(2)	0.1216

ثالثاً، تم إجراء اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) للكشف عن مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء (heteroscedasticity)؛ وكانت النتيجة أيضاً غير دالة إحصائياً، مما يشير إلى أن تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن، وهو ما يضمن كفاءة المعلمات المقدرة.

جدول (36): نتائج اختبار "بروش–باجان–جودفري" (Breusch-Pagan-Godfrey) للكشف عن مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.536932	Prob. F(19,9)	0.8785
Obs*R-squared	15.40746	Prob. Chi-Square(19)	0.6964
Scaled explained SS	1.538683	Prob. Chi-Square(19)	0.9921

وأخيراً، تم تطبيق اختبار رامسي للاستقرار الهيكلي (Ramsey RESET Test) للتحقق من صحة الصيغة الدالية للنموذج؛ وأشارت النتيجة إلى عدم وجود خطأ في التوصيف الهيكلي للنموذج.

جدول (37): نتائج اختبار "رامسي" (Ramsey RESET) للتأكد من جودة وتوصيف الصيغة الهيكلية للنموذج

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Specification: LMN2 LMN2(-1) LGEXP LGEXP(-1) DEFGDP DEFGDP(-1) DEFGDP(-2) DEFGDP(-3) LRGDP LRGDP(-1) LRGDP(-2) LRGDP(-3) LINFA LINFA(-1) LINFA(-2) LINF LINF(-1) LINF(-2) LINF(-3) LINF(-4) C			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.165270	8	0.8728
F-statistic	0.027314	(1، 8)	0.8728
Likelihood ratio	0.098845	1	0.7532

اختبار استقراريه النموذج:

يشير اختبار CUSUM إلى أن النموذج مستقر من حيث معاملاته الإحصائية عبر الزمن، حيث إن منحنى CUSUM لم يتجاوز حدود الثقة عند مستوى 5%. هذا يدل على عدم وجود تغيرات هيكلية في سلوك العلاقة الاقتصادية المدروسة خلال الفترة الزمنية، مما يضفي مصداقية وموثوقية على النتائج والتوصيات المستخلصة من النموذج.

شكل (24) نتائج اختبار مجموع المربعات التراكمية للبواقي (CUSUM) لقياس استقرار معاملات النموذج

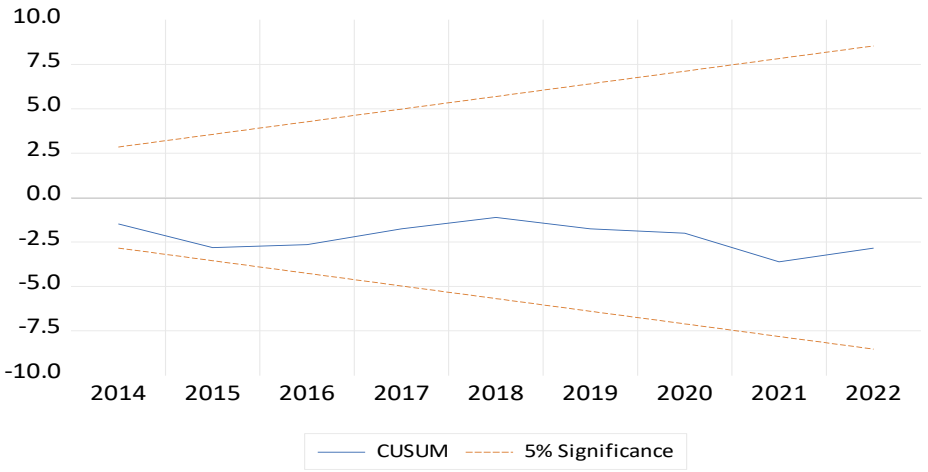

اختبار درجة الاستقرارية للنموذج: يشير الشكل البياني لاختبار CUSUM of Squares إلى أن النموذج يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار البنيوي خلال الفترة من 1990 إلى 2022. إذ لم يتجاوز المنحنى حدود الثقة عند مستوى 5%، مما يعني عدم وجود اختلالات هيكلية أو تغيرات فجائية في العلاقة بين المتغيرات. هذا يعزز من موثوقية النموذج في التفسير والتنبؤ.

شكل (25) نتائج اختبار مجموع المربعات التراكمية لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) لقياس استقرار تباين النموذج

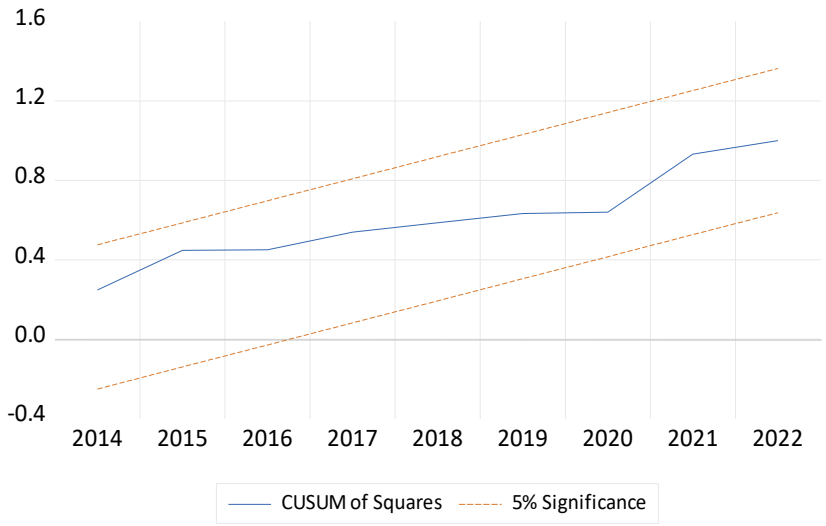

إن نجاح النموذج في اجتياز جميع هذه الاختبارات التشخيصية يعزز بشكل كبير الثقة في النتائج التي تم الحصول عليها، ويؤكد أن النموذج المقدر هو نموذج متين إحصائياً، وأن الاستنتاجات المستخلصة منه قائمة على أساس قياسي سليم وموثوق.

المطلب الخامس: مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات الاقتصادية لموضوع الدراسة:

تهدف هذه المناقشة إلى وضع نتائج الدراسة حول العلاقة بين السياسة المالية وعرض النقود في ليبيا ضمن الإطار الأوسع للأدبيات الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية السياق الليبي، والجدل القائم في النظريات، والتجارب التطبيقية ذات الصلة، فالتحليل النقدي لهذه النتائج لا يقتصر على بيان أوجه التوافق، بل يتجاوز ذلك إلى استكشاف مواطن الاختلاف، وحدود صلاحية النماذج النظرية عند تطبيقها على اقتصاد ريعي هش مثل الاقتصاد الليبي.

1. التوافق والجدل مع النظريات الاقتصادية

أكدت النتائج أن الإنفاق والعجز المالي يمثلان محددين بارزين لتوسع عرض النقود، وهو ما ينسجم مبدئياً مع نظرية قيد الميزانية الحكومية. أكدت النتائج أن الإنفاق والعجز المالي لهما أثر قوي على عرض النقود، وهو ما يتماشى مع نظرية قيد الميزانية الحكومية. وهو ما تدعمه دراسة كل من Hassan وDbouk (2019)، على سبيل المثال، حيث وجدوا أثراً إيجابياً للعجز المالي في الموازنة العامة على عرض النقود في دول شمال افريقيا والشرق الأوسط (MENA). غير أن هذا التوافق لا يلغي وجود إشكاليات، إذ إن بعض الدراسات ترى أن العلاقة بين المالية العامة والسيولة النقدية قد تتأثر بعوامل مؤسسية مثل درجة استقلالية المصرف المركزي، وكفاءة أدوات السياسة النقدية، وهو ما أشار إليه Al-Eyd (2020) في دراسته. ففي الحالة الليبية، قد يكون ضعف الاستقلالية المؤسسية سبباً في تضخيم الأثر المالي على العرض النقدي، لكن هذا يثير تساؤلاً حول مدى قابلية النتائج للتعميم خارج السياق الليبي، حيث المؤسسات النقدية أكثر صلابة في دول أخرى.

2. خصوصية الاقتصاد الليبي كاقتصاد ريعي

ارتباط عرض النقود بالصدمات النفطية عبر قناة صافي الأصول الأجنبية يكشف عن هشاشة الاقتصاد الليبي، ويضعف صلاحية النماذج الكلاسيكية في تفسير العلاقة المالية–

النقدية. فبينما تفترض الأدبيات التقليدية أن العجز هو النتيجة الأساسية للسياسة المالية، فإن التجربة الليبية تُظهر أن التغير في الإيرادات النفطية قد يؤدي إلى توسع نقدي حتى في غياب سياسة مالية توسعية مباشرة. ومن هنا، يمكن القول إن الأدبيات الاقتصادية التقليدية لم تولِ وزناً كافياً لتأثير العوائد الريعية على السيولة النقدية، وهو ما يجعل الحالة الليبية جديرة بأن تعد نموذجاً مغايراً.

3. التضخم كآلية مزدوجة:

تشير النتائج إلى وجود أثر سلبي للتضخم على عرض النقود، بما يتسق مع الرؤية النقدية التي تعد ارتفاع الأسعار بمثابة آلية كبح للسيولة. غير أن هذا التفسير قد يبدو تبسيطياً، إذ يمكن للتضخم في الاقتصادات الريعية أن يتغذى أيضاً على التوسع النقدي الناتج عن تقلبات الإيرادات النفطية. بذلك، لا يكون التضخم مجرد "عامل تصحيحي"، بل قد يشكل في ذاته انعكاساً لضعف التنسيق بين السياسات المالية والنقدية، مما يزيد من تعقيد العلاقة ويدعو لإعادة النظر في التصورات الخطية التي تطرحها الأدبيات التقليدية.

الخلاصة

تدل النتائج على أن العلاقة بين السياسة المالية وعرض النقود في ليبيا (1990–2022) قوية وذات بعد زمني ممتد، لكن هذه العلاقة لا يمكن تفسيرها بكاملها في إطار النماذج الكلاسيكية أو النقدية التقليدية. فالعجز المالي يظل القناة الأكثر وضوحاً للتأثير، غير أن ارتباط السيولة بالصدمات النفطية يعكس خصوصية هيكل الاقتصاد الليبي ويكشف عن فجوة في الأدبيات التي لا تأخذ الاقتصادات الريعية في الاعتبار بالقدر الكافي. كما أن التضخم، وإن أظهر دوراً مقيدا للسيولة، إلا أنه قد يكون أيضاً انعكاسا للخلل المؤسسي والاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية. ومن ثم، فإن هذه النتائج لا تؤكد فقط فرضية "القيود غير السارة"، بل تبرز الحاجة إلى تطوير مقاربة أكثر شمولاً تراعي التفاعل بين الهشاشة المؤسسية، الطبيعة الريعية، وآليات التنسيق بين السياسات المالية والنقدية.

الفصل السادس

النتائج، والتوصيات

تمهيد:

بعد جولة تحليلية بدأت بالإطار النظري، ومرت بمنهجية قياسية دقيقة، وصولاً إلى تقدير النتائج ومناقشتها، يصل هذا البحث إلى محطته الختامية. لقد سعت هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي، وهو فك شفرة العلاقة المعقدة والمحورية بين السياسة المالية والسياسة النقدية في الاقتصاد الليبي خلال فترة زمنية حافلة بالتحولات (1990–2022). تم ذلك من خلال بناء نموذج قياسي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، بهدف قياس تأثير متغيرات السياسة المالية الأساسية، المتمثلة في الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة، على عرض النقود بمعناه الواسع، وفي هذا الفصل الختامي، سيتم تقديم خلاصة مركزة لأهم النتائج التي تم التوصل إليها، التي تشكل جوهر الإسهام العلمي لهذه الدراسة. وبناءً على هذه النتائج، سيتم صياغة مجموعة من التوصيات العملية الموجهة إلى صناع السياسة الاقتصادية في ليبيا، بهدف الإسهام في تحسين إدارة الاقتصاد الكلي، وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي، وسيتم تسليط الضوء على بعض المحددات التي واجهت الدراسة، وفتح آفاق جديدة للبحوث المستقبلية التي يمكن أن تبني على هذا العمل وتعمق الفهم لهذه الإشكالية الحيوية.

أولاً: ملخص النتائج

1. أثبتت الدراسة بشكل قاطع وجود علاقة توازنية مستقرة وطردية في الأجل الطويل (تكامل مشترك) بين السياسة المالية وعرض النقود في ليبيا. هذا يعني أن المتغيرات تتحرك معاً في المدى الطويل، وأن السياسة المالية ليست محايدة تجاه القطاع النقدي، بل هي جزء لا يتجزأ من آلية تحديد المتغيرات النقدية.
2. أظهرت نتائج التقدير أن عجز الموازنة العامة هو المحدد الأكثر قوة وتأثيراً في عرض النقود. فقد تبين أن كل زيادة في نسبة العجز إلى الناتج بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في عرض النقود بنسبة 1.34 وحدة المدى الطويل. هذه النتيجة تقدم دليلاً تجريبياً واضحاً على أن آلية 'تسييل الدين' عبر الاقتراض المباشر من المصرف المركزي هي القناة الرئيسة التي تنتقل عبرها الصدمات المالية إلى القطاع النقدي، مما يؤكد سيطرة 'الهيمنة المالية' على المشهد الاقتصادي الكلي.

3. إن الاتفاق الحكومي بحد ذاته له تأثير طردي ومعنوي على عرض النقود، حيث إن التوسع في الإنفاق، حتى لو لم يؤدي إلى عجز سوف، يؤدي إلى ضخ سيولة جديدة في النظام المصرفي ويسهم في النمو النقدي. هذا يسلط الضوء على ضرورة النظر ليس إلى صافي الوضع المالي (العجز) فقط، بل إلى الحجم الكلي للتدخل الحكومي في الاقتصاد أيضاً.
4. كما كشفت النتائج أيضاً عن دور هام للقطاع الخارجي وتأثره الغير مباشر، ممثلاً في صافي الأصول الأجنبية (المرتبط بعائدات النفط)، في التأثير على عرض النقود. وهذا يوضح أن السيولة المحلية في ليبيا تتأثر بمصدرين رئيسيين: مصدر داخلي (تمويل العجز الحكومي) ومصدر خارجي (عائدات النفط)، مما يجعل إدارة السياسة النقدية مهمة بالغة التعقيد.
5. أكدت آلية تصحيح الخطأ وجود ديناميكية تعديل سريعة نسبياً، حيث يتم تصحيح أكثر من نصف أي انحراف عن التوازن طويل الأجل خلال عام واحد. هذه السرعة تعكس الطبيعة المباشرة والفعالة لآلية التمويل النقدي للعجز، وتؤكد الارتباط العضوي بين قرارات المالية العامة والنتائج النقدية.

ثانياً- التوصيات:

1. **إرساء إطار للانضباط المالي المستدام:** إن النتيجة الرئيسة للدراسة هي أن الخلل النقدي ينبع من الخلل المالي. لذا، فإن أي محاولة جادة لتحقيق الاستقرار النقدي يجب أن تبدأ بإصلاح المالية العامة. وهذا يتطلب تبني 'قاعدة مالية' (Fiscal Rule) واضحة تربط نمو الإنفاق العام بنمو الإيرادات غير النفطية أو بمتوسط أسعار النفط طويلة الأجل، بدلاً من الأسعار الجارية المتقلبة. كما يجب العمل بجدية على ترشيد الإنفاق الجاري، خاصة فاتورة المرتبات والدعم، وتوجيه الموارد نحو الإنفاق الاستثماري المنتج، بالتوازي مع تنمية قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر إصلاح ضريبي شامل.

2. **تفعيل سوق الدين العام المحلي كبديل غير تضخمي للتمويل:** لوقف الاعتماد المفرط على المصرف المركزي، يجب على الدولة أن تخلق لنفسها قنوات تمويل بديلة. والخطوة الأكثر أهمية هي إنشاء سوق للسندات وأذون الخزانة الحكومية وتطويرها. هذا يتطلب بناء البنية التحتية للسوق المالي، وتحديد إطار قانوني واضح، وتشجيع البنوك التجارية والمؤسسات المالية والأفراد على الاستثمار في هذه الأدوات. هذا الإجراء لن يوفر مصدراً غير تضخمي لتمويل العجز فحسب، بل سيساعد في تطوير القطاع المالي أيضاً وتوفير أداة جديدة للمصرف المركزي لإدارة السيولة (عمليات السوق المفتوحة).
3. **تعزيز استقلالية المصرف المركزي وفصل السياسات:** يجب العمل على تعزيز الاستقلالية القانونية والفعلية للمصرف المركزي. يتضمن ذلك تعديل القوانين والتشريعات بما يحد أو يمنع الإقراض المباشر للحكومة، ويمنح المصرف المركزي تفويضاً واضحاً وصريحاً للحفاظ على استقرار الأسعار هدفاً أساسياً. إن فصل السياسة النقدية عن ضغوط السياسة المالية هو شرط ضروري لكسر حلقة الهيمنة المالية والسيطرة على التضخم.
4. **تحسين آلية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:** إن استقلالية المصرف المركزي لا تعني غياب التنسيق، لذا يجب تعزيز دور اللجنة المشتركة القائمة، بين وزارة المالية والمصرف المركزي لتصبح منصة فاعلة تجتمع بشكل دوري لوضع تصورات مشتركة حول الوضع الاقتصادي، وتحديد مزيج السياسات الامثل، وضمان عدم تعارض الإجراءات المتخذة من قبل كل طرف مع اهداف الطرف الاخر، بما يخدم الاستقرار الكلي.
5. **تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي:** على المدى الاستراتيجي، لن يتحقق الاستقرار المالي والنقدي الدائم في ليبيا دون معالجة السبب الجذري للمشكلة، وهو الاعتماد المفرط على قطاع النفط. يجب وضع استراتيجية وطنية شاملة وذات مصداقية للتنويع الاقتصادي، تركز على دعم القطاعات الواعدة (مثل الطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والزراعة)، وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمار الخاص

المحلي والأجنبي. هذا سيؤدي إلى خلق مصادر دخل مستدامة للحكومة والمواطنين، ويقلل من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي.

ثالثاً: آفاق البحث المستقبلية

على الرغم من هذه الدراسة قد قدمت إسهاماً في فهم العلاقة بين السياسة المالية وعرض النقود في ليبيا، إلا أنها تظل خطوة على طريق طويل. هناك العديد من السبل التي يمكن للباحثين أن يسلكوها لتعميق هذا الفهم.

أولاً، يمكن للدراسات المستقبلية أن تحاول استخدام بيانات ذات تردد أعلى (ربع سنوية أو شهرية) إذا أصبحت متاحة، مما سيسمح بتحليل أكثر دقة للديناميكيات قصيرة الأجل واستجابات السياسة المالية والنقدية للصدمات.

ثانياً، يمكن تطبيق نماذج قياسية أكثر تقدماً، مثل نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي (NARDL)، لاختبار ما إذا كانت العلاقة بين المتغيرات متماثلة أم لا؛ على سبيل المثال، هل تأثير زيادة العجز المالي على عرض النقود يختلف في حجمه عن تأثير انخفاض العجز (أو تحقيق فائض)؟.

ثالثاً، يمكن أن تتوسع الأبحاث المستقبلية لتشمل دور المتغيرات المؤسسية والسياسية (مثل مؤشرات الاستقرار السياسي، والفساد، وجودة الحوكمة) متغيرات تفسيرية في النموذج، لقياس كيف يؤثر المناخ المؤسسي على فعالية السياسات الاقتصادية وعلى العلاقة بين السلطتين المالية والنقدية. وأخيراً، يمثل تحليل الأثر السببي باستخدام تقنيات مثل تحليل متجهات الانحدار الذاتي (VAR) مجالاً خصباً آخر للبحث، لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات بشكل أكثر دقة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. آكلي، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، ترجمة عطية مهدي سلمان، مطبعة التعليم العالي، الجامعة المستنصرية، الجزء الأول، 1984 .
2. باري سيجل، ترجمة عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن المجيد، تقديم سلطان محمد سلطان، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقوديون، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1986 .
3. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: د. طه عبد الله منصور ود. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1987 .
4. بن علي بلعوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 .
5. جوارتيني، جيمس وستاروب وريتشارد، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1988 .
6. الحاج، طارق، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .
7. حشيش، عادل أحمد، أساسيات المالية العامة، بيروت، دار النهضة العربية، 1992 .
8. خلف، فليح حسن، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2006 .
9. خليل، سامي، اقتصاديات النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر، الكويت، 1982 .
10. د. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك – الكتاب الثاني – النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982م .
11. د. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2011م .
12. د. طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1990 .

13. د. عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، جامعة الموصل، 1988 .
14. دراز، حامد عبد المجيد، النظم الضريبية، الإسكندرية، دار الجامعية، 1999 .
15. الدعمي، عباس كاظم، السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأوراق المالية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2010 .
16. الدليمي، عوض فاضل، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990 .
17. ذنيبات، محمد جمال، المالية العامة والتشريع المالي، ط1، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2003 .
18. رزق، ميردا زغلول، نقود وبنوك، جامعة بنها – كلية التجارة، مصر، 2009 .
19. الزامل، يوسف بن عبد الله، وآخرون، النقود والبنوك والأسواق المالية وجهة نظر شمولية، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة – الإصدار الثامن عشر، 2001 .
20. زكي، رمزي، التضخم والتكيف الهيكلي من الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996 .
21. زكي، رمزي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سيناء للنشر، ط1، 1992 .
22. السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، مع إشارة خاصة لمصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004 .
23. السيد علي، عبد المنعم والعيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، عمان، دار حامد للنشر، 2003 .
24. شهاب، مجدي، أصول الاقتصاد العام "المالية العامة"، دار الجامعية الجديدة، جامعة الإسكندرية، 2004 .
25. الصادق، علي التوفيق ولطيفة، نبيل عبد الوهاب، سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، العدد الرابع، 1988 .
26. ضرار العتيبي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2018 .

27. طارق الحاج، المالية العامة، الإصدار الأول، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .
28. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003 .
29. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972 .
30. عبدالحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1986 .
31. العبيدي، سعيد علي محمد، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة، عمان، 2011 .
32. العبيدي، سعيد علي محمد، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، 2011 .
33. العبيدي، فرج نوري، أثر الصدمات المالية على المتغيرات النقدية في الاقتصادات الريعية، دار النشر الجامعية، طرابلس، ليبيا، 2022 .
34. عدنان مناني صالح، النقود والمصارف، مطبعة الكتاب، الطبعة الثانية، بغداد، 2014 .
35. العربي، علي وعساف، وعبد المعطي، إدارة المالية العامة، الكويت، بدون تاريخ .
36. عزي، الأخضر أبو علاء، الواقعية النقدية في بلد بترولي، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014 .
37. العلي، عادل فليح وكداوي، طلال محمود، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988 .
38. العمرى، هشام محمد صفوت، المالية العامة والسياسة العامة، الكتاب الثاني، بغداد، 1988م .
39. عوف محمد اكفراول، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997 .
40. الغالبي، عبد الحسين جليل؛ الأعرجي، كاظم سعد، أساسيات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، العراق، النجف، 2016 .

41. الغالبي، عبد الحسين جليل؛ الأعرجي، كاظم سعد، النقود والبنوك (النقود – البنوك التجارية – البنوك المركزية – العملة والجهاز المصرفي في دول الخليج)، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، 2021 .
42. الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقر والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997 .
43. فوزي عبد المنعم، وآخرون، المالية العامة، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع، بيروت، 1970 .
44. القريشي، محمد صالح، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .
45. كنعان، علي، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، 2001 .
46. كنعان علي، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، 2009م .
47. المحجوب، رفعت، الطلب الفعلي، دراسة خاصة بالبلاد الأخذه في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة 1980 .
48. المحجوب، رفعت، الطلب الفعلي، دراسة خاصة بالبلاد الأخذة من النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980 .
49. محمد حلمي الطوابي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة – دراسة مقارنة –، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية – مصر – الطبعة الأولى، 2007 .
50. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007 .
51. محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية من ظل الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997 .

52. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن 2007 .
53. مصطفى يوسف عبد الكافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015 .
54. يحيى، وداد يونس، النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2001 .

ثانياً: الرسائل والأطاريح العلمية

1. أحمد، داود عبد الجبار، دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجاً مختاراً حالة دراسية العراق 1990–2007، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق، 2010م .
2. أمين مقدم، وميلي عبد القادر، فعالية أدوات السياسة النقدية في التحكم في العرض النقدي دراسة حالة الجزائر للفترة 2010–2020، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010، 2022 .
3. بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970–2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بلقايد، الجزائر، 2013/2012 .
4. حسين ماجد ثامر الفتلاوي، السياسة المالية وأثرها في عرض النقود في العراق للمدة (1990–2014)، إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2017 .
5. رمضان محمد الصويعي، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 إلى 2008)، مذكرة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، 2009، 2010 .
6. زويش سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2014/2000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة البويرة، الجزائر، 2015/2014 .

7. سلمان، هزاع داود، السياسة المالية ودورها في الإصلاح الاقتصادي، (مصر حالة دراسة)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009 .
8. عليه عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر خلال فترة 2000–2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي بالوادي 2010، 2011 .
9. عماري الياقوت، أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، جامعة أكلي منحد أولحاج، البويرة، الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، 2015/2014 .
10. عمر عمار عمر زيادة، السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970، 2003)، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة العلوم الإدارية والمالية قسم الاقتصاد، 2005 .
11. أبو زعتر، أحمد خميس عبد العزيز، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية "مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة 2000–2010"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012 .

ثالثاً: المجلات العلمية

1. أبو العيون، محمود، التشابك المالي والنقدي وفعالية السياسة الاقتصادية في مصر، مجلة مصر المعاصرة، العددان 415، يناير – أبريل، 1989 .
2. البشير عبد الكريم، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان .
3. جمعة، عبد الرحمان عبيد ومعلة، د. حالوب كاظم، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8، 2012 .
4. د. عبد الله محمد حسن الديغة، أ. سليم عبد الله محمد شادي، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في ليبيا باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) دراسة قياسية

خلال الفترة (1990–2020)، مجلة البيان العلمية المحكمة، جامعة سرت، العدد الثالث عشر، 2022 .

5. د. مولاي بوعلام، أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970–2015، معارف مجلة علمية محكمة، جامعة آكلي، العدد 21، 2016 .
6. د. يوسف يخلف مسعود، أ. حليمة لزهر محمد، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية (الاقتصاد الليبي نموذج)، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، العدد الثاني، المجلد الثاني، 2019 .
7. زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، مطابع الرسالة، العدد 226، تشرين الأول، الكويت، 1997 .
8. سالم، سالم عبد الحسين، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003–2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 18، العدد 68 .
9. سلوم، حسين عبد الكريم والمهايني، محمد خالد، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية الموازنة العراقية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرة، العدد 64، 2007م .
10. الشيباني، عبد السلام صالح، إدارة السياسة النقدية في ظل تحديات تمويل الموازنة العامة: دراسة حالة ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 8(2)، 45–68، 2021 .
11. علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر الفترة 2000–2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 07، 2014 .
12. عيسى، محمد عبد الشفيع، أزمة النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 17، العدد 4، الكويت، 1989م .
13. غريبي أحمد، بوشريط أسامة، تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 05، 2016 .

14. القاضي، حسين والعمار، د. رضوان، تطوير دور مصرف سورية المركزي لرفع كفاءة محاسبة الدين العام، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد 25، العدد 5، 2003 .
15. وفاء رمضاني، عقبة ريمي، أثر تغيرات العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990–2017، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلد 12، عدد 02، 2019 .

رابعاً: المؤتمرات والدوريات والتقارير والنشرات والمصادر المؤسسية

1. الإحصاء النقدية والمالية خلال الفترة .(1966-2022)
2. أمانة المالية .
3. البشير عبد الكريم، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان .
4. سنوات مختلفة من مصرف ليبيا المركزي .
5. مصرف ليبيا المركزي – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة .
6. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء – النشرة الاقتصادية، الربع الأول، 2009م .
7. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، الربع الأول، 2005م .
8. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، الربع الأول، 2013م .
9. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، الربع الثاني، 2004 .
10. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، الربع الثالث، 2024م .
11. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع، 2024م .

12. الصادق، علي التوفيق ولطيفة، نبيل عبد الوهاب، سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، العدد الرابع، 1988 .
13. البشير عبد الكريم، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان .

خامساً- المراجع الأجنبية:

1. Pesaran ،M. H. ،Shin ،Y. ،& Smith ،R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics* ،16 (3) ،289-326.
2. Sargent ،T. J. ،& Wallace ،N. (1981). Some Unpleasant Monetarist Arithmetic. *Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review* ، 5 (3) ،1-17.
3. Al-Eyd ،A. A. (2020). Central Bank Independence and Inflation Targeting in Oil-Exporting Countries. *Middle East Development Journal* ،12 (1) ،81-102.
4. Hassan ،M. K. ،& Dbouk ،W. (2019). Public debt ،deficit ،and the money supply in the MENA region: A panel data analysis. *International Journal of Finance & Economics* ،24 (4) ،1473-1488.
5. T.T. Sethi ،Monetary Economics ،New Delhi: Chand and Company Ltd ،1996.
6. Pospisil ،Richard ،The Monetary Aggregates & Current Object ives ، Faculty of Arts ،Palacky University of Olomouc ،Czech Republic ، 2017.
7. Rudiger Dornbusch and Stwen Fischer ،Macroeconomics ،7th edition ، New York: Irwin McGraw-Hill ،1998.

8. Bernard Laurens ،& "Coordination of Monetary and Fiscal Policies" ، IMF Working Paper No. 98/25 ،March 1998.
9. Jhihan ،ML. money ،Baking ،International Trade ،and public Finance ، Konark publishers ،put LTD ،Delhi ،1996
10. Rosen ،David ،(Understanding The federal Debt and Deficit) ،Federal Reserve Bank of New York ،public In formation Depart ment ،New York ،1994 .
11. Kogan ،Richard (The causes and Significance of The New Deficit figures) ،center on Budget and policy priorities ،Washington ،July 15 ، 2003 .

الملاحـــــــق

ملحق (1)

جدول البيانات والمتغيرات

Year	MN2	GEXP	DEFGDP	RGDP	INFA	INF
1990	68.14	91.44	3.36	92171000000	1721199030.23979	70.88
1991	61.42	96.94	8.41	109056000000	1495625488.2433	79.17
1992	67.35	94.87	0.11	104099000000	1935627116.12718	86.65
1993	72.96	103.30	-5.77	98407000000	1483836400.88193	93.13
1994	77.87	99.07	-2.67	101575000000	1785521053.79318	103.07
1995	79.62	93.24	3.80	85901000000	2573859237.97027	111.66
1996	70.53	95.24	11.32	87412000000	2915780587.29905	116.13
1997	58.47	95.06	-2.11	85109000000	2069976399.7455	120.29
1998	67.39	101.51	-2.36	84533000000	2447902713.64143	124.77
1999	55.27	79.10	5.69	84373000000	2644589836.50178	127.98
2000	48.51	70.91	13.64	87784000000	5469972199.69226	124.26
2001	48.06	73.34	0.07	90089000000	6756260715.61508	113.27
2002	40.46	82.78	6.99	86732000000	19029408898.7824	102.10
2003	33.34	65.78	6.17	100735000000	27010078632.8722	100.00
2004	29.62	60.03	11.31	106622000000	34121066995.5531	101.25
2005	26.56	45.28	30.38	117945000000	56307588420.3123	103.94
2006	23.78	54.06	29.09	118273000000	79317563516.227	105.47
2007	30.16	55.87	28.36	125642000000	100379118274.044	112.02
2008	36.43	55.01	27.68	125438000000	124722992664.563	123.67
2009	59.54	81.15	-5.46	119919000000	128794249040.454	126.70
2010	47.25	65.53	11.47	125947000000	134177053605.686	129.81
2011	94.89	86.71	-11.45	62547000000	140153337989.132	150.45
2012	53.95	64.49	24.61	116855000000	158550505970.026	159.59
2013	69.88	86.56	-16.30	95823000000	154233327322.686	163.73
2014	91.41	112.05	-30.51	73743000000	130048684839.17	167.71
2015	111.58	112.45	-28.49	73122000000	114438769097.563	184.50
2016	132.07	111.95	-29.29	72031000000	106479389931.492	232.20
2017	122.14	93.15	-11.06	95436000000	106653409285.933	292.12
2018	108.54	84.55	9.39	103015000000	119139334017.406	332.93
2019	115.15	95.92	11.93	91481000000	117913481245.103	323.37
2020	197.39	109.79	-22.27	64535000000	101825938918.852	328.12
2021	64.41	79.65	14.83	82820000000	343128471876.897	337.53
2022	107.4692	70.59	23.60	75986000000	385277489554.516	352.76

ملحق (2)

اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

EViews - [Table: UNITROOT Workfile: FINANCIAL POLICY DATA::Untitled\]

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

Command

View Proc Object Print Name Edit+/- CellFmt Grid+/- Title Comments+/-

	A	B	C	D	E	F	G	H
1	UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)							
2	Null Hypothesis: the variable has a unit root							
3		At Level						
4			MN2	GEXP	DEFGDP	RGDP	INFA	INF
5	With Constant	t-Statistic	-1.3689	-2.1888	-3.2084	-3.2424	2.2171	1.1658
6		Prob.	0.5844	0.2140	0.0287	0.0266	0.9999	0.9971
7			n0	n0	**	**	n0	n0
8	With Constant & Trend	t-Statistic	-3.2558	-2.1519	-3.1436	-3.3514	-2.9839	-0.4315
9		Prob.	0.0920	0.4988	0.1138	0.0762	0.1535	0.9814
10			*	n0	n0	*	n0	n0
11	Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.3188	-0.7000	-3.1423	-0.6879	5.4611	2.2738
12		Prob.	0.5624	0.4056	0.0027	0.4107	1.0000	0.9930
13			n0	n0	***	n0	n0	n0
14		At First Difference						
15			d(MN2)	d(GEXP)	d(DEFGDP)	d(RGDP)	d(INFA)	d(INF)
16	With Constant	t-Statistic	-9.9671	-6.5201	-7.8052	-8.8338	-4.9360	-3.4129
17		Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0004	0.0184
18			***	***	***	***	***	**
19	With Constant & Trend	t-Statistic	-4.9703	-6.4065	-7.7272	-8.6907	-4.7336	-4.0399
20		Prob.	0.0020	0.0000	0.0000	0.0000	0.0048	0.0180
21			***	***	***	***	***	**
22	Without Constant & Trend	t-Statistic	-10.1250	-6.6095	-7.9304	-8.9557	-4.6741	-2.1234
23		Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0344
24			***	***	***	***	***	**
25								
26	Notes:							
27	a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant							
28	b: Lag Length based on SIC							
29	c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.							
30								
31	This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:							
32	Dr. Imadeddin AlMosabbeh							
33	College of Business and Economics							
34	Qassim University-KSA							

ملحق (3)

اختبارات جذر الوحدة بالصيغة اللوغاريتمية لمتغيرات الدراسة

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

Command

View Proc Object Print Name Edit+/- CellFmt Grid+/- Title Comments+/-

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		LMN2	LGEXP	DEFGDP	LRGDP	LINFA	LINF
With Constant	t-Statistic	-0.9859	-2.1647	-3.2084	-3.5255	-0.5281	0.3034
	Prob.	***0.7458***	***0.2223***	***0.0287***	***0.0137***	***0.8727***	***0.9746***
		n0	n0	**	**	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.3329	-2.1297	-3.1436	-3.7039	-1.2712	-1.1185
	Prob.	***0.8604***	***0.5105***	***0.1138***	***0.0366***	***0.8771***	***0.9089***
		n0	n0	n0	**	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.2011	-0.3657	-3.1423	-0.3919	2.7980	1.8987
	Prob.	***0.7379***	***0.5449***	***0.0027***	***0.5345***	***0.9981***	***0.9839***
		n0	n0	***	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LMN2)	d(LGEXP)	d(DEFGDP)	d(LRGDP)	d(LINFA)	d(LINF)
With Constant	t-Statistic	-8.9195	-6.9168	-7.8052	-8.7481	-5.1131	-3.3046
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0002***	***0.0236***
		***	***	***	***	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.8245	-6.7976	-7.7272	-8.6035	-5.0349	-3.4374
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0016***	***0.0653***
		***	***	***	***	***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.0585	-7.0132	-7.9304	-8.8707	-1.5951	-2.1978
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.1029***	***0.0290***
		***	***	***	***	n0	**

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

ملحق (4)

تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل، واختبار F-Bound Test

Workfile: FINANCIAL POLICY DATA - (c:\users\helboiashi\desk...

View | Proc | Object | Save | Snapshot | Freeze | Details+/- | Show | Fetch | Store | Delete | Genr

Range: 1990 2022 -- 33 obs — Filte

Sample: 1990 2022 -- 33 obs — Order: Nar

Equation: UNTITLED Workfile: FINANCIAL POLICY DATA::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGEXP	0.181351	0.076598	2.367559	0.0421
DEFGDP	1.341722	0.222870	6.020200	0.0002
LRGDP	1.081878	0.453854	2.383758	0.0410
LINFA	0.960403	0.294508	3.261038	0.0098
LINF	-0.757839	0.187562	-4.040481	0.0029
C	-3.175864	1.319093	-2.104612	0.0394

EC = LMN2 - (0.1814*LGEXP +1.3417*DEFGDP + 1.0819*LRGDP +0.9604 *LINFA - 0.7578*LINF - 3.1759)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	5.896133	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Actual Sample Size	29	Finite Sample: n=35		
		10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

ملحق (5)

تقدير نموذج تصحيح الخطأ، ومعالم النموذج في الأجل القصير

Equation: UNTITLED Workfile: FINANCIAL POLICY DATA::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LMN2)
Selected Model: ARDL(1, 1, 3, 3, 2, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/02/25 Time: 11:20
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGEXP)	0.732622	0.162105	4.519437	0.0014
D(DEFGDP)	0.229487	0.045528	5.040562	0.0007
D(DEFGDP(-1))	0.233977	0.040378	5.794632	0.0003
D(DEFGDP(-2))	0.246333	0.049832	4.943318	0.0008
D(LRGDP)	0.844420	0.179125	4.714143	0.0011
D(LRGDP(-1))	2.405928	0.323754	7.431357	0.0000
D(LRGDP(-2))	1.445525	0.241651	5.981864	0.0002
D(LINFA)	0.245185	0.081848	2.995603	0.0151
D(LINFA(-1))	0.121725	0.052335	2.325888	0.0450
D(LINF)	-0.203208	0.522823	-0.388674	0.7066
D(LINF(-1))	1.095746	0.767843	1.427044	0.1873
D(LINF(-2))	-1.464713	0.717851	-2.040414	0.0717
D(LINF(-3))	-3.175864	0.626901	-5.065971	0.0007
CointEq(-1)*	-1.685236	0.203191	-8.293866	0.0000

R-squared	0.966279	Mean dependent var	0.013357
Adjusted R-squared	0.937053	S.D. dependent var	0.351552
S.E. of regression	0.088201	Akaike info criterion	-1.712116
Sum squared resid	0.116692	Schwarz criterion	-1.052042
Log likelihood	38.82568	Hannan-Quinn criter.	-1.505389
Durbin-Watson stat	2.132669		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.896133	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

Abstract

The problem of this study lies in examining the extent to which fiscal policy tools ،represented by public expenditure and fiscal deficit ،impact the money supply (M2) in the Libyan economy ،particularly amidst challenges related to economic stability and growth. To achieve the study's objectives ،a descriptive-analytical approach was employed to diagnose the reality of economic variables ،complemented by a quantitative econometric approach using Eviews software. The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was applied to test the long-term equilibrium relationship for the period from 1990 to 2020 ،relying on official data issued by the Central Bank of Libya and the Ministry of Planning. The study results conclusively proved the existence of a stable ،long-term equilibrium the existence of a stable ،long-term equilibrium relationship (cointegration) between fiscal policy and the money supply. It was found that the fiscal deficit is the most powerful and influential determinant; every 1% increase in the deficit-to- GDP ratio leads to an increase in the money supply by 1.34 units in the long run. The results also revealed a significant role for net foreign assets ،linked to oil revenues ،in affecting domestic liquidity. Furthermore ،the error correction mechanism (ECM) confirmed a relatively fast adjustment dynamics ،with more than half of the deviation from equilibrium being corrected within a single year ،reflecting clear "fiscal dominance." Based on these findings ،the study recommends establishing a framework for sustainable fiscal discipline by adopting "fiscal rules" that link spending to non-oil revenues. It also suaaests develonina a domestic public debt rules" that link spending to non-oil revenues. It also suggests developing a domestic public debt market as a non-inflationary alternative for deficit financing. Finally ،the study emphasizes enhancing the legal independence of the Central Bank and separating monetary policy from fiscal pressures to ensure price stability as a primary objective ،ultimately accelerating economic diversification to reduce over-reliance on the oil sector and achieve strategic stability.